وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإسلامية و الحضارة

قسم التاريخ

الإستعمار الفرنسي في الجزائر و الإستعمار الإيطالي في ليبيا (1830-1962)

- دراسة مقارنة -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالب:

عبد الرحمان مسعود نقموش

إشراف الأستاذ:

د/ عمر جفال

الموسم الجامعي: 2024/2025

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإسلامية و الحضارة

قسم التاريخ

الإستعمار الفرنسي في الجزائر و الإستعمار الإيطالي في ليبيا (1830-1962)

- دراسة مقارنة -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالب:

عبد الرحمان مسعود نقموش

إشراف الأستاذ:

د/ عمر جفال

الموسم الجامعي: 2024/2025

شكر و عرفان

إلى من كانت لي وطنًا قبل الوطن، وسندًا لا يميل...

إلى أمي الحبيبة، يا من زرعتِ في روحي بذور الأمل، لكِ كل الامتنان وكل الحب

وإلى أبي العزيز، قدوتي في الحكمة والثبات، شكراً لكل ما قدمته من تشجيع و بذل

إلى إخوتي و عائلتي الكبيرة التي احتضنتني بحبها، وكانت الدعم و السند

إلى أستاذي و مشرفي الفاضل الدكتور عمر جفال، شكرًا لفيض علمكم، وتوجيهاتكم، وصبركم الذي كان لي دعما في هذه الرحلة.

وإلى كل أساتذة قسم التاريخ، أنتم من منحنا مفاتيح الفهم والتحليل، فجزاكم الله خير الجزاء.

إلى زميلي وصاحب المشوار الطيب بن عزوزي، لك مني كل الشكر على المساندة والدعم.

وإلى كل زملائي وأصدقائي، من ساندوني بكلمة، بابتسامة، أو بموقف... شكراً لكم .

أهدي هذا العمل كذلك إلى إخواننا في ليبيا، من تشاركوا معنا مرارة الاستعمار ووحشيته، فلنا ولكم ذاكرة واحدة، وجراح لا تزال تنزف.

ولا أنسى أن أمدّ هذا الإهداء بكل الحب والوفاء إلى إخوة الصمود في فلسطين، وبالخصوص إلى أهلنا وأحبّتنا في غزة العزة، إلى عائلتي يحي وأبو العزب، أولئك الذين خطّوا بدمائهم معاني الكرامة، وأسأل الله أن يربط على قلوبهم، وأن يجمع شملهم بأهلهم قريبًا، وأن يتغمّد شهداء طوفان الأقصى برحمته الواسعة و جميع شهدائنا الأحرار.

تح..... (تحقيق)

تر ..... (ترجمة)

تق ..... (تقديم)

ج ..... (جزء)

د د ..... (دون دار نشر)

ص ..... (صفحة)

ص ص..... (صفحات)

ط ..... (طبعة)

ع ..... (عدد)

م ..... (مجلد)

قائمة المختصرات

مـــقـــدمـــة

مقدمة:

أدّت موجة الاستعمار الأوروبي الحديث إلى إخضاع الأقطار المغاربية للهيمنة الأجنبية، وهيمنةٌ صاحبتها تبعات سياسية واقتصادية واجتماعية ثقيلة، تجلّت في السياسات التي انتهجتها القوى الاستعمارية تجاه البلدان التي وقعت تحت سيطرتها. وقد تباينت هذه السياسات من دولة إلى أخرى تبعًا لطبيعة المشروع الاستعماري وأهدافه. وفي هذا السياق، نسلّط الضوء على السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، ونقارنها بالسياسة الإيطالية في ليبيا، مع إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين الاستعماريتين.

2 – مجال الدراسة :

تغطي المرحلة المختارة للدراسة الفترة الممتدة من سنة 1830م، تاريخ وقوع الجزائر تحت السيطرة الفرنسية، إلى غاية استقلالها سنة 1962م. كما تشمل ضمن هذا الإطار الزمني الفترة من 1911م إلى 1943م، وهي فترة الاحتلال الإيطالي لليبيا إلى حين انهيار السياسة الاستعمارية الإيطالية فيها سنة 1943م.

أما المجال المكاني للدراسة، فيتمثل في كل من الجزائر وليبيا، نظرًا لوقوعهما تحت الهيمنة الفرنسية والإيطالية، وهو ما يسمح بعقد مقارنة موضوعية بين السياسات الاستعمارية المطبقة في كل من البلدين.

3 – أهمية الدراسة :

- فهم طبيعة الاستعمار الأوروبي في شمال إفريقيا من خلال نموذجين متجاورين (فرنسا في الجزائر، وإيطاليا في ليبيا)، مما يسمح بإبراز الخصوصيات والتشابهات في آليات الهيمنة.
- الكشف عن الأساليب المختلفة والمتقاطعة التي استخدمها الاستعمار في فرض السيطرة، سواء كانت إدارية أو عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية.
- تحليل البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعين الجزائري والليبي في ظل الاستعمار، ما يُسهم في فهم جذور التحديات التي واجهها كل شعب بعد الاستقلال.
- تقييم أثر السياسات الاستعمارية على الهوية الوطنية والدينية، من خلال تتبع سياسة الطمس، الإدماج القسري، ومحاربة التعليم الأصلي.

4 – أسباب إختيار الموضوع :

تعددت اسباب اختيار الموضوع منها ما هو ذاتي وموضوعي وتمثلت فيما يلي:

أولًا: الأسباب الذاتية:

- تتمثل الدوافع الذاتية لاختيار هذا الموضوع في الرغبة في دراسة السياسات الاستعمارية المطبقة في الأقطار المغاربية، وما ترتب عنها .
- الميل نحو فهم الطبيعة الاستعمارية للدول الأوروبية، خاصة من حيث الأهداف والأدوات والنتائج .

ثانيًا: الأسباب الموضوعية:

- تسليط الضوء على السياسات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والإيطالية في ليبيا، و محاولة تحليل أبعادها المختلفة.
- إبراز الانعكاسات التي ترتبت عن تلك السياسات و مقارنة بينهما ، للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف من حيث الأساليب والأهداف.

5- الإشكالية :

لالقاء الضوء على السياسة الفرنسية في الجزائر و السياسة الايطالية في ليبيا وأوجه التشابه والاختلاف بينهما ، ارتأيت أن أضع الاشكالية التالية :

فيما تمثلت السياسة الفرنسية في الجزائر والسياسة الايطالية في ليبيا ، وما أبرز نقاط التشابه والاختلاف بين السياستين؟

وتحت هذه الاشكالية تندرج التساؤلات الفرعية التالية :

- ما طبيعة الأوضاع في الجزائر وليبيا قبل الاحتلال الفرنسي والايطالي لهما ؟
- فيما تمثلت السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر ؟
- فيما تمثلت السياسة الإستعماية الإيطالية في ليبيا ؟
- ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين السياستين ؟

6 – خطة الدراسة :

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم اعتماد خطة بحث تشمل فصلًا تمهيديًا وثلاثة فصول رئيسية :

تناول الفصل التمهيدي بعنوان : الحملة الفرنسية على الجزائر والحملة الإيطالية على ليبيا، وقد تضمن هذا الفصل مبحثين: الأول خصص للحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر، حيث تم التطرق إلى السياق العام للأوضاع الداخلية والخارجية التي سبقت الغزو الفرنسي سنة 1830م، مع تحليل لأهداف فرنسا الاستعمارية ومسار احتلالها للجزائر ، أما المبحث الثاني : فقد تناول الحملة العسكرية الإيطالية على ليبيا سنة 1911م، من خلال دراسة الخلفيات الدولية والإقليمية التي مهدت للغزو الإيطالي، إلى جانب استعراض أهداف و أسباب الحرب الإيطالية.

أما الفصل الأول : فقد جاء بعنوان السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر (1830–1962)، وتم تقسيمه وفق المراحل السياسية المختلفة التي عرفتها فرنسا خلال فترة استعمارها للجزائر، وذلك في ثلاثة مباحث : تطرق المبحث الأول إلى ملامح السياسة الفرنسية خلال الجمهورية الثانية، الممتدة من 1830م إلى 1870م، وركز على الأساليب الإدارية والعسكرية التي تبنتها فرنسا في بداية احتلالها ، ثم جاء المبحث الثاني ليسلط الضوء على السياسة الاستعمارية الفرنسية في عهد الجمهورية الثالثة (1870–1940م)، وهي المرحلة التي شهدت تكريس نظام الإدماج ومحاولة صهر المجتمع الجزائري ضمن الكيان الفرنسي ، بينما اهتم المبحث الثالث بسياسات الجمهوريّتين الرابعة والخامسة الممتدة من 1940م إلى غاية استقلال الجزائر سنة 1962م، وهي فترة اتسمت بتصاعد المقاومة الجزائرية وتطور أساليب القمع الاستعماري الفرنسي.

أما الفصل الثاني من البحث بعنوان : السياسة الاستعمارية الإيطالية في ليبيا خلال الفترة الممتدة من 1911م إلى 1943م، وتناولت أوجه هذه السياسة عبر ثلاثة مباحث : ركز المبحث

الأول على الجوانب الإدارية والعسكرية التي انتهجها الاحتلال الإيطالي، بدءًا من فرض النظام العسكري وصولًا إلى محاولات فرض السيطرة الكاملة على البلاد ، أما المبحث الثاني: فقد انصب على السياسات الاقتصادية، من خلال استعراض مشاريع الاستيطان الزراعي، واستغلال الموارد، وسياسة التمييز الاقتصادي، بينما تناول المبحث الثالث الأبعاد الاجتماعية والثقافية للاستعمار، من خلال عرض محاولات الطمس الهوياتي، ونشر التعليم وفق الرؤية الفاشية، والسياسات الصحية والخدمية الموجهة.

وقد خُصص الفصل الثالث والأخير بعنوان : مقارنة تحليلية بين السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والسياسة الإيطالية في ليبيا، وقد قُسم هذا الفصل إلى مبحثين ، تناول المبحث الأول أوجه التشابه بين السياستين الاستعماريتين، سواء من حيث الوسائل أو الأهداف أو الآثار الناتجة عنهما ، في حين ركز المبحث الثاني على أوجه الاختلاف بينهما، من خلال دراسة تباين السياقات، والاختلاف في أساليب السيطرة، والخصوصيات التي ميّزت كل تجربة استعمارية عن الأخرى.

7 – مصادر الدراسة :

لمعالجة موضوع الدراسة، تم الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع المتنوعة ، ففي دراسة الحملة الفرنسية على الجزائر، اعتمدت على كتاب المرآة لمؤلفه حمدان خوجة كمصدر، الذي قدّم وصفًا دقيقًا لأوضاع البلاد خلال بداية الاحتلال، كما رجعت إلى كتاب أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830–1962 لعمار هلال، و كتاب التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962 لعمار بوحوش، اللذين تناولا السياسات الاستعمارية وتحولاتها.

أما فيما يخص ليبيا، فقد اعتمدت على كتاب الاستعمار الإيطالي في ليبيا طرقه ومشاكله لجان ديبوا كمصدر، إلى جانب مراجع أخرى مثل لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا لمحمد مصطفى الشركسي، وكتاب بحوث ودراسات في التاريخ الليبي 1911–1943 لصلاح الدين حسن السوري، والتي تناولت السياسات الإيطالية بمختلف أبعادها.

8 – المنهج المتبع :

للإجابة على إشكالية الدراسة، تم اعتماد المنهج التاريخي الوصفي، وذلك لوصف الأحداث وتحليل السياسات الاستعمارية المطبقة في كل من الجزائر وليبيا ، كما تم توظيف المنهج المقارن في إطار المقارنة بين السياسات الفرنسية والإيطالية، بغرض إبراز أهم أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

9 – الصعوبات :

من الصعوبات التي واجهتني أثناء إعداد هذا البحث، وفرة الدراسات الأكاديمية المتعلقة بتاريخ الجزائر، في مقابل ندرة الدراسات في تاريخ ليبيا إذ لم تتوفر لدي، كما أن الاختلاف في المدى الزمني بين الاحتلالين شكّل عائقًا إضافيًا أثناء المقارنة، خاصة وأن الاحتلال الفرنسي في الجزائر امتد لأكثر من قرن، بينما لم يتجاوز الاحتلال الإيطالي في ليبيا ثلاثة عقود.

مدخل التمهيدي:

الحملة الفرنسية على الجزائر و الحملة الإيطالية على ليبيا

المبحث الأول : الحملة الفرنسية على الجزائر 1830م.

المبحث الثاني : الحملة الإيطالية على ليبيا 1911م.

المبحث الأول : الحملة الفرنسية على الجزائر 1830 م

أولا : أوضاع الجزائر قبل الحملة الفرنسية

1/الوضع السياسي :

أ– داخليا :

شهدت الدولة الجزائرية خلال هذه المرحلة، في أواخر العهد العثماني، العديد من التطورات والتغييرات في شتى الميادين، من تدهور وفساد وتعفن في الوضع الإداري[1]، حيث يذكر حمدان بن عثمان خوجة أن من أسباب انحطاط الحكومة في عهدها الأخير انضمام أشخاص من أصحاب السوابق إلى الجيش وتوليهم مناصب رفيعة، بل وُجد حتى من بين المجندين يهود ويونانيون.

وقد أصبحت هذه الميليشيا ترتكب المخالفات ضد البدو والقبائل وتنهب أملاكهم، مما أدى إلى اشتعال الثورات. وكان بعض هذه الثورات يُفتعل عمدًا لتصفية بعض الدايات وغيرهم من أصحاب النفوذ، كما أصبحت المناصب تُباع وتُشترى بحسب مصالحهم[2].

إن الأوضاع السياسية الداخلية للإيالة الجزائرية أصبحت تحمل في طياتها مؤشرات زوال الحكم العثماني في الجزائر، خاصة بعد تفاقم دور الإنكشارية في شؤون الدولة، مما شجّع على قيام ثورات شعبية وتمردات قبلية، قادها رجال التصوف والمتصوفة في كل من الشرق الجزائري وغربه، وكان لها الأثر البالغ في مستقبل الإيالة[3]

---

[1] مبارك شودار،لمحة عن الأوضاع السياسية للجزائر في أواخر العهد العثماني،مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، ع4،2016م،مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة،الأغواط–الجزائر،ص225.

[2] حمدان بن عثمان خوجة،المرآة،تق محمد العربي زبيري ،منشوراتANEP،ط1،الرغاية–الجزائر،2006م،ص111.

[3] مبارك شودار، نفسه ، ص229.

وفي مجمل الحديث عن الأوضاع السياسية الداخلية للجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، يمكن القول إنها تميزت بعدم الاستقرار السياسي وفقدان الأمن، حيث تواصلت الاضطرابات والتناحر على الحكم والاستبداد، ونشوب الفتن الأهلية والتمرد والعصيان من طرف الأهالي، بسبب السياسة التي انتهجها الدايات بإرهاق الأهالي بالضرائب والإتاوات، علمًا أن التمرد والعصيان كان يُواجه بالقوة وسفك الدماء[1]، بدل محاولة الفهم وتغيير السياسات وأنماط الحكم، ومن أشهر هذه الثورات: ثورة ابن الأحرش، وثورة الدرقاوية، وثورة التيجانية[2].

يُذكر أن سبب هذه السياسة المنتهجة من طرف الدايات جاء بعد نقص المغالم البحرية في السنوات الأخيرة، بسبب فقدان السيطرة على البحر الأبيض المتوسط[3].

ب – خارجيًا:

أما على الصعيد الخارجي، فلقد عرفت الجزائر توترات متصاعدة مع فرنسا، خاصة بعد الحملة الفرنسية على مصر (1798-1802م)، حيث طلب السلطان من الجزائر إعلان الحرب على فرنسا، فأوقف الداي مصطفى باشا المساعدات الجزائرية لفرنسا، والتي قُدّرت بمليوني فرنك ذهبي، ووجّه إنذارًا لفرنسا يطالبها فيه بتسديد الديون التي عليها لصالح الجزائر، بما أنها أصبحت قادرة على شن الحروب بمفردها[4].

وبعد انسحاب نابليون من مصر، بعث برسالة إلى الداي الجزائري مع أخيه، يلتمس فيها من الداي إعادة النظر في العلاقات الفرنسية الجزائرية[5] ،عادت العلاقات بين الجزائر وفرنسا إلى السلم بعد التوقيع على هدنة غير محددة الأجل، وتحولت إلى معاهدة سلم وصلح سنة 1801م. شهدت

---

[1] العايش بكار، الوضعية العامة للجزائر قبيل الإحتلال ،حوليات التاريخ و الجغرافيا ،ع9، 2008م، المدرسة العليا للأساتذة ، بوزريعة الجزائر ، ص159.

[2] عمار هلال ، أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث،ديوان المطبوعات الجامعية،ط1، 2016م ،الجزائر،ص24.

[3] وهيبة بوزيفي،لمحة عن أوضاع الجزائر قبل الإحتلال الفرنسي،مكتبة العلوم الانسانية ، جامعة الجزائر03 ،ص04.

[4] سعدالله أبو قاسم ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ، ش و ن ت ، ط3 ، 1982م ، الجزائر ، ص ص 13. 14 .

[5] وهيبة بوزيفي، المرجع نفسه ص 06.

العلاقات بين الطرفين حالة من التوتر، كما أدى نزع والي الجزائر امتياز صيد المرجان من الفرنسيين وقيامه بتأجيره لبريطانيا لمدة 10 سنوات، مما زاد التوتر أكثر فأكثر، وجعل فرنسا تلجأ إلى التفكير في الاستيلاء على الجزائر[1].

بالإضافة إلى حادثة المروحة التي وقعت في 29 أفريل 1827م، فقد حضر القنصل "بيار دوفال"[2] لتهنئة الداي حسين بمناسبة العيد، ودار الحديث بينهما حول رد فرنسا على طلبه، ليرد الآخر بوقاحة أن حكومته لا تتنازل لرجل مثلكم. هذا ما جعل الداي حسين يضربه بمروحة، مما زاد التعقيدات بين الطرفين أكثر، وانتهى بفرض حصار بحري على الجزائر[3].

بلغت المعاهدات بين الجزائر وفرنسا 58 معاهدة، وبلغ عدد مبعوثيها السياسيين إلى الجزائر 96 مبعوثًا. أغلب هذه المعاهدات كانت إما تجارية أو للسلم، وكانت دائمًا ما تخدم مصالح فرنسا، غير أن أطماعها التوسعية حالت دومًا دون استقرار علاقاتها السياسية مع الجزائر، خاصة باعتمادها على أسلوب القوة تجاه أي خلاف ينشب بين بحّارتها وبحّارة الجزائر[4].

2/الوضع الإقتصادي و الإجتماعي :

أ- اقتصاديًا:

إن الجانب الاقتصادي من تاريخ الجزائر في الفترة التي سبقت الاحتلال كان له آثار حاسمة وانعكاسات مباشرة على الأحداث السياسية، فالدوافع الاقتصادية كانت توجه العلاقات الخارجية من

[1] مراح فاطمة ،حازم سمية، الاوضاع السياسية والاجتماعية لمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني(1766 1830م) ، مذكرة ماستر، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، السنة الجامعية 2016 -2017، ص 80.

[2] بيار دوفال (re DevalPier) كان دبلوماسيًا فرنسيًا وُلد في القسطنطينية عام 1758 وتوفي في فرنسا عام 1829. شغل منصب القنصل العام لفرنسا في الجزائر من عام 1814 حتى عام 1827.(أنظر المرجع السابق ص 80)

[3] حمدان خوجة ، المصدر السابق ، ص142.

[4] عبدالرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام ،ديوان المطبوعات الجامعية، ج3 ، ط 7 ، الجزائر ، 1994م ، ص468.

خلال نشاط الجهاد البحري ونُظم الإتاوات والهدايا الإلزامية، كما كانت الحياة الاقتصادية تتحكم في الصراع بين فرق الأوجاق وجماعة الرياس، وتُبرز لنا الدوافع الحقيقية للثورات الداخلية[1].

كان الوضع الاقتصادي في هذه الفترة شبه منهار، وأصبحت الخزينة شبه فارغة لا تستطيع تسديد حتى رواتب الجنود، مما أدى إلى اغتيال الدايات على يد الإنكشاريين، وكان الداي الناجح هو من يسدد رواتب الجنود. وللخروج من هذه الأزمة اعتقد بعض الدايات أن الحل يكمن في رفع الضرائب المقررة على الأهالي، هذه السياسة خلّفت هوّة كبيرة بين الحاكم والمحكوم وعجّلت في انهيار حكمه. فيقول أحدهم : "في أوائل القرن التاسع عشر تدهورت الحالة الاقتصادية، فقُرضت ضرائب أثقلت عاتق الشعب، وكان الجباة من الجنود المأجورين يستعملون العنف في جباية الضرائب"[2]

إن ظهور عنصر اليهود بتشجيع من العثمانيين كان له دور هام في ضعف الدور الاقتصادي، حيث يقول حمدان بن عثمان خوجة: "وضع الأتراك ثقتهم في اليهود عكس الكراغلة والأهالي لأنهم لا يخشون منهم الاستيلاء على الحكم"، بحيث تمكن اليهود في فترات وجيزة من التحكم واحتكار معظم النشاطات الاقتصادية، وقد سمح لهم النفوذ الاقتصادي بفرض أنفسهم سياسيًا داخليًا وخارجيًا[3].

لجأت فرنسا إلى التاجرين اليهوديين الجزائريين بكري وبوشناق ليقوما بالدفع بدلها إلى الحكومة الجزائرية أثناء شراء المواد الغذائية من الموانئ الجزائرية، فقد كان الشراء يتم بطريقة مباشرة، فتدفع الشركة الفرنسية الثمن إلى الحكومة الجزائرية، وكان لهذين اليهوديين الأثر الكبير في اقتصاد الجزائر، ويرجع ذلك إلى التعفن والفساد الذي كان شائعًا[4].

[1] ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية ، دار البصائر ، ط2، الجزائر ، 2009م ،ص349.

[2] عمار هلال ، مرجع سابق ، ص.24

[3] مرجع نفسه ، ص ص 26 27 ..

[4] سعدالله ، المرجع سابق ، ص 14 .

إن احتكار هذين اليهوديين بكري وبوشناق[1] لتجارة الحبوب أدى في سنة 1800م إلى مجاعة كبرى أصابت الجزائر، ووقعت الحاجة إلى الأقوات، فأمر الداي لتمويل البلاد بالذهاب إلى موانئ البحر الأسود لشراء القمح[2]

ب– اجتماعيًا:

لم تكن الأوضاع على الصعيد الاجتماعي أحسن من غيرها، فقد عرفت الحالة الصحية والمعيشية للسكان أواخر العهد العثماني تدهورًا ملحوظًا، مما أثر سلبًا على نمو السكان وعلى الوضع الاجتماعي خاصة[3].

كانت طرق الكسب بين الناس موزعة بين عامة طبقات الشعب بطريقة تلقائية، فديوان الشرطة، والعمل في تجارة التمور، والسقاية، كانت موكولة إلى أهل بسكرة، وبنو السنوس قرب تلمسان كانوا مختصين بصنع الحصير والبُسُط ونسج الزرابي، واختص الميزابيون بشؤون الحمامات العامة، والجزارة، والعمل في المطاحن ،وأما سكان السهول فكانوا يشتغلون بالزراعة وتربية المواشي، وأما أهل الحواضر والمدن فتنوّعت حرفهم بين النجارة والحدادة والبناء والخياطة والسراجة وصناعة السلاح، كما اختص أهل الأغواط بالاشتغال في معاصر الزيتون واحتكروا أعمال التنظيف، أما اليهود فالموسر منهم كان يحترف صناعة المرايا والحلي وتطريز الملابس، إلى جانب بروزهم في بيع الغنائم البحرية كالخمور[4].

ما ميّز اليهود عن غيرهم سهولة اندماجهم مع الأهالي، خاصة في المدن الجزائرية، وذلك راجع إلى ثقة الحكام الأتراك فيهم[5]، مما يفسر فسادًا وضعفًا في الإدارة المركزية، حيث إن هذه الأخيرة استسلمت

---

[1] بكري وبوشناق هما تاجران يهوديان من أصل جزائري لعبا دورًا مهمًا في العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. كان لهما نفوذ قوي في البلاط العثماني بالجزائر، خاصة في عهد الداي حسين.(أنظر كتاب المرآة ص 122)

[2] حمدان خوجة ، مصدر سابق ، ص122.

[3] مراح فاطمة ،حازم سمية،مرجع سابق ، ص 85.

[4] عبدالرحمان الجيلالي ، مرجع سابق ، ص475.

[5] مراح فاطمة ،حازم سمية ، مرجع سابق ص 98.

طواعية للنفوذ اليهودي في الجزائر، فوضعت أهم الموارد الاقتصادية للبلاد بين أيديهم، حتى أصبحت الحكومة عاجزة عن تلبية الطلب المحلي[1].

إن الأتراك بسياستهم هذه باعدوا في حكم البلاد بين طبقات الأهالي، إذ اعتبروا أنفسهم سادة البلاد بلا منازع، وأنهم الأحق بها وبحكمها، ومن آثار ذلك أنهم عمّقوا تقسيم المجتمع الجزائري، فأصبح هناك "ولد البلد" وهو في اصطلاحهم تركي الأبوين، و"الكرغلي" وهو من كان أحد والدَيه تركيًا، و"البرّاني" وهم أهل القرى والمباشر والأرياف[2].

كان مفعول هذا التقسيم أن أنبت الحقد والضغينة، واستمر الأهالي في مقت الوجود التركي، ما كان باعثًا على التمرد وقيام الثورات[3]، مما جعلها سببًا في تدهور وسوء الأوضاع، وكان لها التأثير السلبي على نمو السكان وتناقصه، بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى تمثلت في انتشار الأوبئة والمجاعات، خاصة وباء سنتي 1817 و1818م، الذي قضى على أكثر من 14 ألف نسمة[4].

ثانيًا: دوافع وأساليب الحملة الفرنسية على الجزائر 1830م

1/ السياسية والعسكرية:

يتفق جل المؤرخين الفرنسيين على أن اهتمام فرنسا بالجزائر وسعيها لاحتلالها يعود، بدون منازع، إلى عهد الملك الفرنسي لويس التاسع (1226-1270م) الذي وضع مشروعًا آنذاك للقضاء على القرصنة في طرابلس وتونس والجزائر. كما زاد الاهتمام بالجزائر عندما منحهم السلطان العثماني سليم الأول حق اصطياد المرجان في السواحل الشرقية، وإقامة مراكز تجارية هناك في إطار الامتيازات الأوروبية، فعملت فرنسا على إقامة عدة اتفاقيات مع الجزائر للحفاظ على نفوذها[5] وعندما توترت العلاقات بينهما، خاصة بسبب تصرفات الشركة الفرنسية الاستفزازية، وأهمها شركة

[1] عمار هلال ، مرجع سابق ، ص 29 .

[2] عبدالرحمان الجيلالي ، مرجع نفسه ، ص 476.

[3] عبدالرحمان الجيلالي ، مرجع سابق ، ص 477.

[4] مراح فاطمة، حازم سمية ، مرجع سابق ، ص ص 102 104.

[5] عمار هلال ، مرجع سابق ، ص 36.

"لينش" بساحل القالة وعنابة، التي كانت تتصرف وكأنها في بلد محتل، ومخالفتها لبعض الاتفاقيات[1]، كانت فرنسا تلجأ دومًا إلى استعمال القوة وشن الحملات، ولكن بدون جدوى.

إن قوة الجزائر وتعاظمها في هذه الفترة، وانشغالها بالصراع على الحكم والتنافس من أجل كسب الأموال بالنظر لكثرة نشاطاتها البحرية العسكرية التي كسبوا منها كميات هائلة من الغنائم في حروبهم مع دول أوروبا، جعلهم يفكرون بالتآمر على الجزائر والقضاء على إيالتها[2].

وقد كانت معظم دول أوروبا تكن العداء لفرنسا، وحتى روسيا وبروسيا، فكانت فكرة احتلال فرنسا للجزائر مشروعًا قد يُعيد لها سمعتها أمام أوروبا. ومن بين الأسباب إلهاء الرأي العام الفرنسي بحملة عسكرية كبرى عن المشاكل والاضطرابات الداخلية، وإشغال الجيش بمسائل حيوية تتمثل في التوسع في إفريقيا باحتلال الجزائر، وبالتالي يتخلّص الملك من إمكانية قيام الجيش بانقلاب ضده.

لم تُخفِ فرنسا طمعها في فتح باب الهيمنة على إفريقيا، بدءًا بالجزائر بسبب موقعها المتميّز، وجاء مؤتمر فيينا[3] الذي أكد في قراراته النهائية المعلنة بتاريخ 9 جوان 1815م تحريم القرصنة، ليُدعم مشروع فرنسا في احتلال الجزائر.

وفي أوت من نفس السنة، عيّنت فرنسا "بيار دوفال" قنصلاً لها في الجزائر، حيث بعثت معه استعدادها لتصفية الديون كمقدمة لبداية مشروعها، وفي سبتمبر 1818م، قدمت قطعة بحرية إنجليزية بقيادة الأميرالي "فريمونتل" و"جوليان" ليعلنا للداي قرارات مؤتمر "إكس لاشابيل"[4] بمنع القرصنة وتجارة العبيد، لكن الداي رفض الانصياع والتوقيع على الوثيقة التي قُدمت له[5].

---

[1] صالح فركوس ، تاريخ الجزائر ماقبل التاريخ إلى غاية الإستقلال ،دار العلوم ، عنابة ،2005 ،ص174.

[2] صالح فركوس ، مرجع سابق ، ص 174.

[3] مؤتمر فيينا 1815هو مؤتمر دبلوماسي عقدته القوى الأوروبية المنتصرة على نابليون بعد هزيمته، بهدف إعادة تنظيم خريطة أوروبا السياسية (أنظر الموسوعة السياسية https://political-encyclopedia.org/).

[4] مؤتمر إكس لاشابيل 1818 هو اجتماع للقوى الأوروبية الكبرى عقد في مدينة إكس لاشابيل، تقرر فيه إنهاء الاحتلال العسكري للأراضي الفرنسية بعد هزيمة نابليون ، (أنظر الموسوعة السياسية https://political-encyclopedia.org/

[5] رامي سيدي محمد، قراءة مقارنة في خلفيات و دوافع الإحتلال الفرنسي للجزائر و تونس ، مجلة القرطاس ، ع7 ، جامعة أبو بكر بالقايد ، تلمسان ، 2018م ، ص181.

2/الإقتصادية: يُعتبر العامل الاقتصادي من الأسباب الأساسية التي جعلت التنافس الاستعماري يشتد بين دول أوروبا، خاصة فرنسا؛ فالثورة الصناعية، واستخدام الآلات، وزيادة الإنتاج، والحاجة إلى أسواق لتصريف البضائع، دفعت فرنسا تكيد إلى الدول الأوروبية وتنافستها في بناء الأساطيل[1].

ويقول الجنرال بيجو إن الجزائر ستطلب المنتجات الصناعية من فرنسا لمدّة طويلة، بينما تستطيع الجزائر تزويد فرنسا بكميات هائلة من المواد الأولية اللازمة للصناعة، وقد رأت الطبقة البرجوازية أن هذا سيجلب أرباحًا كبيرة، خاصة بعد توطين الفائض من سكان فرنسا وحتى أوروبا، وإرسالهم إلى الجزائر من أجل استغلال خيراتها، خاصة الحبوب والقمح.

وتمهيدًا لذلك، نجحت فرنسا بفضل علاقتها مع الدولة العثمانية في تأسيس أول شركة فرنسية لاستثمار المرجان، وهي "شركة لانش" سنة 1561م، حيث حصلت على موافقة من الداي حسن باشا لإنشاء "المؤسسة الفرنسية الإفريقية"، والتي استمرت حتى القرن التاسع عشر، لتتحول إلى قاعدة عسكرية أكثر منها تجارية[2].

ومن أهم هذه الأسباب الاقتصادية أيضًا، المطالبة التي تقدم بها بكري للحكومة الفرنسية فيما يخص ديونًا يرجع تاريخها إلى ما قبل عهد الإمبراطورية، والمتمثلة في تزويدهم بالحبوب، والتي قُدّرت بسبعة ملايين فرنك. ويذكر أن الديون كانت في البداية 24 مليونًا، ليتم تخفيضها بعد مفاوضات، ولكن التسديد طال كثيرًا. وعندما طالبهم الداي حسين بتسديدها، رد عليه القنصل الفرنسي بوقاحة، فما كان من الداي إلا أن ضربه بالمروحة وطرده [3]

ثالثًا: مجريات الحملة الفرنسية على الجزائر (1827–1830م)

[1] عقيلة ضيف الله ، سياسة الإحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1954)،حوليات جامعة الجزائر،معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية،1998م،ص299.

[2] صالح فركوس ، مرجع سابق ، ص 179.

[3] حمدان خوجة ، مصدر سابق ، ص ص139 142.

بعد أن وقع الخلاف بين الداي حسين والقنصل الفرنسي "دوفال" فيما عُرف بـ"حادثة المروحة"، عاد هذا الأخير إلى بلاده، واعتبرت الحكومة الفرنسية تلك الحادثة فرصة مواتية لفرض حصار بحري على السواحل الجزائرية، بدأ يوم 16 جوان 1827 واستمر حتى 18 جوان 1830(3سنوات) ،ففي 13 جوان 1827، وصل الضابط الفرنسي "كولي" إلى ميناء الجزائر على رأس قطعة من الأسطول الحربي الفرنسي، حاملًا معه إنذارًا إلى الداي، طالب فيه بإرسال وفد من كبار الموظفين (وكيل الحرج) إلى الأسطول الفرنسي، ليقدم اعتذارًا[1].

كما أمر الضابط كولي برفع العلم الفرنسي على جميع القلاع الجزائرية، بما في ذلك القصبة، وأن تُطلق مئة طلقة مدفعية تحية للعلم الفرنسي. وفي حال قبول الداي أحد هذه المطالب، فإن كولي كان سيُقدِّم لاحقًا جملة من المطالب الفرنسية، تتضمن: دفع تعويضات، ومعاقبة الجزائريين المسؤولين عن الأضرار التي لحقت بالمنشآت الفرنسية، وتسليم هذه المنشآت مستقبلاً، بالإضافة إلى إعلان الجزائر تنازلها النهائي عن دين بكري ،أما في حال رفض الداي لهذه الشروط، فقد هددت فرنسا بإعلان الحصار رسميًا على الجزائر[2].

إن قبول الداي لمطالب فرنسا أو رفضه لم يكن، في نظر الفرنسيين، إلا مجرّد مناورة سياسية، حيث سرعان ما ظهرت في اليوم الموالي، بتاريخ 16 جوان 1827م، العديد من البواخر الحربية الفرنسية، مستغلّين غياب معظم وحدات الأسطول الجزائري التي كانت مرابطة حينها في السواحل اليونانية ، وبذلك، تمكنت فرنسا من فرض حصار بحري شامل، أغلقت من خلاله جميع طرق المواصلات البحرية، ما أدى إلى وقف كامل لحركة التبادل التجاري بين الجزائر والدول الأوروبية. ولم يقتصر هذا الحصار على مدينة الجزائر فقط، بل امتدّ ليشمل كافة الأقاليم، شرقًا وغربًا، وكان الهدف الرئيسي منه هو تجويع السكان وإثارة التذمر على السلطة الحاكمة[3].

---

[1] أرزقي شويتام ، نهايةالحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره،دارالكتاب العربي ، الجزائر،2011،ص123.

[2] سعدالله، مرجع سابق ، ص25.

[3] عمار هلال ، مرجع سابق ، ص 45.

وبعد مرور ثلاث سنوات من الحصار دون تحقيق النتائج المرجوّة، ومع تصاعد حدة المعارضة داخل فرنسا، قرر مجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ 31 جانفي 1830 م تنظيم حملة عسكرية على الجزائر ، ولغرض تقليل التكاليف وتسريع العملية، تقرر أن يكون ميناء سيدي فرج نقطة إنزال القوات الفرنسية.

كان الداي حسين قد بعث الى مراسلة القبائل والعرب، محذرًا إياهم من الأطماع الفرنسية، ودعاهم إلى التعبئة والاستعداد، كما شرع في تحصين المدن والمواقع الإستراتيجية[1].

انطلقت الحملة من ميناء طولون يوم 25 ماي 1830م متجهة إلى الجزائر بعد أن انضم إلى صفوفها مجموعة من رجال الثقافة الذين وضعوا أنفسهم وأقلامهم خدمة للحملة.

أمر الجنرال دي بورمون[2]، الذي كان يتمتع بالسلطة المطلقة، بالاتجاه إلى ميناء سيدي فرج، وتم إنزال الجنود يوم 14 جوان 1830م، ويذكر الحاج أحمد باي قسنطينة أن إنزال الجنود لم يُقابل بأي رد، مما مكّن الفرنسيين من نصب مدافعهم وحفر خنادقهم بكل سهولة.

بعد نزول الفرنسيين إلى اليابسة، قاموا بتحصينها واتخاذها قاعدة عسكرية، وبدأوا بالتوغل في المناطق الداخلية، لكنهم واجهوا مقاومة عنيفة من قبل الأهالي، واشتبكوا في عدة معارك مثل معركة اسطوالي وسيدي خلف. ورغم الشجاعة، إلا أن الجنود الفرنسيين تمكنوا من شق صفوفهم بفضل أسلحتهم المتطورة وخططهم المحكمة، مما اضطر الجزائريين المقاومين إلى الرجوع إلى قلعة السلطان، ووجه الفرنسيون مدافعهم إليها وتمكنوا من الدخول لها، مما اضطر الداي حسين، وبعد مشاورة أعيان

[1] حمدان خوجة ، مصدر سابق ، ص149.

[2] الجنرال لويس ألكسندر دي بورمون (Victor de Ghaisne de Bourmont-Auguste-Louis) – ويُعرف اختصارًا بـ دي بورمون – هو قائد الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر سنة 1830، (أنظر https://en.geneastar.org/) .

المدينة، إلى توقيع معاهدة الاستسلام وتسليم المدينة إلى الجنرال دي بورمون، وذلك يوم 5 جويلية 1830م[1].

المبحث الثاني : الحملة الإيطالية على ليبيا 1911م

أولا : أوضاع ليبيا قبل الحملة الإيطالية

1/ الأوضاع السياسية:

تولى شؤون طرابلس الغرب بين 1835 و 1911م وهي السنة التي هاجمت فيها إيطاليا ليبيا ثلاثة وثلاثون واليا ، منهم ثلاثة حكموا لمدة 30 سنة، وأما الباقون فقد كان معدل كل ولايه الواحد منهم اقل من سنه، فلم يكن باستطاعة هؤلاء الولاة القيام بعمل جدي فلم تكن لهم القدرة على القضاء على ثورات الأهالي، قسمت الادارة العثمانية خلال هذه المرحلة ولاية طرابلس الغرب الى قسمين ، ولاية طرابلس وعلى رأسها الباشا أو الوالي و مصرفيه، بنغازي وهي ادنى مستوى من ولاية طرابلس، كما دخلت الدولة العثمانية النظام القضائي العثماني الى المنطقة، كما أن نفوذ السلطة العثمانية لم يستطع الوصول الى المنطقة الداخلية من البلاد مما جعل الأعراف والتقاليد القانون الوحيد الذي تخضع له سكان المنطقة.

[1] أرزقي شويتام ، مرجع سابق،ص ص 199 201.

تخلل هاته الفترة من تاريخ طرابلس الغرب انتشار السخط بين الأهالي، قامت جمعية الاتحاد والترقي سنة 1908م بخلع السلطان عبد الحميد الثاني، ووصل الاتحاديون للحكم وقد رحب الاهالي في طرابلس بهذا الانقلاب واستبشروا به خيرا ، ولكن لم يلبث أن خاب ظنهم، فسياسة الاتحاديون اتسمت بالعنصرية وسياسة التتريك واتبعوا الأسلوب المركزي وعينوا في الولاية ولاة غرباء وهذا عكس طموح الاهالي الذين طالبوا بولاة محليين ، هؤلاء الولاة الاتراك اجبروا الأهالي على كتابة شكاويهم ومعاملتهم باللغة التركية لسياسة التتريك .[1]

كان لحقي باشا الذي كان سفيرا للدولة العثمانية في روما دوره في سحب القوات العثمانية، فبعد أن سأل المسؤولون في الباب العالي حينما حاولوا سحب القوات العثمانية من ليبيا لارسالها لليمن عن المخاوف من ايطاليا على ليبيا اجاب بالنفي، وأضاف أنه يمكن للدولة أن تسحب ما تشاء من حامية طرابلس لنجدة اليمن وما زال اهمال الحكومة العثمانية ولايتي برقة وطرابلس يحتاج لتفسير، فقد اهمل العثمانيون تحصين السواحل زد على ذلك أن العثمانيين كانوا على علم بالأطماع الايطالية في المنطقة التي لم تتخذ الدولة العثمانية الإجراءات اللازمة لمواجهة هذا الخطر ، واقتصرت قواتها على حامية طرابلس فقط فقد كان في طرابلس في ذلك الوقت 40 ألف بندقية من نوع القديم استرجعتها الدولة العثمانية على وعد بأن ترسل بدلا منها بنادق من النوع الحديث لكنها لم ترسل شيئا.

إن الحكم العثماني في ليبيا خاصة في قبيل الاحتلال الايطالي اتسم بسياسة غير واضحة لحكم البلاد وتنميتها والاخذ بيدها، بل كان هذا الحكم في مجمله غير قادر على ادارة هذه البلاد بطريقة سليمة[2] .

[1] نبيل لزعر ، الأوضاع في ليبيا قبل الاحتلال الايطالي ، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية و القانونية ، العدد السادس ، ديسمبر 2018 ، ص 22 -23.

[2] نبيل لزعر ، المرجع السابق ، ص 24 – 25 .

2/الأوضاع الاقتصادية:

أ- الزراعة:

تتفق جميع التقارير التي كتبتها القناصل خلال الاعوام الاخيرة من العهد العثماني بطرابلس الغرب على القول ان انتاج الارض الليبيه لا يسد حاجات السكان رغم قلتهم وهذا لعوامل تتمثل في قلة المياه و قلة الأيدي العاملة و الإهمال التالي لهذا المرفق من قبل السلطات المحلية والضرائب الباهظة المعمول بها و جمع الحلفاء الذي يذر ربحا معقولا مقابل مجهود محدود وكان هذا على حساب العناصر الصالحة للزراعة.

ان الحكومه العثمانيه لم تفعل شيئا ذا أهمية سواء في طرابلس وبرقة لتحسين طرق المواصلات بين المدن الساحلية ومراكز الانتاج الزراعي ولم تتخذ أي إجراءات لإنشاء مخازن للحبوب وتخزن بها الفائض في السنوات الخصبة لمواجهة سنين القحط

وكان المورد الرئيسي للثروة في طرابلس الغرب في القرن 19 م الحبوب والحيوانات والتجاره وتحتل زراعة الشعير النسبة الأعلى من إنتاج الحبوب ثم يأتي بعده القمح ثم الذرة فقد كان الشعير الليبي مطلوبا في الخارج وخاصة انجلترا حيث يصنع منه النبيذ أما الانتاج الحيواني فيتمثل في الاغنام والماعز والابقار والابل شهدت الفتره الممتده من 1908 م الى 1911 موجة جفاف كبيرة اثرت سلبا على الأحوال الاقتصادية ادت الى هجرة الكثير من السكان كما أجبرت الآخرين على الاقتراض بفوائد مالية وأحيانا بيع ممتلكاتهم [1].

ب – الصناعة:

أهم الصناعات الطرابلسية البرقاوية في العهد السابق للاحتلال الإيطالي صناعة النسيج، الحصر، الدباغة، الصابون، وعشية الاحتلال الإيطالي سنة 1911م كانت المصنوعات في مجموعها تدر

[1] نبيل لزعر ، المرجع السابق ، ص 25-26.

دخلا سنويا يقدر بحوالي 5 ملايين ليره، وقد وجدت في ليبيا العديد من الصناعات اليدوية ومنها صناعة المنسوجات وصياغة الذهب والفضة وغيرها من الصناعات التقليدية.

عمد الايطاليون الى التدخل السلمي في البلاد عن طريق النشاط التجاري والصناعي وذلك بتشجيع المواطنين على الاقتراض نظيره فوائد عاليه وقد عملت الحكومة التركية على الحد من نشاط هذا المصرف وخاصة في عهد الوالي إبراهيم باشا 1909- 1911 م وقد استمر هذا المصرف بمزاولة أعماله حتى غزوها ، وكانت له مساهمة فعالة في تمويل الحملة العسكرية ضد ليبيا.

ج – التجارة:

كانت طرابلس الغرب قبل الاحتلال الايطالي تصدر والخيل والصوف وشعر الباعز وبرى الابل وتصدر ايضا التمر والقمح ويشتري سكانها المواد الغذائية من أوروبا ومما يلاحظ ضآلة الإنتاج الزراعي أمام التجارة المحلية في طرابلس وبنغازي فقد كانت مقتصرة بصفة رئيسية على تبادل والبقوليات والتمر والزيت والحيوانات كانت تقريبا ثلاثة أرباع الصادرات تكونوا من نصيب انجلترا ومالطا وكان خمس الواردات من انجلترا وأكثر من ربوعها من تركيا وحوالي التسع من إيطاليا وفرنسا وتونس[1].

قامت الدولة الأوروبية بالتضييق على تجارة الرق والنخاسة مما تسبب في فقدان طرابلس الغرب اهم مورد من مواردها وكذلك فقدت فزان هي الاخرى في مستهل القرن العشرين أهميتها التجارية بعد إلغاء تجارة الرقيق ونظرا لهذه المعطيات حاولت الحكومة العثمانية تنشيط الحركة التجارية مع الدول المجاورة لا سيما تونس ومصر وذلك عن طريق بعض الموانئ الساحلية وفي هذا الوقت بدات ايطاليا تحظى بنصيب الأسد من التبادل التجاري وذلك بتوقيع الاتفاقيات عن طريق مصر في روما الذي أقام علاقات مع أعيان البلاد لاستخدامهم في تحقيق أهدافه ومعظم التبادل التجاري كان يتم في الغالب بين تجار من أفراد الجالية اليهودية والجالية الايطالية حيث لم يكن للتجاره الليبيه الدور البارز في تلك الفترة وذلك لقلة عددهم وامكانياتهم المادية البسيطة.

3/–الأوضاع الاجتماعية والثقافية:

[1] نبيل لزعر ، المرجع السابق ،ص 26-27.

أ- الاجتماعية:

بلغ عدد سكان طرابلس الغرب سنة 1911م حوالي المليون نسمة ، نصف هذا العدد يقطن بطرابلس ويقدر ب 580.000 اما برقه فبلغ عدد سكانها حوالي 200,000 و 190.000 في بنغازي و 10,000 في درنة وهو العدد الأقل، يلاحظ أن تعداد البدو الرحل وشبه الرحل مثل غالبية سكان الولاية باستثناء مدينة طرابلس ، التركيب الحضاري في المدن الشاملة طبقة الأعيان التجار والإداريون وعلماء الدين والحرفيون أما المناطق الداخلية عاش فيها التجار والفلاحون والعبيد والقبائل.

شكلت القبيلة الطرابلسية وحدة سياسية اقتصادية واجتماعية مبنية بشكل أساسي حول عائلة يرأسها رجل يتبعه الاطفال والنساء و هاته العائلات تكون عشيرته والعشائر تكون قبائل والقبائل المتحالفة تكون صفا [1].

ب- الثقافية:

ظل طرابلس الغرب خاليه من المدارس العامة والتعليم النظامي حتى سنة 1895م وكان النوع الوحيد من التعليم الذي يقدم للأطفال هو القراءة والكتابة وفق الطرق التقليدية في المحاضر والكتاتيب وكذا تحفيظ الطلاب القرآن.

وبعد فترة طويلة من الركود الثقافي والفكري شهدت البلاد أواخر العهد العثماني بعض التطور الثقافي حيث ظهرت المدارس ورياض الأطفال وفق النظام الحديث فأنشأت الحكومة العثمانية في طرابلس وبنغازي ودرنة والخمس بعد سنة 1895م المدارس النظامية والتي تقوم بتعليم وفق النظم العصرية سجل التعليم وبذلك تقدما ملحوظا خلال الاعوام الـ12 الأخيرة من العهد العثماني.[2]

ثانيًا: دوافع وأساليب الحملة الإيطالية على ليبيا 1911م

1/**التنافس الإستعماري** :

[1] المرجع نفسه ، ص 27، 28.

[2] نبيل لزعر ، المرجع السابق ، ص 27-28.

اشتدت حركة التدافع الاستعماري بعد مؤتمر برلين الثاني 1884-1885م بشكل لم يعرفه العالم من قبل، حيث تسارعت الدول الأوروبية الكبرى في بناء إمبراطورياتها في قارة إفريقيا، وتسابقت للاستيلاء على أجزاء كثيرة فقد احتلت فرنسا الجزائر وتونس، واحتلت بريطانيا مصر والسودان، وهكذا لم يبقَ أمام إيطاليا سوى ولاية طرابلس (ليبيا)، التي أصبحت في خطر أمام اشتداد التنافس الاستعماري الفرنسي البريطاني[1]

كان من أهم دوافع إيطاليا التوسعية في ليبيا هو إيجاد مكان عمل للإيطاليين وضمان مصالحها الحيوية، وهذا – في اعتقادهم – سيساهم في حل معضلة السكان ومواجهة البطالة والمجاعة. كما أرادت من خلال توسعها كسب دور رئيسي في السياسة الأوروبية، ومزاحمة الدول الأوروبية في اقتسام تركة الدولة العثمانية[2]

ولتعويض هزيمتها النكراء ضد الحبشة، واعتقادًا منها بأن الانتصار على ليبيا سوف يمحو عنها ذلك العار، خرجت إيطاليا إلى الاستعمار متأخرة عن غيرها من الدول الأوروبية، بسبب تأخر وحدتها القومية، وضعف إمكانياتها، ومشاكلها الداخلية[3].

وفي ظل تحركات الدول الأوروبية: فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا تجاه المنطقة، شعرت إيطاليا أنها ستفقد الفرصة، ما دفعها للإسراع بدخول مجال المنافسة الاستعمارية[4].

2/ التغلغل السلمي :

أ – التغلغل السياسي:

[1] عبدالحميد جنيدي ، الإحتلال الإيطالي لليبيا (1905-1911)، مجلة الإحياء ، ع28 ، الجزائر ،2021، ص 1128.

[2] علي أحمد خليفة ، السياسة الإيطالية و أثرها على الساحة الليبية ،مجلة الأصالة ، ع6 ،ليبيا 2021 ،ص242.

[3] شريفة أمين قاضي ، الإحتلال الإيطالي و المقاومة الليبية (1911-1951م) ، مذكرة ماستر ، جامعة محمد خيضر ، 2014 - 2015م ، بسكرة ، ص 37.

[4] عبدالحميد جنيدي ، المرجع السابق ، ص1129.

نشطت القنصلية الإيطالية في كل من طرابلس وبنغازي في الدعاية لإيطاليا، والتجسس على أحوال البلاد ومراكز ووسائل الدفاع عنها. فأرسلت البعثات الاستكشافية، مثل رحلة بوتشيني سنة 1895م، ورحلة فينيسا، وألفريدو دي سانكتيس سنة 1910م[1].

تُعد حركة الرحالة من أولى الأساليب التي اعتمدت عليها السياسة الإيطالية لمعرفة أوضاع ولاية طرابلس، وقد تعهّد قناصل الدول الطامعة فيها بتقديم الرعاية والمعونة لتلك الرحلات، من خلال تزويدها بالمعلومات اللازمة عن جهاز الداخلية في الولاية. هذا الأمر شجّع إيطاليا على تكثيف جهودها لدعم رعاياها في هذا المجال. وبدأ نشاط البعثات التبشيرية في البلاد بإنشاء مدرستين ابتدائيتين سنة 1889م، واتسع نشاطهم في معظم المدن، ولأجل كسب السكان، وعدم إثارة معارضة السلطات العثمانية لنشاطهم، أسسوا الملاجئ وادّعوا أن عملهم إنساني، وبهذا غطّوا وجود الجواسيس وأعوان إيطاليا تحت ستار العمل الخيري[2].

ب – التغلغل الاقتصادي:

لما أدرك الإيطاليون أن الفرصة لم تحن بعد لاستخدام الأدوات العسكرية، اتخذوا قرارًا بضرورة التغلغل الاقتصادي داخل طرابلس، لتحقيق السيطرة الاقتصادية ، ثم خلق الحجج والذرائع لاحتلال البلاد. وقد وقع الاختيار سنة 1905م على بنك روما للقيام بهذا الدور[3]

قام بنك روما بفتح فرع له في طرابلس سنة 1907م دون أخذ الموافقة من الدولة العثمانية، ثم امتدت فروعه إلى مدينة بنغازي واثنتي عشرة مدينة أخرى. وقد لعب دورًا خطيرًا في تسهيل التغلغل والسيطرة على مفاصل الاقتصاد، ومن أهم نشاطاته: إنشاء عدة مصانع مثل مصنع الورق، ومعصرة زيت الزيتون، إضافة إلى إصدار جريدتين هما" إيكو دي تريبولي" و"إستيلا". كما كان البنك يسهل

[1] عمر جفال ، الاحتلال الايطالي لليبيا وردود الفعل الدولية ،مجلة قضايا تاريخية، م 09 ، ع01 ، جامعة الأغواط ، الجزائر ، 2024م ، ص 170.

[2] شريفه امين قاضي ، المرجع السابق ، ص 46 48.

[3] عبدالحميد جنيدي،المرجع السابق ،ص 1130 .

عمليات إقراض الأموال للطرابلسيين، ثم يصادر أراضيهم عند عجزهم عن التسديد. ولم تمر فترة طويلة حتى أصبح البنك يسيطر على صادرات ليبيا الفلاحية من صوف وحبوب وحلفاء[1].

ج – التغلغل الاجتماعي:

شجعت إيطاليا رعاياها على الهجرة نحو ليبيا، مما رفع عدد الجالية الإيطالية في طرابلس من 714 فردًا سنة 1902م إلى 1100 فرد سنة 1911م. في البداية، كان القادمون الجدد يعملون في التجارة والصيد البحري، ثم تحول بعضهم إلى العمل في الصحافة، فأنشؤوا صحيفتي "طرابلس "و"صدى طرابلس،" وسيطروا ثقافيًا على البلاد. وتمكنوا من ربط الجالية الإيطالية في ليبيا بثقافة الوطن الأم، وغرس اللغة والثقافة الإيطالية لدى السكان والأهالي، وتعميق فكرة "الدور الحضاري الإيطالي". كما عملوا على تشويه وطمس الحضارة الإسلامية، لخلق جيل متعلّق بإيطاليا، كارهٍ لماضيه، وقابلٍ للسيطرة الاستعمارية[2].

ثالثًا : مجريات الحملة الايطالية على ليبيا (1911 – 1912 م)

بدأت إيطاليا منذ سنة 1880م العمل على عقيد الاتفاقيات الدولية لتهيئة الموقف الدولي الملائم للقيام بعملية الاحتلال المباشر لليبيا، وذلك عبر عقد مجموعة من الاتفاقيات مع الدول الأوروبية الكبرى. وبعد الانتهاء من تهيئة الرأي العام الإيطالي والدولي لفكرة غزو ليبيا، انطلقت الحملة العسكرية الأولى نحو مدينة طرابلس، وبلغ عددها 34,000 جندي و6300 فارس، تحت قيادة كل من الأميرال "أوقيست أوبري" والجنرال "كنيفا" كقائد عام للجيش الإيطالي.

في المقابل، كانت توجد في ليبيا قوة عثمانية بلغ عددها 4210 جنود. وقد أرسلت إيطاليا إنذارًا كتابيًا إلى الحكومة العثمانية عن طريق سفيرها في إسطنبول يوم 28 سبتمبر 1911م، مدته 24

[1] عمر جفال ، المرجع السابق ، ص 171.

[2] عمر جفال ، المرجع نفسه ، ص 172 .

ساعة. وقد تضمّن هذا الإنذار الأسباب التي دفعت إيطاليا إلى شن الحملة العسكرية على ليبيا، ومنها نذكر:

- وضع حد للفوضى والاهمال الذي تمارسه الحكومة العثمانية تجاه الايطاليين.
- معارضة أنشطة الإيطاليين بطرابلس.
- رفض الدولة العثمانية منح امتيازات اقتصادية لإيطاليا بليبيا.
- قيام الدولة العثمانية بنشر الكراهية ضدالأهالي الإيطاليين.[1]

كما تضمنت المذكرة بعض المطالب نذكر منها:

- إخراج القوات العثمانية من طرابلس.
- تشكيل جنود إيطاليين بقيادة ضباط إيطاليين.
- ان تكون ادارة الجمارك بأيدي موظفين إيطاليين.
- لا يتعين والي على طرابلس الا برضا وموافقة إيطالي.

تباحث رئيس الوزراء العثماني إبراهيم حقي باشا مع السفير الإيطالي حول إمكانية التوصل إلى حل للوضع الاقتصادي في 26 سبتمبر 1911م، إلا أن الحكومة الإيطالية اعتبرت الرد العثماني رفضًا لمطالبها، وقررت تنفيذ العمل العسكري دون الالتفات إلى الاقتراحات العثمانية.

وبعد موافقة الملك إيمانويل، تشكّل مجلس مصغر ضمّ رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية، ووزير الحربية، ووزير البحرية، وقرّر إطلاق الحملة بطريقة لا تسمح للعثمانيين بإرسال الإمدادات إلى ليبيا، وتم إرسال مذكرة إنذار نهائية للقائم بالأعمال العثماني في روما[2].

[1] المرجع نفسه ، ص 174.

[2] حواس غربي ، الاحتلال الايطالي لليبيا (1911 - 1951 م) ،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 02 ، 2016 - 2017م ، الجزائر ، ص 174.

أرسل قائد الأسطول الإيطالي إلى "برشا" مدينة طرابلس في 2 أكتوبر 1911م، وأمره بتسليم المدينة، فردّ الباشا برفض التعليمات، وأكد أن تسليم المدينة لا يكون إلا بأمر من الباب العالي.وفي 3 أكتوبر 1911م، أصدر الأميرال أمرًا بقصف المدينة[1].

كانت خطة الأتراك في طرابلس تقوم على نقل المعركة إلى خارج أسوار المدينة، لذلك انسحب الجنود نحو منطقة العزيزية مع ترك بعض الحاميات للتغطية على انسحابهم، فقامت المدفعية الإيطالية بدكّ تلك الحامية بسهولة.

وفي 4 أكتوبر 1911م، قامت القوات البحرية الإيطالية بمهاجمة مدينة طبرق، وذلك بعد معرفتها بوجود نية لدى بريطانيا لاحتلالها، فسارعت هي بذلك، وكان بها حامية لا يتجاوز عدد جنودها 100 جندي، لتكون أول مدينة تطأها أقدام الإيطاليين.

وفي 5 أكتوبر 1911م، نزلت القوات الإيطالية بمدينة طرابلس، وفي 11 أكتوبر 1911م وُزّعت مناشير على الطرابلسيين بإمضاء الحاكم الإيطالي يهنئهم بـ"تحريرهم من الأتراك".

حددت إيطاليا زمن الحملة على ليبيا بـ15 يومًا، لكن العرب تحالفوا مع الأتراك، فقامت مذابح راح ضحيتها ما بين 74,000 شخص، ونُفي المئات منهم.

وحاول الإيطاليون من خلال جرائمهم تفريق الأهالي عن العثمانيين، لتَمرّ ثلاثة أشهر بقي فيها الإيطاليون محاصرين في المدن الساحلية، ولم يتجاوزوا أبعد نقطة احتلوها وهي 15 كيلومترًا، مما جعلهم أضحوكة بين جيوش دول أوروبا[2].

[1] عمر جفال ،المرجع السابق ، ص 175.

[2] عمر جفال ،المرجع السابق ، ص ص 175 176.

خلاصة المدخل التمهيدي :

عشيّة الاحتلال، كانت كل من الجزائر وليبيا تعاني من أوضاع اقتصادية متدهورة ونظم اجتماعية تقليدية تحت حكم عثماني ضعيف. في الجزائر، سبق الحملة الفرنسية سنة 1830م تدهور اقتصادي وفساد إداري، وبرز تماسك اجتماعي قبلي وديني جسّد لاحقًا مقاومة قوية. وقد اتخذت فرنسا من حادثة المروحة ذريعة لتبرير غزوها، بينما كان الدافع الحقيقي توسيع النفوذ الإمبريالي، وتهدئة الأوضاع الداخلية الفرنسية عبر مغامرة استعمارية. أما ليبيا، فكانت قبل الاحتلال الإيطالي سنة 1911م تعيش وضعًا اقتصاديًا هشًا يعتمد على الزراعة والرعي والتجارة، ومجتمعًا قبليًا تقوده الزوايا الدينية، خاصة الطريقة السنوسية. وقد برّرت إيطاليا غزوها بحجج حماية المصالح الاقتصادية

والإنسانية، لكنها كانت تسعى فعليًا لمنافسة القوى الأوروبية الكبرى والحصول على مستعمرة في شمال إفريقيا ضمن سباق الهيمنة الاستعمارية.

الفصل الأول :

السياسة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر (1830-1962م)

المبحث الأول: السياسة الإستعمارية الفرنسية في عهد الجمهورية الثانية

1830-1870م

المبحث الثاني: السياسة الإستعمارية الفرنسية في عهد الجمهورية الثالثة

1870- 1940م

المبحث الثالث: السياسة الإستعمارية الفرنسية في عهد الجمهوريتين الرابعة و

الخامسة 1940-1962م

تمهيد:

مرّت السياسة الاستعمارية بعدة مراحل متباينة، ارتبطت بالتحولات السياسية في فرنسا نفسها، وبالتطورات التي شهدها المجتمع الجزائري. ففي البداية، فرضت فرنسا حكمًا عسكريًا صارمًا، اتسم بالعنف الواسع والمجازر الجماعية ومصادرة الأراضي. ثم انتقلت إلى مرحلة الإدارة المدنية في ظل الجمهورية الثالثة، أين تم العمل على تكريس الطابع الاستيطاني، وسَنّ قوانين تمييزية تهدف إلى تهميش السكان الأصليين، وطمس مقوماتهم الحضارية والدينية. أما مع نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد دخلت السياسة الاستعمارية مرحلة جديدة عنوانها الأبرز كان قمع الحركة الوطنية ومحاولة الالتفاف عليها بمشاريع إصلاحية فاشلة، وصولًا إلى اندلاع ثورة التحرير الكبرى سنة 1954م، التي كشفت إفلاس المشروع الاستعماري ومهدت لنهايته سنة 1962م.

المبحث الأول: السياسة الإستعمارية الفرنسية في عهد الجمهورية الثانية 1830–1870م

أولا : سياسيا و اداريا

الملمح العام للسياسة الفرنسية في الجزائر هو الأحداث التي تجري داخل فرنسا و انعكاساتها على الجزائر وعلى العموم يمكن التطرق لعدة محطات في تغيير السياسة الفرنسية في الجزائر و هذا في عهد الجمهورية الثانية 1830 - 1870م.

1–مرحلة التردد:1830–1834:

تميّزت هذه الفترة الأولى بعدم وضوح الرؤية الفرنسية بشأن مسألة إلحاق الجزائر، إذ لم يكن لإنشاء تنظيم إداري وسياسي أهمية كبيرة بالنسبة لفرنسا خلال المرحلة الأولى من الاحتلال. فقد كانت فرنسا في حالة حيرة وتردد حول مستقبل الجزائر، كما تشير إلى ذلك أغلب المصادر الفرنسية.[1]

[1] وليد بوشو ،الحكومة العامة وتطورها ضمن الإدارة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر(1830-1939م) ،المجلة التاريخية الجزائرية ، م 5 ، ع 2 ، جامعة الجزائر ، 2021 ، ص 639.

ففي بداية الاحتلال، كانت فرنسا تمرّ بأزمة سياسية داخلية، حيث تمّت الإطاحة بالملك شارل العاشر[1] بعد ثلاثة أسابيع فقط من الاستيلاء على مدينة الجزائر، الأمر الذي وضعها في موقف حرج بخصوص الغزو. ولم تكن السلطات الفرنسية تعلم يقينًا ما إذا كانت ستحافظ على الجزائر كمستعمرة دائمة، أم ستتخلى عنها لاحقًا، ولذلك لم يكن هناك اهتمام بإنشاء حكومة أو إدارة مدنية بقدر ما كان التركيز منصبًا على توسيع العمليات العسكرية وتعزيز الوجود الاستعماري.

وقد كان التنظيم الإداري الاستعماري خلال هذه المرحلة بسيطًا، إذ كان قائد الجيش يُعد الحاكم العام للمستعمرة. ففي فترة الجنرال دوبرمون، ساعدته "لجنة الحكومة". أما خلفه الجنرال كلوزيل، فقد أسّس، بعد توليه الحكم في 12 أوت 1830م، لجنة حكومية تتكوّن من المعتمد العسكري، وثلاثة أعضاء مكلّفين بشؤون العدالة، والداخلية، والمالية.

وفي عهد الجنرال بارتيزان، بتاريخ 21 مارس 1831م، تم إصدار أمرية تقضي بفصل السلطات المدنية عن العسكرية، حيث أُسندت المهام المدنية للمعتمد المدني. غير أنّ هذا القرار أدّى إلى نشوب سلسلة من النزاعات بين المعتمد المدني ورئيس الجيش، ما استدعى إعادة تحديد الصلاحيات، بحيث وُضع المعتمد المدني تحت أوامر رئيس الجيش مباشرة [2]

قامت فرنسا في هذه المرحلة باستحداث تنظيم إداري وهيكلي في الجزائر وفق النمط التالي:

– المسؤول الإداري والمالي والمدني: وهو المكلف بالقضايا المالية الخاصة بالموظفين، كما يتولى مهمة التنسيق بين مختلف الوزارات في فرنسا وقطاعاتها في الجزائر، ويتم تعيينه من قبل مجلس الوزراء الفرنسي.

[1] هو آخر ملوك أسرة بوربون الذين حكموا فرنسا قبل الثورة التي أطاحت بالملكية نهائيًا سنة 1830. يُعد من أبرز رموز الملكية المطلقة ومحاولة إحياء الحكم التقليدي بعد الثورة الفرنسية، (أنظر الموسوعة العربية https://:mail.arab-ency.com.sy/)

[2] وليد بوشو ، المرجع السابق، ص 639.

– رئيس وحدات الاحتلال في إفريقيا: وهو المسؤول المباشر عن تنفيذ العمليات العسكرية، وحفظ الأمن والنظام العام، بالإضافة إلى الإشراف على جهاز الشرطة. وقد مُنح هذا المنصب صلاحيات واسعة تشمل الجوانب العسكرية والأمنية.

– مجلس الإدارة: يتكون من رئيس وحدات الاحتلال الذي يشغل في الوقت نفسه منصب رئيس المجلس، ونائبه وهو المسؤول الإداري والمالي، إلى جانب مسؤول الجيش، وممثل الجمارك، ومسؤول أملاك الدولة. وقد هيمن العسكريون على هذا المجلس بشكل كامل، مما أدى إلى تهميش باقي الأطياف المدنية والإدارية. نتيجةً لذلك، قرّرت الحكومة الفرنسية إرسال لجنة تحقيق بتاريخ 07 جويلية 1833م، عُرفت باسم اللجنة الإفريقية، وقد توصلت هذه الأخيرة في تقريرها الصادر بتاريخ 09 نوفمبر 1833م إلى التوصية بالإبقاء على الجزائر تحت السيطرة الفرنسية، تحت مسمّى: "الممتلكات الفرنسية في إفريقيا".[1]

2– لجنة ديكادوس:

تشكلت لجنة ديكادوس بتاريخ 12 ديسمبر 1833م، وضمت 19 شخصية من القيادات العسكرية والمدنية. وقدّمت اللجنة تقريرها في 10 مارس 1834م، أوصت فيه باستحداث منصب الحاكم العام بالجزائر يتمتع بصلاحيات واسعة، كما دعت إلى إنشاء مجالس بلدية في كل من الجزائر ووهران وعنابة، بالإضافة إلى اعتماد ميزانية خاصة بالجزائر[2]

3– إنشاء منصب الحاكم العام (22 جويلية 1834م):

لم تُحسم المسألة الجزائرية من طرف الاستعمار الفرنسي إلا سنة 1834م، حين صدرت أمرية ملكية بتاريخ 22 جويلية 1834م، تم بموجبها اعتبار الجزائر ممتلكة ملكية فرنسية وبموجب هذه الأمرية، تم استحداث منصب الحاكم العام للممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا، والذي يُعدّ الممثل المباشر

[1] ابو بكر الصديق حميدي ، السياسة الادارية الفرنسية في الجزائر 1830–1840، مجلة البحوث التاريخية،م 01، ع01، 2017.ص ص 11 12.

[2] المرجع نفسه، ص 13 .

للسلطة الملكية في الجزائر، حيث تتركّز تحت سلطته كافة الصلاحيات السياسية، المدنية، والعسكرية على الأراضي المحتلة. (أنظر الملحق 01)

وقد وُضع هذا الحاكم تحت سلطة وزير الحرب الفرنسي، ويعاونه في مهامه كل من: معتمد مدني، ونائب عام، ومدير المالية على رأس مختلف الهيئات. وتكمن مهام الحاكم العام في إعداد الميزانية العامة، إصدار المراسيم الملكية، واتخاذ القرارات العاجلة في حالات الطوارئ ، وتمّ اعتماد نظام قانوني خاص لتسيير شؤون الجزائر، يقوم على الأمريات الملكية بدلًا من القوانين العامة المعمول بها في فرنسا[1].

3- إنشاء المكاتب العربية:

سُمّيت في بداية إنشائها سنة 1837م بـ"الديوان العربي"، وتمثلت مهامها في جمع المعلومات، والاعتماد على المترجمين والمختصين في الشؤون العربية للاتصال بزعماء القبائل بغرض استمالتهم. ثم تحول اسمها إلى "إدارة الشؤون العربية"، إلى أن تم إعطاؤها صفة رسمية تحت اسم "المكاتب العربية" سنة 1844م، وكانت مهمتها الوساطة بين القيادة الفرنسية وزعماء الأهالي.

4- تقسيم الجزائر إلى مقاطعات:

وذلك وفقًا للمرسوم الصادر في 18 أفريل 1845م، الذي قام بتقسيم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات: الجزائر، وهران، وقسنطينة. و أصبح للمعمرين الحق في التمثيل في الجمعية العامة الفرنسية، وشهدت هذه المرحلة تحديد صلاحيات الحاكم العام.[2]

5- قانون 1848م و إلحاق الجزائر بفرنسا :

بدأت سياسة الإدماج الإداري للجزائر في فرنسا سنة 1844م بدمج ميزانية الجزائر في ميزانية الدولة الفرنسية، وتقسيمها سنة 1845م إلى ثلاث محافظات تخضع للنظام المدني الفرنسي. وفي 1847م،

[1] وليد بوشو ، المرجع السابق، ص 640.

[2] ابو بكر الصديق حميدي ، المرجع السابق ، ص ص 14 15 .

أُنشئت إدارة الشؤون المدنية وطُبقت القوانين الفرنسية على البلديات. وبعد ثورة 1848م، أعلن مرسوم 4 مارس أن الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي[1] ، وكان الإتجاه ذلك الوقت نحو إدخال النظم الإدارية الفرنسية كما هي في الجزائر و قسمت هذه الأخيرة الى مقاطعات مدنية و أخرى عسكرية .[2]

تم اتخاذ تدابير مختلفة لتطبيق التنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر، وبموجب هذا المرسوم تم إنشاء البلديات في كل المناطق المدنية ومنحها مجالس بلدية منتخبة، وعن طريق عدة قرارات في نفس اليوم، تم فصل مصالح التعليم والعبادة والعدل والجمارك والتسجيل والعقار من وزارة الحرب وإلحاقها بالوزارات المعنية، وقد أدى هذا القرار إلى انخفاض صلاحيات الحاكم العام، حيث لم يعد في الواقع إلا رئيسًا للقوات العسكرية وإداريًا ساميًا في المناطق العسكرية.[3]

6 – مرسوم نابليون الثالث:

صدر هذا المرسوم في 04 جوان 1858م، وتم بموجبه إنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات التي أوكلت إلى الأمير جيروم نابليون. وقد تم جمع كل المصالح الجزائرية في باريس داخل هذه الوزارة الواحدة، وإلغاء الحكومة العامة ومنصب الحاكم العام، ولم يبقَ سوى القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية، كما تم توسيع صلاحيات المحافظين.

لكن سرعان ما ثبت فشل هذا التنظيم، فقررت فرنسا إلغاءه، وصدر في هذا الصدد مرسوم بتاريخ 24 نوفمبر 1860م، تم بموجبه إلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات، ونُقلت المصالح من باريس إلى الجزائر، وأُعيد إنشاء منصب الحاكم العام، وتم تعيين الماريشال بيليسي حاكمًا عامًا سنة 1860م.[4]

---

[1] وليد بوشو ، المرجع السابق، ص 640.

[2] جلال يحي ، السياسية الفرنسية في الجزائر (1830-1959م)، دار المعرفة ، 1959م ص169.

[3] وليد بوشو ، المرجع السابق، ص 641.

[4] ابو بكر الصديق حميدي ، المرجع السابق ، ص 15 .

ثانيا : عسكريا

قرّر القائد كلوزيل[1] يوم 16 أكتوبر 1830م إنشاء حكومة جديدة لتحلّ محلّ الحكومة الأولى، تكون متخصصة في مجالات محددة كالشؤون الداخلية والمالية. غير أن هذه الخطوة لم تُثمر النتائج المرجوة، بسبب سيطرة العسكريين على الحكومة الفرنسية آنذاك. ونتيجةً للتصرفات الارتجالية للقادة العسكريين في الجزائر، وانفرادهم المطلق بالسلطة، اضطرت الحكومة الفرنسية إلى إصدار مرسوم ملكي يفصل بين الشؤون المدنية والعسكرية.

وفي 22 جويلية 1834م، أصدرت المملكة الفرنسية مرسومًا يقضي بضمّ الجزائر رسميًا إلى فرنسا، وتعيين حاكم عسكري على رأسها، يتمتع بسلطات مطلقة، ويُكلّف بإدارة الشؤون الحربية، والأمن، والعدالة. وقد تزامن هذا القرار مع إنشاء عدة تشكيلات عسكرية استُعملت لتثبيت النفوذ الفرنسي، من بينها:

1- فرقة الزواف: وهي وحدة شكّلها الجنرال كلوزيل في سبتمبر 1830م، بعد فشل ديبورمون في بسط السيطرة الكاملة على الجزائر. تشكلت هذه الفرقة من بعض أهالي البلاد، وكان هدفها دعم الجيش الفرنسي في عملياته التوسعية. كما تم إنشاء فرقة القناصة الأهلية بموجب مرسوم ملكي في 28 أكتوبر 1836م، غير أنها حُلّت في 8 فيفري 1838م، ثم أُعيد تشكيلها لاحقًا. وفي 07 ديسمبر 1841م، تقرر تشكيل فرقة مماثلة في كل عمالة من العمالات الثلاث. وقد شاركت هذه الفرق في عدة حروب، لا سيما حرب القرم (1854م–1856م) حيث أُرسلت فرقة مؤلفة من 2000 جندي، كما شاركت في الحرب الإيطالية سنة 1860م.[2]

[1] الجنرال كلوزيل (Bertrand Clauzel) هو أحد القادة العسكريين الفرنسيين الذين لعبوا دورًا بارزًا في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر. تولّى منصب الحاكم العام للجزائر مؤقتًا (أنظر وليد بوشو المرجع السابق ص 641)

[2] وليد بوشو ، المرجع السابق، ص 641.

2- المكاتب العربية: تُعدّ المكاتب العربية حلقة وصل بين العنصر الأوروبي و"الأهالي"، وقد أُنشئت هذه المكاتب لتتولى الإشراف على شؤون السكان المحليين. في بداياتها، كان يُشرف عليها ضباط فرنسيون، مكلفون بجمع الضرائب والغرامات، معتمدين في ذلك على دعم بعض العناصر المحلية. وقد منحت الإدارة الفرنسية لهؤلاء المحليين ألقابًا إدارية تقليدية مثل: الآغا، القائد، الباش آغا، والخليفة، وكانوا يعملون فعليًا كجواسيس لصالح الإدارة الفرنسية، في مقابل امتيازات مادية ومعنوية، من أبرزها:

- الإعفاء من دفع الضرائب.
- الاستفادة من أجرة شهرية ثابتة.

كما قامت الإدارة الفرنسية لاحقًا بتدعيم هذه المنظومة بمكتب خاص يُعنى بالشؤون العربية، وذلك لتسهيل الاتصال بالقبائل والعشائر المختلفة المنتشرة عبر التراب الجزائري.[1]

ثالثا : إقتصاديا

ركّزت فرنسا على الجانب الاقتصادي في الجزائر، وكان هدفها الأساسي استنزاف مقدرات البلاد قدر الإمكان، وتم تنفيذ هذا الهدف عبر مجموعة من السياسات يمكن إبرازها

كما يلي:

1- سلب الأراضي: لتحقيق هذا الهدف لجأت فرنسا إلى عدة وسائل منها:

- استغلال عجز الغالبية الجزائرية عن تقديم وثائق تثبت ملكية الأراضي.

[1] فاطمة باحمان ، السياسة الفرنسية في الجزائر(1830- 1852)، مذكرة ماستر، جامعة أدرار، 2013-2014،ص ص 27 .28

- إصدارها في 1844/10/01م قانونًا خاصًا بالأوقاف والممتلكات العقارية، بموجبه وزعت نسبة كبيرة من الأراضي على الوافدين الجدد من أوروبا.
- في نفس السنة، أصدرت قانونًا يعطيها الحق في وضع يدها على الأراضي غير المزروعة، وقد نتج عن هذا القانون افتكاك أكثر من 168 ألف هكتار في منطقة الجزائر وحدها.
- استيلاؤها على مساحات شاسعة من الأراضي الجزائرية التي كانت ملكيتها مشاعة للأعراش ولم تكن لها أوراق ثبوتية.
- مصادرة أراضي كل من يقوم بعمل عدائي ضد فرنسا.
- إصدار الحاكم العام الجنرال بيجو[1] في 1846/02/18م قرارًا بمصادرة الأراضي المتروكة "بورا" بلا سبب.[2]

2- الزراعة: ركزت فرنسا على تعويض التقاليد الفلاحية في الجزائر، فبدأت بالاهتمام بزراعة القطن والتبغ. بين سنوات 1846م و1852م، كان القطن من المحاصيل الأساسية حيث شجعت فرنسا على زراعته في مختلف المناطق، وحقق إنتاجًا هائلًا وفي هذا السياق، صدر مرسوم إمبراطوري بتاريخ 16 أكتوبر 1853م يهدف إلى تعزيز زراعة القطن في الجزائر، كما تم إدخال زراعة العنب من قبل المكاتب العربية، إلا أن انتشارها الحقيقي تأخر حتى بعد عام 1870م.

3- التجارة: عرفت التجارة في الجزائر ضعفًا واضحًا، حيث طغى عليها الطابع الاستعماري، وتمثلت في النقاط التالية:

---

[1] الجنرال توماس روبير بيجو (Thomas-1784) (Robert Bugeaud-1849): قائد عسكري فرنسي وحاكم عام للجزائر من 1840، يعتبر مهندس السياسة الاستعمارية الفرنسية، اعتمد استراتيجية الأرض المحروقة وأسّس نظام المكاتب العربية لتسهيل الإدارة الاستعمارية (أنظر موسوعة العربية https://mail.arab-ency.com.sy/)

[2] سلوى لهلالي ، السياسة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر في الفترة الممتدة من 1830-1860، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، م05، ع 09 ، ص ص 01 02 .

- مراقبة الأسواق: حرصت السلطات الفرنسية على مراقبة الأسواق لضمان أمن واستقرار مصالحها، وفرض حصار اقتصادي على القبائل الثائرة وقد قامت المكاتب العربية بهذه المراقبة، بينما كانت الأسواق البعيدة عن سيطرة المكاتب، مثل أسواق منطقة القبائل، تخرج عن نطاق المراقبة. وكانت هذه المراقبة تركز على البحث والتفتيش وجمع المعلومات الاستخبارية.

- الصادرات والواردات: أغلقت فرنسا الأبواب التجارية مع الأسواق التي كانت الجزائر تتعامل معها في عهد الحكم العثماني، خاصة تونس والمغرب الأقصى وأفريقيا جنوب الصحراء، وحصرت التعامل التجاري الخارجي معها فقط. وبذلك تحولت الجزائر إلى ملحق تجاري لفرنسا. وكانت الصادرات الجزائرية تقتصر على الحبوب والصوف، في حين استوردت فرنسا الأقمشة والقطن والمواد الصناعية الأخرى.[1]

- الأسعار: شهدت الجزائر أزمات اقتصادية حادة نتيجة سوء المحاصيل الزراعية وغزو الجراد. ففي الفترة بين 1845م و1846م، وصل سعر القمح إلى 24 و95 فرنك في مدينتي سطيف وسكيكدة. استقرت الأسعار أخيرًا عام 1849م نتيجة محصول جيد، حيث بيع القمح بحوالي 15 فرنك والشعير بـ7 فرنكات.

- الثروة الحيوانية: أولت السلطات الفرنسية اهتمامًا كبيرًا للثروة الحيوانية، خاصة تربية الخيول لتزويد الجيش بها باعتبارها عنصرًا أساسيًا في جيوش القرن التاسع عشر. كما اهتمت بتربية المواشي بهدف تكوين ثروة ضخمة من الأغنام لتزويد فرنسا باللحوم والألبان والصوف. وقد شهدت الثروة الحيوانية ارتفاعًا ملحوظًا، حيث بلغت أعداد الخيول 54,551 رأسًا في سنة 1852م، وارتفعت إلى 76,077 رأسًا في 1854م، ثم إلى 84,399 رأسًا في 1855م.[2]

[1] سلوى لهلالي ، المرجع السابق ، ص ص03 04 .

[2] المرجع نفسه، ص05 .

رابعا : ثقافيا و دينيا

لم تغفل فرنسا الجانب الثقافي والديني في الجزائر، بل سعت إلى نشر ثقافتها ودينها بديلاً عن الدين والثقافة الإسلامية، بهدف ترسيخ وجودها الاستعماري. ويمكن تلخيص أبرز الإجراءات التي اتخذتها فرنسا في هذا المجال كالتالي:

- هدم ومصادرة المساجد: أجبر الجنرال كلوزيل المفتي على التنازل له عن المساجد المجاورة للحصون لتحويلها إلى مستشفيات، ثم تطور الأمر ليشمل انتهاك حرمة المساجد على نطاق واسع؛ فحُولت إلى كنائس أو ثكنات عسكرية أو مخازن. وقد تناقص عدد المساجد بشكل كبير، خاصة في العاصمة وقسنطينة. فعلى سبيل المثال، كانت قسنطينة تضم 75 مسجدًا قبل الاحتلال، ولم يتبقَ منها إلا 13 فقط، وحتى تلك وُضعت تحت الوصاية الفرنسية. والهدف من ذلك كان ضرب أهم شعيرة دينية لدى الجزائريين وهي الصلاة، إضافة إلى تفكيك روابط التجمع والتضامن الاجتماعي.
- مصادرة الأوقاف: نظرًا لأن الأوقاف كانت تمثل مصدر التمويل الأساسي للمؤسسات الدينية والتعليمية والثقافية، فقد استهدفتها فرنسا بشكل مباشر. وكان أول قانون في هذا الشأن هو قرار 7 سبتمبر 1830م، والذي نص على اعتبار الأوقاف ملكًا للدولة الفرنسية، ما يعني تصفية شاملة لهذه المؤسسات.[1]

التضييق على القضاء الإسلامي: عانى القضاء الإسلامي من قيود شديدة، حيث أصبح تعيين القضاة مرتبطًا بالولاء لفرنسا. وفي سنة 1834م صدر مرسوم يمنح الحق في استئناف الأحكام الصادرة عن القاضي المسلم تلاه في عام 1841م قرار ينزع من القاضي المسلم اختصاص النظر في قضايا

[1] فتح الدين بن أزواو، السياسةالاستعمارية الفرنسية الدينية و الثقافية في الجزائر (1830-1854)، مجلة البحوث التاريخية، م 05، ع02، 2021 ، ص ص 280 284 .

الجنايات والجنح، موكلاً إياها لمحكمة الاستئناف الفرنسية. وبحلول عام 1842م، بدأت التشريعات الفرنسية تطبق على السكان المسلمين. أما الضربة الكبرى فقد تمثلت في قرار 13 ديسمبر 1866م، الذي جرّد القاضي المسلم من النظر في قضايا الشؤون الإسلامية نفسها.

- التنصير: بذلت السلطات الاستعمارية جهدًا كبيرًا في دعم الحركة التنصيرية، خاصة في المدن الكبرى مثل وهران وعنابة وقسنطينة، وبالأخص مدينة الجزائر التي تأسست بها أول أسقفية[1] سنة 1838م، وقد لاقت ترحيبًا من الفاتيكان. كما تم تأسيس دير "الإخوة لاتراب" في منطقة اسطوالي سنة 1843م، وفي سنة 1940م وصل اليسوعيو[2] إلى الجزائر وتمركزوا في الجزائر العاصمة وقسنطينة ومعسكر، وأعلنوا صراحة هدفهم، كما صرح الأب جوردان مسؤول الفرقة اليسوعية بمدينة ليون: "الغرض من رسالتنا في إفريقيا هو تنصير العرب".[3] (أنظر الملحق 02)

- محاربة اللغة العربية والثقافة الإسلامية: أصدرت فرنسا قرارات رسمية للحد من تعلم اللغة العربية وانتشارها، مثل قرار 1849م الذي نص على اعتماد اللغة الفرنسية في الشؤون القضائية، ومرسوم 18 أكتوبر 1892م الذي منع فتح أي مدرسة عربية دون ترخيص، واشترط لمنح الرخصة أن يكون صاحب المدرسة مواليًا لفرنسا، وألا يزيد عدد التلاميذ عن ثمانية، وأحيانًا اثنين فقط. كما انتهجت فرنسا سياسة غلق المدارس العربية، فبعد خمسين سنة من الاحتلال، لم يتبقَ سوى 13 مدرسة في كامل التراب الجزائري. وكان الهدف الأساسي والاستراتيجي لفرنسا هو القضاء على اللغة العربية وإحلال اللغة الفرنسية مكانها. وقد أكدت ذلك تعليمات باريس إلى الحاكم العام في الجزائر عند بداية الاحتلال، إذ ورد فيها: "لن تصبح إيالة الجزائر مملكة فرنسية بحق إلا عندما تصبح لغتنا هناك قومية".

---

[1] الأسقفية في الجزائر: مؤسسة كنسية أنشأتها فرنسا سنة 1838 لترسيخ الطابع المسيحي الاستعماري، ودعم الوجود الأوروبي دينيًا وثقافيًا، (أنظر https://www.britannica.com/)

[2] اليسوعيون: رهبنة كاثوليكية عادت إلى الجزائر سنة 1840 بدعم استعماري، لعبت دورًا في التبشير والتعليم، وسعت إلى دعم المشروع الفرنسي (أنظر https://www.britannica.com/)

[3] فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق ، ص ص 285 287 .

- قوانين الإدماج والجنسية: سعت فرنسا إلى دمج الجزائر كليًا في الشخصية الفرنسية، أرضًا وهوية. وقد نص قراري 1834م و1848م على أن الجزائر أرض فرنسية، تمهيدًا لمشروع الإدماج الاستيطاني الشامل. وفي هذا السياق، صدر قانون 24 فيفري 1862م الذي ورد فيه: "بما أن دستور فرنسا المحرر في 14 نوفمبر 1848م يُلحق الجزائر إلحاقًا تامًا بفرنسا، فإن المسلم الجزائري يُعد فرنسيًا، لكن لا يمكن اعتباره مواطنًا فرنسيًا ما دام يحافظ على قانونه الإسلامي في الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والميراث، فهو بذلك يُعد رعية فرنسية فقط". وهذا ما أكده قانون التجنيس الصادر في 14 جويلية 1865م، والذي نص على أن المسلم الجزائري ما دام متمسكًا بأحواله الشخصية، فإنه يُعد من الرعايا الفرنسيين، ولا يحق له التمتع بالحقوق المدنية والسياسية إلا إذا تخلى عن تلك الأحوال وخضع للقانون الفرنسي.[1]

[1] فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق ، ص ص 290 292 .

المبحث الثاني: السياسة الإستعمارية الفرنسية في عهد الجمهورية الثالثة 1870– 1940م

أولا : سياسيا و اداريا

1– **قيام الجمهورية الثالثة:** انتقلت السلطة من أيدي الجيش إلى المدنيين بقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة يوم 4 سبتمبر 1870م، حيث استقبل المستوطنون الفرنسيون في الجزائر هذا الحدث بترحيب كبير، باعتباره فرصة حقيقية لفرض سيطرتهم الكاملة على البلاد.

وقد تحوّل مشروع "النظام المدني" الذي طالما طالب به هؤلاء إلى واقع ملموس. وفي خضم هذه التحولات، شهدت الجزائر ما يُعرف بالتمرد البلدي أو بلدية الجزائر، الذي بدأ بتأسيس لجنة الدفاع الجمهوري في مدينة الجزائر.

استولت هذه اللجنة على إدارة البلديات، وأعلنت عن تشكيل هيئة محلفي الجنايات، وسعت إلى تجنيس اليهود، وتوسيع الرقعة التي تخضع للإدارة المدنية. وقد ساهم هذا التمرد في تحويل الجزائر إلى ما يشبه جمهورية فرنسية مصغرة مخصصة لخدمة مصالح الأوروبيين فقط، دون أي اعتبار للسكان الأصليين من الجزائريين.[1]

2– سياسة الإدماج: اتبعت الجمهورية الفرنسية الثالثة سياسة إدماج شامل للجزائر ضمن الكيان الفرنسي. وقد بدأت هذه السياسة بتطبيق النظام المدني الذي طالبه به المستوطنون، وتُوّج ذلك بتعيين حكام مدنيين.

داخليًا، قُسّمت الجزائر إلى ثلاث ولايات في الشمال (الجزائر، قسنطينة، وهران)، ومنطقة عسكرية

[1] بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1989م) ، ج01 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006 ، ص226.

في الجنوب. وبهذا أصبحت الجزائر تُعامل كمقاطعات فرنسية خالصة، على غرار باقي المقاطعات داخل فرنسا. [1]

كما تم إلغاء كافة أشكال النفوذ العسكري في الشمال، وقُصر دوره على منطقة الجنوب فقط. وقد ألغت الجمهورية في خطوة واحدة الولاية العامة، ومجلس الحكومة، وكافة الهياكل التي كانت تشكل الإدارة الجزائرية الخاصة.

أما على مستوى التقسيم الإداري المحلي، فقد تم تقسيم كل ولاية إلى ثلاثة أنواع من البلديات، وهي كالتالي:

- البلديات الكاملة الصلاحيات : وهي البلديات التي كان يديرها المستوطنون الأوروبيون، وتمتعت بكافة الصلاحيات الإدارية والمالية، على غرار البلديات في فرنسا.
- البلديات المختلطة : تضم هذه البلديات خليطًا من السكان الجزائريين والمستوطنين، وكانت تُدار من قبل مسؤولين فرنسيين يُعينون مباشرة من قبل الإدارة الفرنسية، دون مشاركة فعلية للسكان المحليين.
- البلديات العربية : كانت مخصصة للسكان الجزائريين فقط، ولم تكن تملك صلاحيات حقيقية، بل خضعت لوصاية صارمة من طرف السلطات الفرنسية، وغالبًا ما كانت تديرها "المكاتب العربية" أو ضباط فرنسيون[2].

3- القوانين الإدارية :من أبرز نتائج إلحاق الجزائر رسميًا بفرنسا أن الوالي العام فقد سلطته الحقيقية، وأصبح مجرد رمز إداري بلا صلاحيات فعلية. فقد بات كل وزير فرنسي يخاطب الوالي العام مباشرة

[1] بشكر فاتن ،سياسةالجمهورية الثالثة في الجزائر(1870- 1900م)، رسالة ماجستير ،جامعة 8 ماي قالمة ، 2021 - 2022 ، ص 12.

[2] بشكر فاتن ،المرجع السابق، ص ص 13 15.

في ما يتعلق بقطاع وزارته، دون المرور بهرم إداري موحد، مما حوّل منصبه إلى مجرد منفّذ للتعليمات، فاقد لأي دور سياسي مستقل[1]

وفي إطار سياسة الدمج، طُبّقت على الجزائر معظم القوانين الفرنسية، وكأنها إقليم داخلي تابع للجمهورية، دون مراعاة خصوصية الشعب الجزائري، لا الدينية ولا الثقافية ولا الاجتماعية. وقد كانت الغاية من هذه السياسة القانونية المركّزة، كما يبدو، ترهيب الشعب الجزائري، وإحكام السيطرة عليه، ودفعه قسرًا إلى الانصهار في الكيان الفرنسي ومن بين هذه القوانين والمراسيم التي صدرت في هذا السياق:

- مرسوم كريميو (24 أكتوبر 1870م): في خضم الاضطرابات التي عرفتها فرنسا بعد سقوط الإمبراطورية الثانية وقيام الجمهورية الثالثة، صدر مرسوم كريميو الشهير الذي منح الجنسية الفرنسية الكاملة ليهود الجزائر دون قيد أو شرط. وقد جاء في سياق محاولات الحكومة الجديدة كسب ولاء المكوّن اليهودي في الجزائر، وتعزيز صفوف مؤيديها من غير المسلمين.

أما المسلمون، فقد استثناهم المرسوم، مما كرّس تمايزًا عنصريًا وقانونيًا واضحًا داخل المجتمع الجزائري، حيث أصبح اليهود يتمتعون بحقوق المواطن الفرنسي، ويشاركون في الحياة السياسية والاقتصادية، في حين ظل المسلمون يعانون من التهميش والإقصاء. وساهم هذا الوضع في تعميق الشرخ الاجتماعي بين مكوّنات المجتمع الجزائري، وأصبح الاستعمار يُلعب على وتر الطائفية لتعزيز سلطته.

- قانون الأهالي (1881م): يُعتبر قانون الأهالي من أكثر القوانين الاستعمارية شهرة وفتكًا، وقد صدر في فترة اتّسمت بمحاولات فرنسية لـ"تهدئة" الجزائر بعد انتفاضات متفرقة. وينص هذا القانون على فرض عقوبات تأديبية دون محاكمات عادلة على سكان الجزائر المسلمين، مثل السجن أو الغرامات أو مصادرة الممتلكات، لأسباب بسيطة كالسفر دون ترخيص، أو عدم تقديم التحية للمسؤول الفرنسي، أو رفض الأشغال الإجبارية.[2]

[1] المرجع نفسه ، ص 17 .

[2] بشير بلاح ، المرجع سابق، ص ص 232 233.

وقد استُخدم هذا القانون كأداة ممنهجة لإرهاب الأهالي وتقييد حركتهم وكسر كرامتهم اليومية، ما جعله أحد أوجه الاستعمار العاري من أي غطاء حضاري. وقد ظلّ هذا القانون ساريًا حتى ثلاثينيات القرن العشرين، رغم الانتقادات الحقوقية الدولية، ما يعكس تمسك فرنسا به كوسيلة لضبط الجزائريين بالقوة.

- قانون التجنيد الإجباري (1912م): في مطلع القرن العشرين، ومع استعداد فرنسا للحروب الكبرى، أُقر قانون الخدمة العسكرية الإلزامية في الجزائر، وبدأ تطبيقه سنة 1912. فرض هذا القانون على الشباب المسلمين الخدمة في الجيش الفرنسي، رغم حرمانهم من حقوق المواطنة الكاملة ،إذ تمّ تجنيد عشرات الآلاف من الجزائريين قسرًا في الحرب العالمية الأولى (1914–1918)، وسقط منهم الآلاف قتلى وجرحى في معارك لا تعنيهم، لا وطنيًا ولا دينيًا. وفي الوقت نفسه، أعفي المستوطنون الأوروبيون من الخدمة في كثير من الأحيان، واحتُفي بالجزائريين فقط كمجندين لا كمواطنين، ما جعل القانون يُنظر إليه باعتباره إهانة وطنية ومصدرًا لغضب شعبي متصاعد.[1]

- مرسوم الاستقلال المالي (1900م): في عام 1900، أصدرت الحكومة الفرنسية مرسومًا يقضي بفصل ميزانية الجزائر عن ميزانية الدولة الفرنسية، بحيث تُدار مالية الجزائر بشكل مستقل من قِبل مجالس محلية منتخبة. لكن هذه المجالس كانت خاضعة بالكامل لنفوذ المستوطنين الأوروبيين الذين استغلوا الميزانية لخدمة مشاريعهم الزراعية والصناعية، وتهميش السكان الأصليين ،و أصبح الجزائري المسلم يدفع الضرائب الباهظة من دون أن يستفيد من العائدات المالية، التي كانت تُنفق على البنى التحتية للمستوطنات، والجيش، والإدارة الاستعمارية في إطار التفرقة المالية والإدارية.[2]

ثانيا : إقتصاديا

[1] بشير بلاح ،المرجع سابق، ص 237.
[2] المرجع نفسه، ص 235.

1- القوانين و المراسيم : لقد نظرت فرنسا إلى العدالة الإسلامية باعتبارها عدالة متخلفة ومرتشية، فأولت أهمية قصوى لإدماجها ضمن منظومتها القضائية. ومنذ وقت مبكر، وإلى غاية سنة 1870م، تمكنت السلطات الفرنسية من إضعاف صلاحيات وتأثير العدالة الإسلامية، حتى أضحت مجرد شبح هزيل أمام الزحف المتسارع للنظام القضائي الفرنسي. وتواصل هذا المسار في ظل الجمهورية الثالثة من خلال مجموعة من المراسيم أبرزها:

- مرسوم 28 أكتوبر 1870م: أنشأ هذا المرسوم هيئات محلفين في المحاكم الجنائية تتكون فقط من المستوطنين واليهود، ما جعل مصير المتهمين المسلمين بيد خصومهم الدينيين والقوميين. وقد ترتب عن هذا الوضع الجائر، على سبيل المثال، إصدار أحكام بالإعدام ضد 71 جزائريًا سنة 1872م، بتهمة التسبب في حرائق الغابات، دون محاكمة عادلة.

- مرسوم 28 جويلية 1873م: بموجبه تم تجريد القضاة المسلمين من حق النظر في قضايا الملكية والاستحقاق[1]، وهو ما قلّص من سلطتهم القضائية في مسائل تمسّ حياة الناس اليومية.

- مرسوم 29 أوت 1874م: نصّ على حصر وجود القضاء الإسلامي في منطقة بلاد القبائل ضمن قضاة الصلح المسلمين فقط، مع إلغاء المحاكم الإسلامية نهائيًا في هذه المنطقة، واستبدالها بنظام "الجماعة الأهلية"، الذي كان يستند إلى الأعراف والتقاليد بدلًا من الشريعة الإسلامية وبالتوازي مع ذلك، قرر المجلس الأعلى للقضاء في الجزائر تقليص عدد القضاة المسلمين من 184 قاضيًا إلى 80 فقط، ما عمّق من عملية تهميش القضاء الإسلامي.[2]

- مرسوم 10 سبتمبر 1886م: خُوّل قضاة الصلح الفرنسيون صلاحية البت في الخلافات المدنية والتجارية بين المسلمين، بينما لم يُبقَ للقضاة المسلمين سوى الاختصاص في قضايا الأحوال الشخصية والمواريث. كما مُنع هؤلاء القضاة من إبرام عقود شراء وبيع المباني، التي أُنيطت مهامها بالموثقين الفرنسيين.

[1] بشكر فاتن ، المرجع السابق، ص 30.

[2] بشير بلاح ، المرجع السابق، ص 238.

- قرار 25 ماي 1892م: بموجبه نُزعت من القضاء الإسلامي كل سلطة قضائية حقيقية، وحُصر اختصاص القاضي المسلم في مسائل الزواج والمواريث فقط، مع إلزامه بتنفيذ أحكام قضاة الصلح الفرنسيين، ما ألغى فعليًا استقلال القضاء الإسلامي.

- مرسوم الحاكم العام بتاريخ 22 مارس 1905م: نصّ هذا المرسوم على تشكيل لجنة من رجال القانون الفرنسيين، برئاسة عميد كلية الحقوق، من أجل إعداد مشروع تمهيدي لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية. وقد كان الغرض من ذلك تحريف هذه الشريعة، وتشويه مضامينها، بما يخدم الأجندة الاستعمارية، ويؤسس لإلغاء القضاء الإسلامي بشكل نهائي. وقد دلّ هذا الإجراء بوضوح على تبنّي الإدارة الاستعمارية للمبدأ الذي وضعه أول حاكم عام في عهد الجمهورية الثالثة، والذي هدف إلى محو القضاء الإسلامي تمامًا وإحلال القضاء الفرنسي مكانه.[1]

2**–نظام الضرائب** : كرّست الإدارة الفرنسية نظامًا ضريبيًا استعماريًا ظالمًا، صُمّم لضمان تمويل الإدارة الفرنسية وتثبيت الاستيطان الأوروبي على حساب الأهالي الجزائريين المسلمين، الذين اعتُبروا "رعايا" لا مواطنين، وبالتالي خضعوا لنظام ضريبي خاص، منفصل عن النظام المطبق على المعمّرين الأوروبيين[2] جاءت كالأتي :

- العشور: كانت تفرض على محاصيل القمح والشعير كما كان معمولاً به في عهد الأتراك، حيث يُقدم عشر المحصول كضريبة. تختلف نسبة العشور حسب مردودية المحصول، فهي ضريبة على نتاج الفلاحة. امتدت هذه الضريبة منذ سنة 1886م لتشمل المحاصيل التي تُحصد والأشجار، إضافة إلى الرسوم المفروضة على الدواب. وقد استنزفت العشور خلال الفترة بين سنتي 1873م نحو 13 إلى 14% من مداخيل الفلاحين. وتُقدر قيمتها السنوية خلال الفترة ما بين 1877م و1892م بحوالي 12.8 مليون فرنك.

[1] بشير بلاح ،المرجع السابق، ص 239.

[2] بشكر فاتن ،المرجع السابق، ص 36.

– الحكر: هي ضريبة مفروضة على عمالة قسنطينة، وتعتبر زيادة على العشور، ويتم تحصيلها بنفس القواعد ولكن بتعريفين محددين فقط. تُحسب هذه الضريبة بناءً على عدد المحاريث، وتُفرض على الأراضي المسماة "عرش"، وهي نادرة في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة. تتشارك ضريبتا العشور والحكر في قاعدتهما الضريبية.

– الزكاة: هي ضريبة على المواشي تُفرض على الجزائريين دون استثناء وفي جميع الأقاليم. اعتبرت الإدارة الاستعمارية ضبط هذه الضريبة أمراً صعباً بسبب التنقل الدائم للمواشي، لذا تم تطبيق المادة 14 من قانون الأهالي على كل من يخفي المواشي. فمن يتكتم ويخفي عشرين ثوراً يُعاقب بالضرب والسجن.

– اللازمة: تُفرض في منطقة القبائل، وهي ضريبة رأسية تتكون من أربع درجات. عُرفت أيضًا باسم "الضريبة العربية" وذلك لزيادة مداخيلها. ونتيجة لذلك، كان الجزائريون الفقراء يدفعون ضرائب أكثر مما يدفعه المستوطنون الأغنياء.[1]

ثالثا : ثقافيا و إجتماعيا

1–محاربة التعليم الإسلامي : عملت الإدارة الاستعمارية الفرنسية على تجهيل الأهالي الجزائريين عبر مجموعة من السياسات الممنهجة التي استهدفت التعليم العربي الإسلامي فقد قامت بهدم معظم المدارس التقليدية، وإغلاق عدد كبير منها، وفرض رقابة صارمة على ما تبقى منها. كما عمدت إلى عرقلة التحاق الأطفال الجزائريين بالمؤسسات التعليمية الفرنسية ، وبحلول سنة 1870م، لم يكن في الجزائر سوى 36 مدرسة ابتدائية عربية فرنسية تضم حوالي 1300 تلميذ، بالإضافة إلى معهدين عربيين فرنسيين، وثلاث مدارس دينية إسلامية. وفي إطار هذه السياسة، سعت الجمهورية الثالثة إلى تأسيس 15 مدرسة وزاوية، كانت باريس تموّل ثلاثة أرباعها ، وفي سنة 1883م، تم تطبيق التشريع المدرسي الفرنسي الجديد في الجزائر، ما أثار استياء المستوطنين وشيوخ البلديات، الذين عبروا عن

[1] بشكر فاتن ،المرجع السابق، ص 36.

رفضهم القاطع لبناء مدارس تخدم ما أسموه "جماهير الصعاليك من الأهالي"، متذرعين بارتفاع التكاليف، وخوفهم من وعي الأهالي المتعلمين وسعيهم لاحقًا إلى تحقيق فكرة "الجزائر العربية".[1]

قام الفرنسيون بمصادرة المساجد، والتحكم في تعيين رجال الدين (من أئمة ومفتين) بما يخدم مصالحهم، وتجنبًا لأي عداء محتمل. وظل الطابع الديني للتعليم الجزائري يمثل العدو الأكبر للإدارة الفرنسية، التي عملت على القضاء عليه تدريجيًا ،كما استهدفت فرنسا مؤسسة الأوقاف الإسلامية، فصادرت أملاكها التي كانت تمثل سندًا ماليًا هامًا للعلماء وطلبة العلم.[2]

فرضت الإدارة الاستعمارية قيودًا مشددة على التعليم العربي الإسلامي، من خلال قرارات تعسفية وإجراءات بيروقراطية معقدة، جعلت فتح مدرسة عربية أصعب من فتح حانة، وهو ما أدى إلى حرمان الجزائريين من التعليم لعقود و قد بلغت نسبة المتعلمين الجزائريين في سنة 1882م تلميذًا واحدًا فقط لكل 1000 جزائري، وهو مؤشر خطير يعكس مدى تدهور الوضع التعليمي تحت الاحتلال.[3]

2-التعليم الخاص بالجزائريين : كان التعليم الفرنسي في الجزائر موجَّهًا أساسًا لخدمة الجالية الفرنسية. وما قُدّم منه للجزائريين لم يخرج عن الإطار الاستغلالي، كتعليم بعض المهارات الزراعية لخدمة المستوطنين، أو تعليم الطرز ونسج الزرابي بغرض بيعها للسياح وتصديرها ، أما التعليم الذي يكوّن المواطن ويرفع مستواه العقلي ويؤهله للوظائف، فقد كان حكرًا على الفرنسيين. في المقابل، اقتصر دور الجزائريين على تلبية حاجات الإدارة الاستعمارية، كمترجمين أو جنود أو موظفين صغار، بما يعكس سياسة تجهيل ممنهجة.[4]

---

[1] يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1954م) ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2007 ، ص 43 .

[2] بشكر فاتن ، المرجع السابق، ص 42.

[3] بشكر فاتن ، المرجع السابق، ص 43.

[4] ابو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي(1830- 1994 م)، ج 3 ، دار الغرب الاسلامي، بيروت ،1998، ص302.

اقترنت انطلاقة التعليم الفرنسي الموجَّه لأبناء الجزائريين، رغم تواضعها، بصدور مرسوم وزير التعليم الفرنسي جول فيري بتاريخ 13 فيفري 1883م، والذي نصّ على مجانية التعليم الابتدائي للأطفال الجزائريين الذكور، دون أن يكون ذلك مقرونًا بإجباريته. وقد كان جول فيري[1] ينظر إلى التعليم كوسيلة فعّالة لطمس الشخصية الجزائرية، وجعله أداة استعمارية لضرب الهوية الوطنية والدينية للسكان الأصليين[2]

وينقسم نظام التعليم الفرنسي في الجزائر إلى :

التعليم الابتدائي: كان ينقسم إلى نوعين: تعليم عربي وآخر فرنسي. فالتعليم العربي اقتصر على الكتاتيب التي تُعنى بحفظ القرآن الكريم، وكان الفرنسيون يمنعون تدريس أي مادة أخرى عن ظهر قلب، كما لم يكن يُسمح لتلاميذ هذه الكتاتيب بدراسة مواد تعينهم على فهم القرآن، كالنحو، والفقه، والبلاغة.

أما التعليم الفرنسي، فقد خضع لقوانين الجمهورية الثالثة، لا سيما قانون 28 مارس 1882م الذي أقرّ إجبارية التعليم الابتدائي. وقد تمّ تعيين مراقب عام للتعليم في كل عمالة، إلى جانب مراقبين ابتدائيين ومجلس للأعمال التعليمية. كان التعليم إجباريًا في المراكز الكبرى للبنين والبنات من سن السادسة حتى سن الثالثة عشرة، بينما يُستثنى "الأهالي" من هذا الإلزام إلا بقرار من الوالي العام.[3]

التعليم المتوسط: خُصص له ثلاث مدارس في الجزائر العاصمة، قسنطينة وتلمسان ، لكن هذا العدد تقلّص بعد سنة 1871م بسبب الحرب على كل ما هو عربي وإسلامي ، وقد أُنشئت هذه المدارس في الأصل لتكوين موظفين في القضاء الإسلامي، وكان المشرفون عليها يجيدون اللغة العربية. غير أنه

[1] جول فيري (Jules Ferry): سياسي فرنسي (1832–1893)، أحد أعمدة الجمهورية الثالثة،شغل منصب وزير التعليم العمومي، حيث عُرف بإصلاحاته في التعليم (أنظر أنو قاسم سعد الله تاريخ الجزائر الثقافي ص 302)

[2] بشير بلاح ، المرجع السابق، ص 271.

[3] بشكر فاتن ،المرجع السابق، ص 43.

منذ سنة 1877م خرجت هذه المدارس عن طابعها العربي الإسلامي وتمّ إدماجها ضمن منظومة التعليم الفرنسي.[1]

التعليم الثانوي: ضمّ مدرّسين من المسلمين المتخرجين من هذا السلك ومن الفرنسيين، وكانت المواد التعليمية تشمل اللغة الفرنسية، الجغرافيا، التاريخ، القوانين، النظم الإدارية، مبادئ الهندسة، والعلوم الطبيعية والكونية، إضافة إلى دروس في حفظ الصحة، ثم اللغة العربية، الفقه، والتوحيد. وقد أُنشئت خلال سنة 1886م مدارس ثانوية ومعاهد، أهمها: ثانوية الجزائر، ثانوية وهران، وثانوية قسنطينة[2]

التعليم العالي: كان حضور الجزائريين فيه ضعيفًا للغاية، مقارنة بالفرنسيين والأوروبيين الذين كانوا يُرسَلون لاستكمال دراستهم العليا في فرنسا.[3] ولم تعرف الجزائر نواة حقيقية للتعليم العالي إلا في سبعينيات القرن التاسع عشر. وفي إطار فرنسة التعليم، قامت الإدارة الاستعمارية بإلغاء التعليم بالعربية في المرحلة الابتدائية، واعتُبرت اللغة العربية "أجنبية" واختيارية في المراحل الأخرى. كما أن اللغة الفرنسية التي فُرضت لم تكن فصحى، بل كانت لغة دارجة وعامية. ومع تصاعد نفوذ المستوطنين، بدأ عدد التلاميذ الجزائريين في الانخفاض منذ سنة 1872م، حيث لم يتجاوز عدد التلاميذ في مدرسة الجزائر العاصمة 85 تلميذًا، نتيجة مضايقة المستوطنين للمدارس العربية والفرنسية المخصصة للجزائريين.[4]

3- سياسة التنصير : رأى العديد من الفرنسيين، وفي مقدمتهم رجال الدين وبعض المسؤولين الرسميين، أن الإسلام قد حوّل الجزائر إلى "بلد ذي روح إسلامية"، وذلك حين تغلّب على المسيحية التي كانت سائدة في البلاد إبّان الاحتلال البيزنطي، حسب زعمهم. وقد اعتبر هؤلاء أن المسيحية

[1] ابو قاسم سعد الله، المرجع السابق ، ص 302.
[2] المرجع نفسه ، ص 303.
[3] بشكر فاتن ،المرجع السابق، ص 43.
[4] ابو قاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص 304.

يمكن أن تشكّل جسرًا يربط الجزائر بفرنسا، من خلال إعادة بعثها وربطها ثقافيًا وروحيًا بالبلد المستعمر.[1]

وقف شارل لافيجري[2] على رأس مشروع تنصيري استعماري ضخم، ساندته فيه البابوية والجمعيات التي تُسمّى "خيرية"، إضافة إلى السلطة الفرنسية التي كانت تتغاضى عنه، بل وتحميه وتقدّم له مختلف أشكال الدعم المادي والمعنوي. وقد سيطر لافيجري على عملية التبشير في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1867م إلى 1892م، في إطار خطة شاملة هدفت إلى إدماج الجزائريين في الهوية الفرنسية من خلال التنصير والفرنسة، باعتبار أن الإسلام كان، حسب رأيه، العائق الأكبر أمام هذا الإدماج.

وصل لافيجري إلى الجزائر في سنة المجاعة التي أعقبت صدور قانون 1863م، ذلك القانون الذي جرد الجزائريين من أراضيهم الخصبة لصالح المعمّرين فاستغل الكارثة الإنسانية ليبدأ بتنفيذ مشروعه التنصيري، مستهدفًا الفئات الأكثر هشاشة، من العرب والقبائل، الذين أنهكتهم المجاعات والأوبئة ، لجأ لافيجري كما فعل غيره من القساوسة، إلى وسائل متنوعة للتنصير، أبرزها ما يُسمّى بـ"الأعمال الإنسانية" كإيواء اليتامى، علاج المرضى، إطعام الجوعى، وإنشاء المدارس التي كانت تُدرّس المسيحية بثوب إنساني تربوي خادع.[3]

كما وظف شبكة من المؤسسات التبشيرية في قلب المناطق الإسلامية، خاصة من خلال إرساليات "الآباء البيض"[4]، التي أسسها بنفسه، لتعمل على تقويض أسس المجتمع الجزائري من الداخل، عبر

---

[1] بشير بلاح ،المرجع السابق، ص 271.

[2] شارل لافيجري هو رجل دين فرنسي كاثوليكي، وُلد سنة 1825 وتوفي سنة 1892، وقد ارتبط اسمه مباشرة بمساعي فرنسة الجزائر دينيًا وثقافيًا (أنظر سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ص 121)

[3] ابو قاسم سعد الله،المرجع السابق ، ص 121.

[4] الآباء البيض: جماعة تبشيرية كاثوليكية أسّسها شارل لافيجري بالجزائر سنة 1868، سعت إلى نشر المسيحية في شمال إفريقيا، خاصة بين الأطفال، واتخذت من العمل الإنساني غطاءً لنشاطها التنصيري، فكانت ذراعًا دينية للاستعمار الفرنسي (أنظر سعدالله تاريخ الجزائر الثقافي ص 121)

هدم التشريع الإسلامي وتعويضه بتعاليم مسيحية مبسطة موجهة للفئات الفقيرة. وقدّم هؤلاء أنفسهم في ثوب الرحمة والرأفة، غير أن هدفهم الحقيقي كان تغريب الإنسان الجزائري، وفصله عن هويته الدينية والثقافية، تمهيدًا لتحويله إلى "فرنسي" الروح والمعتقد، خاضع لسلطة الكنيسة والدولة في آنٍ واحد.[1]

المبحث الثالث: السياسة الإستعمارية الفرنسية في عهد الجمهوريتين الرابعة و الخامسة 1940-1962م

أولا : سياسيا و اداريا

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام الجمهورية الفرنسية الرابعة، نشب خلاف حاد في فرنسا حول السياسة التي ينبغي انتهاجها تجاه الجزائر، خاصة بعد أن نصّ دستور أكتوبر 1946م للجمهورية الرابعة على أن العمالات الجزائرية الثلاث تُعدّ جزءًا لا يتجزأ من التراب الفرنسي، مع ترك مسألة وضع التنظيم الإداري الخاص بها للبرلمان الفرنسي.[2]

وقد برز في هذا السياق اتجاهان رئيسيان متناقضان داخل البرلمان الفرنسي:

الاتجاه الأول مثّله اليسار، لا سيما الاشتراكيون والشيوعيون، الذين دعوا إلى تبنّي سياسة الإدماج الكامل، وتحقيق المساواة التامة بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق والواجبات. أما الاتجاه الثاني، فقد مثّلته أحزاب اليمين، التي عارضت بشدة هذا التوجه، معتبرة أن الإدماج الكامل يشكل خطرًا داهمًا على مستقبل فرنسا السياسي ومصالحها الاستراتيجية في الجزائر.[3] وبين هذين الاتجاهين، عملت الحكومة الفرنسية على صياغة قوانين خاصة بالجزائر، تهدف إلى

[1] بشكر فاتن ، المرجع السابق، ص 49

[2] يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص 68.

[3] بشير بلاح ،المرجع السابق ، ص 470.

الحفاظ على الطابع الاستعماري للوجود الفرنسي، مع محاولة إضفاء طابع قانوني وسياسي على علاقات السيطرة والتمييز القائم بين المستوطنين الفرنسيين و الجزائريين[1]، نذكرها كالاتي:

1- قانو العفو العام 1946م : صدر قانون العفو العام على أعقاب الحرب العالمية الثانية، في إطار محاولة فرنسا تهدئة الأوضاع في الجزائر، بعد تفجّر الغضب الشعبي بسبب مجازر 8 ماي 1945 التي خلّفت آلاف القتلى من الجزائريين على يد القوات الاستعمارية الفرنسية[2] ، وجاء محتوى القانون وأهدافه:

- نصّ القانون على العفو عن عدد من المعتقلين السياسيين الجزائريين، خاصة أولئك الذين سُجنوا أو حُكم عليهم بسبب نشاطهم الوطني أو مشاركتهم في الأحداث الثورية.
- جاء كبادرة "تصالحية" شكلية من السلطات الفرنسية، في محاولة لامتصاص الغضب الشعبي ومنع تصاعد الحركة الوطنية.
- استفاد منه بعض مناضلي حزب الشعب الجزائري وناشطون في حركة انتصار الحريات الديمقراطية
- لكن في العمق، كان العفو جزئيًا وانتقائيًا، ولم يشمل العديد من المعتقلين أو المحكوم عليهم بالإعدام، كما لم يترافق مع أي تغيير جذري في السياسة الاستعمارية تجاه الجزائريين.[3]

2- دستور 20 سبتمبر 1947م : وقد صادق البرلمان الفرنسي على هذا القانون بأغلبية الأصوات، رغم اعتراض النواب الجزائريين، وقد تضمّن هذا القانون مجموعة من البنود التي عكست التوجه الإدماجي للجمهورية الرابعة[4]، وأهم ما نصّ عليه:

---

[1] يحي بوعزيز ، المرجع نفسه ، ص 69.
[2] بشير بلاح ،المرجع السابق ، ص 463.
[3] المرجع نفسه ، ص ص 464 465 .
[4] يحي بوعزيز ،المرجع السابق ، ص 69.

- اعتبار العمالات الجزائرية الثلاث (الجزائر، قسنطينة، وهران) جزءًا لا يتجزأ من التراب الفرنسي، مع تسوية سكانها في الحقوق والواجبات.
- تعيين حاكم عام فرنسي على الجزائر، وإنشاء مجلس جزائري منتخب يتكوّن من 120 نائبًا، يُقسَّم بالتساوي بين الفرنسيين والجزائريين (60 لكل طرف).
- تشكيل مجلس تنفيذي يضم ستة أعضاء يساعدون الحاكم العام في تسيير شؤون البلاد، نصفهم جزائريون والنصف الآخر فرنسيون.[1]
- تطبيق القوانين الدستورية الفرنسية في الجزائر، بما يعزز الطابع الإدماجي.
- فصل الدين الإسلامي عن الإدارة، وإنشاء هيئة من رجال الدين تتولى الإشراف على الشؤون الدينية.
- فتح المجال أمام الجزائريين للالتحاق بالوظائف في الإدارات العمومية.
- إلغاء نظام البلديات المختلطة والحكم العسكري في الجنوب، وتعويضه بالنظام المدني.[2]

3- قانون الطوارئ 1955م : في ظل التصاعد السريع لأحداث الثورة الجزائرية وتوسعها الجغرافي بعد سنة 1955م، سارعت الإدارة الاستعمارية إلى اتخاذ إجراءات قمعية غير مسبوقة، تمثلت في إصدار مرسوم الطوارئ بتاريخ 3 أفريل 1955م، الذي جاء به الحاكم العام الفرنسي جاك سوستال[3]. جاء هذا القانون كردّ فعل مباشر على الضربات الثورية المنظمة التي نفذتها جبهة التحرير الوطني، خاصة بعد هجومات الشمال القسنطيني في أوت 1955م، والتي كشفت عن امتداد الثورة وعمقها الشعبي.

---

[1] بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 467.

[2] يحي بوعزيز ، المرجع نفسه ، ص 70.

[3] جاك سوستال (Jacques Soustelle) (1912–1990): سياسي فرنسي، حاكم عام للجزائر بين 1955 و1956، عرف بمواقفه المتشددة ضد الاستقلال، وأصدر قانون الطوارئ لقمع الثورة، واعتُبر من أبرز دعاة الجزائر الفرنسية (أنظر محمد شوب سياسة جاك سوستال ص 221)

وقد منح هذا القانون السلطات الفرنسية، خاصة العسكرية منها، صلاحيات استثنائية وواسعة في المناطق المصنفة "مضطربة"، شملت فرض حظر التجول والتنقل، وشرعنة الاعتقال الإداري دون الرجوع إلى القضاء، إضافة إلى مراقبة المراسلات والاتصالات، والتفتيش الليلي، بل وحتى منح ضباط الجيش صلاحيات قضائية وإدارية. بهذه الإجراءات، تحولت عدة مناطق من الجزائر إلى فضاء مغلق تتحكم فيه آلة القمع العسكري، بعيدًا عن أي رقابة قانونية أو أخلاقية.

لم يكن الهدف من مرسوم الطوارئ استعادة الأمن فحسب، بل كان جزءًا من استراتيجية استعمارية أشمل تهدف إلى كسر الارتباط بين الثورة وقاعدتها الشعبية، عبر إخضاع السكان وترهيبهم.[1]

4 – الإصلاحات السياسية : في محاولة للحد من زخم الثورة الجزائرية واحتواء المطالب الوطنية المتصاعدة، لجأت السلطات الفرنسية خلال حرب التحرير إلى طرح سلسلة من الإصلاحات السياسية، خاصة بعد تصاعد الضغط الدولي وتزايد دعم الشعوب المستعمَرة لحركات التحرر. ومن أبرز هذه الإجراءات:

- إلغاء المجلس الجزائري بتاريخ 11 أفريل 1956 من طرف الحكومة ، وذلك بعد استقالة معظم النواب الجزائريين والتحاقهم بصفوف الثورة الجزائرية.
- إصدار مرسوم بتاريخ 20 جويلية 1956م، يقضي بإنشاء مديريات عامة للعدل الاجتماعي في محاولة لتقديم واجهة إصلاحية.
- إعادة النظر في نظام التقاعد بالنسبة لأصحاب المهن الحرة.
- إصدار ما عُرف بـ"قانون الإطار" من طرف غي موليه، والذي صادق عليه البرلمان الفرنسي، وينص على أن "الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا".[2]

[1] وفاء بن عيسى ، السياسة الفرنسية في قمع الثورة الجزائرية المصالح الإدارية المتخصصة أنموذجا (1955- 1962 م) ، مذكرة ماستر ، جامعة محمد خيضر، بسكرة – الجزائر ، 2013 -2014 ، ص 07

[2] محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر (1954- 1962م) ،اتحاد الكتاب العربي ، دمشق، 1999 ص 14 .

5- سياسة فصل الصحراء 1958م : تُعدّ الصحراء جزءًا لا يتجزأ من التراب الوطني الجزائري، وقد شكّلت محورًا استراتيجيًا بالغ الأهمية في السياسة الفرنسية، سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا. ويتجلى هذا الاهتمام بوضوح في محاولات فرنسا المستمرة، خاصة أثناء الثورة الجزائرية، لفصل الصحراء عن الشمال وإعلانها كيانًا مستقلًا تابعًا لها.[1]

منذ عام 1902م وحتى 1957م، قُسمت الصحراء الجزائرية إلى أربع مناطق إدارية: غرداية، تقرت، الواحات، وعين الصفراء. وفي سنة 1957م، عُدل هذا التنظيم لتُقسّم الصحراء إلى ولايتين: الواحات (عاصمتها الأغواط) والسّاورَة (عاصمتها بشار)، وأصبحت خاضعة مباشرة لوزارة خاصة بالصحراء، بعد أن كانت تحت إشراف الحاكم العام للجزائر.[2]

وفي جانفي 1957، أُنشئت "المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية" بهدف الاستثمار في الصحراء وتنميتها اقتصاديًا واجتماعيًا، وركّزت جهودها على مشاريع البحث والتنقيب والاستغلال، خصوصًا في مجالات الطاقة والمعادن.[3]

غير أن الدافع الحقيقي وراء هذه السياسة لم يكن التنمية بقدر ما كان احتياطًا استراتيجيًا، تمهيدًا لفصل الصحراء عن الجزائر في حال اضطرت فرنسا للاعتراف باستقلالها. وقد أولى شارل ديغول[4] هذا المشروع أهمية خاصة، باعتباره من الملفات الاستعمارية القديمة التي سعى إلى تفعيلها منذ توليه الحكم.[5]

---

[1] بن حرز الله الشارف ، السياسة الفرنسية في منطقة الأغواط أثناء الثورة التحريرية(1954- 1962م) ، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية ، م 06 ، ع 03 ، الجزائر ، 2024 ، ص 92 .

[2] بن حرز الله الشارف ، المرجع السابق، ص 92 .

[3] صالح بوسليم ، جوانب من السياسة الاستعمارية الفرنسية بالصحراء الجزائرية(1956 - 1962م) ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، م 02 ، ع 25 ، جامعة غرداية ، الجزائر ، 2021 ، ص 549 .

[4] شارل ديغول (Charles de Gaulle) (1890–1970): جنرال ورئيس فرنسي، مؤسس الجمهورية الخامسة، قاد فرنسا خلال أزمتها مع الثورة الجزائرية.(أنظر موقع جزيرة نت https://www.aljazeera.net) (أنظر الملحق 03)

[5] بن حرزالله الشارف ، المرجع نفسه ، ص 93

بعد سقوط آخر حكومة في ظل الجمهورية الفرنسية الرابعة في 15 أفريل 1958م، إثر عجز عدة شخصيات سياسية عن تشكيل حكومة مستقرة، كان آخرهم بيير فلملان[1] الذي فشل في تقديم تشكيلته الوزارية يوم 8 ماي 1958م، بدأت ملامح التمرد تظهر بشكل واضح في أوساط ضباط الجيش الفرنسي، خاصة في الجزائر. وكان الجيش يرى ضرورة وجود حكومة قوية قادرة على "إنقاذ الجزائر الفرنسية"، كما كانوا يرددون.

في هذا السياق، برز اسم الجنرال شارل ديغول باعتباره الشخصية الوحيدة القادرة على إعادة الاستقرار وتلبية مطالب العسكريين والمستعمرين. وبتوليه الحكم، أُعلنت الجمهورية الفرنسية الخامسة سنة 1958م، وبدأت مرحلة جديدة من التعامل الفرنسي مع القضية الجزائرية، تتسم بالتناقض بين خطاب إصلاحي واستمرار النهج الاستعماري.[2]

6- سياسة ديغول إتجاه الثورة الجزائرية : لقد تركت الثورة الجزائرية أثراً بالغاً في الحياة الفرنسية، حيث مست تأثيراتها مختلف الجوانب الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والسياسية، وأدخلت فرنسا في دوامة من الأزمات الداخلية والخارجية. وبعد أن باءت جميع المخططات الاستعمارية بالفشل في القضاء على الثورة، لجأ الجنرال ديغول إلى تبنّي خطة بديلة، راجياً أن يحقق بها ما عجز عنه من سبقوه، فجمع بين المناورة السياسية والحلول العسكرية، في محاولة لاحتواء المطالب الوطنية الجزائرية وكسر شوكة الثورة.[3]

تمثلت سياسته في مجموعة من الإجراءات نذكرها كالآتي :

---

[1] بيير فلملان (Pierre Pflimlin) (1907–2000): سياسي فرنسي، تولى رئاسة الحكومة لفترة قصيرة في ماي 1958، دعا إلى التفاوض مع الجزائريين، لكن تمرد الجيش الفرنسي في الجزائر أجبره على الاستقالة(أنظر بوعزة بوضرساية ، سياسة ديغول ص 105)

[2] بوعزة بوضرساية، سياسة ديغول إتجاه الثورة الجزائرية(1958 - 1962م) مجلة تاريخ المغرب العربي ، م02 ،ع 01 ، جامعة الجزائر ، 2016 ،ص 105.

[3] بوعزة بوضرساية، سياسة ديغول إتجاه الثورة الجزائرية(1958 - 1962م) مجلة تاريخ المغرب العربي ، م02 ،ع 01 ، جامعة الجزائر ، 2016 ،ص 105.

– مخطط شال موريس : في سياق التصعيد العسكري الفرنسي ضد الثورة الجزائرية، أطلق الجنرال موريس شال[1]، القائد الأعلى للقوات الفرنسية في الجزائر، مخططًا عسكريًا شاملًا عُرف باسمه: مخطط شال. جاء هذا المخطط كاستمرار لنهج القوة الذي اعتمدته الجمهورية الفرنسية الخامسة بقيادة ديغول، وكان يهدف إلى تحقيق انتصار ميداني حاسم على جيش التحرير الوطني يُجبر قيادته السياسية على الدخول في مفاوضات بشروط فرنسية. بدأ تنفيذه عام 1959م وامتد حتى 1961م، مرتكزًا على استراتيجية العمليات الخاطفة والمركزة، واستغلال التفوق الجوي واللوجستي الفرنسي، خاصة عبر استخدام المروحيات والإنزالات الجوية لشل تحركات المجاهدين في الولايتين الأولى والثانية على وجه الخصوص ، كما تميّز مخطط شال كذلك بتنسيق عالٍ بين مختلف القوات البرية والجوية والبحرية، وتنفيذ عمليات تمشيط مكثفة في الجبال والقرى، مع تعزيز خطوط الفصل الحدودية (خطي موريس وشال) لمنع تسلل الدعم من الخارج. ورغم أن هذا المخطط قد حقق بعض النجاحات العسكرية المؤقتة وأسهم في إضعاف نشاطات بعض وحدات جيش التحرير، إلا أنه فشل في تحقيق أهدافه السياسية، إذ لم ينجح في كسر إرادة المقاومة الشعبية ولا في القضاء على البنية التنظيمية للثورة، بل زاد من حدة التوتر وأدى إلى اتساع رقعة الرفض الشعبي للاستعمار، مما ساهم لاحقًا في الدفع نحو خيار التفاوض.[2]

– سلم الشجعان : أعلن شارل ديغول في خطاب يوم 23 أكتوبر 1958م عن مبادرة سماها "سلم الشجعان"، كعرض موجه إلى المجاهدين الجزائريين لوقف القتال والانخراط في حل سياسي فردي. جاء هذا الخطاب في وقت كانت فيه فرنسا تعاني من تعقيدات الحرب وتزايد الكلفة البشرية والمالية، فحاول ديغول كسر وحدة صفوف جبهة التحرير الوطني عبر فتح باب "العفو" لمن يُلقي السلاح ويعود إلى "السلم"، واصفًا إياهم بـ"الشجعان" الذين يُغلّبون مصلحة البلاد على القتال.رغم الطابع

[1] شال موريس (Maurice Challe) (1905–1979): جنرال فرنسي قاد القوات الفرنسية في الجزائر بين 1959 و1961، واضع مخطط شال العسكري الذي هدف إلى القضاء على الثورة الجزائرية.(أنظر بوعزة بوضرساية ، سياسة ديغول ص 121)

[2] بوعزة بوضرساية، المرجع السابق ،ص ص 121 123.

الخطابي الإيجابي، إلا أن جبهة التحرير الوطني رفضت هذه المبادرة ، وزاد من قناعة قيادة الثورة بأن الحل الحقيقي لا يكون إلا عبر مفاوضات مباشرة مع الجبهة وليس عبر مبادرات فردية أو شروط مسبقة.[1]

– مشروع حق تقرير المصير : أعلن شارل ديغول في خطابه الشهير يوم 16 سبتمبر 1959م عن تحول في السياسة الفرنسية تجاه القضية الجزائرية، حيث طرح مشروع "تقرير المصير" كحل سياسي لإنهاء الثورة ، نصّ المشروع على منح الشعب الجزائري الحق في اختيار مستقبله السياسي عبر استفتاء ، وجاء نتيجة فشل الحلول العسكرية وتصاعد الضغط الداخلي والخارجي على فرنسا. وقد أثار المشروع ردود فعل متباينة: فقد رحّبت به بعض الأوساط الفرنسية والجزائرية التي كانت تطالب بالحل السلمي، بينما اعتبرته جبهة التحرير خطوة غير كافية ما دامت لا تعترف بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، ليكون هذا المشروع التمهيد الحقيقي للدخول في مفاوضات رسمية بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني، والتي ستتوج لاحقًا باتفاقيات إيفيان[2]واستقلال الجزائر عام 1962م. [3]

ثانيا : إقتصاديا

1– إكتشاف النفط في الصحراء : تم اكتشاف أول حقل نفطي في الصحراء الجزائرية، وهو حقل عَقيْلة الواقع بجنوب شرق البلاد. وفي عام 1956م، تحقق اكتشاف استراتيجي بالغ الأهمية تمثل في حقل حاسي مسعود بوسط الصحراء، الذي شكّل نقطة تحوّل في تاريخ الصناعة النفطية الجزائرية. وقد دفع هذا النجاح الحكومة الفرنسية إلى إعادة توجيه ثلث ميزانيتها المخصصة لأبحاث النفط في مستعمراتها، فخصصتها منذ عام 1955م للبحوث التمهيدية وعمليات التنقيب في الصحراء الجزائرية. وتوالت بعدها الاكتشافات، من أبرزها حقل زرزايتين سنة 1958م، والذي يُعد من أغزر الحقول إنتاجاً، إلى جانب عدة حقول أخرى أقل حجماً.[4]

---

[1] بوعزة بوضرساية، المرجع السابق ،ص ص 124 126.

[2] اتفاقيات إيفيان (1962): اتفاقية وُقّعت بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني يوم 18 مارس 1962، أنهت رسميًا حرب التحرير، ونصّت على وقف إطلاق النار،(بشير سعدوني ، اتفاقية ايفيان ص 377)

[3] بوعزة بوضرساية ، المرجع نفسه ، ص ص 128 131 .

[4] مليكة محمدي ، مشروع قسنطينة 3 اكتوبر 1958م(استراتيجية ربط الجزائر بالمصالح الفرنسية)،المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، م 15 ، ع 01 ، جامعة سيدي بلعباس – الجزائر ، 2021 ، ص 53.

2- مشروع قسنطينة : بعد أن اكتسب ديغول تزكية الناخبين الفرنسيين خلال استفتاء 28 سبتمبر 1958م لإصلاحاته السياسية التي اعتزم إدخالها على النظام السياسي الفرنسي وعلى علاقة فرنسا بمستعمراتها، قرّر الإعلان عن مشروع هام يتضمن إصلاحات اقتصادية واجتماعية شاملة لفائدة سكان الجزائر، يكون مرفقًا بإصلاحات سياسية تُمكِّن من تعزيز مكانة المسلمين الجزائريين في مختلف المراكز الإدارية والمؤسسات المنتخبة. وقد استعرض ديغول برنامج المشروع في خطابه بقسنطينة بتاريخ 3 أكتوبر 1958م، والذي ارتكز على: ترقية ظروف المعيشة، والاستفادة من النخب وتطويرها، وتعليم الأطفال، ومنح الجزائر نصيبًا من الحضارة، واستغلال الثروات الطبيعية، وإتاحة نسبة 10% من الوظائف في فرنسا وفي أسلاك الدولة للجزائريين، بالإضافة إلى الدعوة إلى المساواة في الأجور بين الجزائريين والفرنسيين، وتهيئة الأراضي الزراعية والمناطق الصناعية.[1]

ففي المجال الزراعي، وعدت السلطات الفرنسية بـ توزيع نحو 250 ألف هكتار من الأراضي على الفلاحين الجزائريين، إلى جانب إنشاء قرى فلاحية نموذجية تهدف إلى إعادة تنظيم السكان وربطهم بالإدارة الفرنسية. كما شمل المشروع دعم وسائل الإنتاج الزراعي من جرارات و بذور وأسمدة، لكن ذلك تم بشكل محدود وموجه غالبًا للموالين للاستعمار.

أما على المستوى الصناعي، فقد تعهد المشروع بخلق مناصب شغل جديد، خاصة في قطاعي البناء والصناعات الخفيفة. كما سعت السلطات الفرنسية إلى تشجيع الاستثمارات الصناعية من خلال إنشاء وحدات إنتاجية في المدن الكبرى، مع العمل على تحسين البنية التحتية كالموانئ والطرقات والسدود لدعم التنمية الاقتصادية. غير أن هذه الإجراءات، رغم طابعها التنموي الظاهري، اصطدمت بعدم الجدية في التنفيذ وترافقها مع تصعيد عسكري ضد الثورة، ما جعل الجزائريين ينظرون إلى المشروع باعتباره مجرد وسيلة استعمارية لتجميل صورة الاحتلال وتمييعه أمام الرأي العام.[2]

[1] مليكة محمدي ، المرجع نفسه ، ص 54 .

[2] بوعزة بوضرساية، المرجع السابق ص 112.

ثالثا : ثقافيا و إجتماعيا

طبّقت فرنسا على الجزائريين سياسة الحرمان واللامساواة في مجال التعليم، إيمانًا منها بأن التعليم يخلق الوعي، ويوقظ الشعور الوطني، ويؤدي إلى مقاومة الاحتلال والمطالبة بالحقوق السياسية. لذلك، سعت إلى ضرب البنية التعليمية والثقافية للجزائريين، فهجّرت العلماء، وهدمت العديد من المساجد، وأغلقت الزوايا التي كانت تُعتبر معاقل التعليم الديني والوطني.[1]

وبعد مجزرة 8 ماي 1945م، شدّدت السلطات الاستعمارية من إجراءاتها، فأغلقت عددًا كبيرًا من المدارس العربية، بهدف ضرب أي بوادر للنهوض الثقافي. وكانت قد أصدرت قبل ذلك، في 12 جويلية 1945م، أمرًا يُجبر معلمي اللغة العربية على إتقان اللغة الفرنسية، ما أدى عمليًا إلى تعطيل تعليم اللغة العربية وتهميشها لصالح الفرنسية.

أدى هذا النهج إلى تفشي الأمية بشكل واسع، خاصة في الأوساط الريفية، ما سهّل انتشار البدع والخرافات والعادات السيئة بين العامة، نتيجة غياب التوجيه الديني الصحيح والتثقيف السليم. أما المدارس الثانوية، فكانت تؤهل التلاميذ للحصول على شهادة البكالوريا، التي تُعدّ بوابة التعليم العالي، غير أن شروط الالتحاق بالجامعة كانت تعجيزية وعنصرية، حيث فُتح الباب على مصراعيه أمام الأوروبيين، في حين حُرم الجزائريون من هذا الحق، وعلّقت المدارس العليا في وجوههم، ما عمّق الفجوة بين فئتي السكان، وزاد من عزلة الجزائريين عن العلوم والمعرفة الحديثة.[2]

وفي عهد الجنرال ديغول، تشير الإحصاءات إلى تغيّر نسبي في عدد المتمدرسين، في إطار السياسة الإصلاحية التي أعلنها ديغول لاحتواء المطالب الوطنية. ففي الدخول المدرسي والجامعي لسنتي 1958م–1959م، بلغ عدد التلاميذ في الطور الابتدائي 473.000 تلميذ، بينما في التعليم

[1] شيماء بوعافية ، إستراتيجية الجمهورية الفرنسية الرابعة في مواجهة الثورة(1954 –1958م) ، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945م ، قالمه – الجزائر ، 2019 –2020 ، ص20.

[2] شيماء بوعافية ، المرجع السابق، ص20.

الثانوي بلغ 9.000 فقط، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بعدد السكان. أما على مستوى التعليم الجامعي، فقد بلغ عدد الطلبة 512 طالبًا فقط، ما يعكس بوضوح محدودية فرص التعليم العالي أمام الجزائريين ،ويُضاف إلى هذه الأرقام زيادةً قدرها حوالي 60.000 طفل متمدرسين في المدارس التي أُنشئت خلال تلك الفترة، إضافة إلى 25.000 شاب التحقوا بمراكز التوجيه والتكوين التي أنشأها الجيش الفرنسي في الأرياف، كجزء من برنامج ديغول الإصلاحي.[1]

على الصعيد الاجتماعي، عانى المجتمع الجزائري معاناة شديدة نتيجة السياسات الاستعمارية الفرنسية التعسفية التي كرّست التهميش والإقصاء. فقد انتشرت البطالة، وارتفعت معدلات الفقر والأمية، في ظل تدهور كبير للرعاية الصحية، خاصة في المناطق الريفية المحرومة من أبسط شروط الحياة. وقد دفع هذا الواقع الصعب بالكثير من العائلات إلى النزوح نحو المدن الكبرى، هربًا من السكن في الأكواخ والأحياء القصديرية.

قُدّر عدد الجزائريين العاطلين والفقراء بأكثر من أربعة ملايين نسمة، فيما كانت الأجور الزهيدة لا تضمن حياة كريمة حتى لمن وجد عملًا. ومنذ سنة 1954م، بدأت موجة هجرة واسعة نحو أوروبا، حيث غادر حوالي 300.000 جزائري بحثًا عن ظروف أفضل، في ظل انسداد الأفق داخل الوطن. وقد عاشت الجزائر في تلك المرحلة مأساة اجتماعية حقيقية، حيث كان غذاء معظم السكان لا يتعدى الخبز والماء والشعير، واستمر هذا الوضع حتى اندلا ع الثورة.[2]

ومع بداية الجمهورية الخامسة سنة 1958م بقيادة شارل ديغول، تفاقمت الأوضاع الاجتماعية رغم بعض المشاريع الإصلاحية، مثل مشروع قسنطينة، الذي لم يُحدث تغيرًا جوهريًا في واقع الجزائريين، واستمرت الهوة الواسعة بين المعمّرين والأغلبية الجزائرية، ما زاد من تأجيج الوعي الوطني والثوري.[3]

---

[1] بوعزة بوضرساية، المرجع السابق ص 113.

[2] شيماء بوعافية ، المرجع السابق، ص20.

[3] بوعزة بوضرساية، المرجع السابق ص 114.

خلاصة الفصل الأول :

تميزت السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر بتحولات متسارعة عبر الأجيال السياسية، بدءًا من إعلان ضم الجزائر في الجمهورية الثانية (1848م-1851م) وتحويلها إلى مقاطعات فرنسية، مما مهّد لفرض السيطرة الإدارية ومحاولة محو الكيان الوطني الجزائري. وفي الجمهورية الثالثة (1870م-1940م)، تعمق الاستيطان الأوروبي بفرض قوانين تمييزية كالمرسوم المعروف باسم كريميو 1870م، وزادت القبضة الأمنية والقمع الدموي للمقاومة، في حين نهبت فرنسا الموارد الزراعية وفرضت ضرائب مجحفة على السكان الأصليين، مع سياسة تهدف إلى تفكيك البنى الاجتماعية التقليدية ومحاربة الثقافة والتعليم العربي الإسلامي.

خلال الجمهورية الرابعة (1946م-1958م)، رغم بعض الإصلاحات الشكلية مثل إنشاء الجمعية الجزائرية عام 1947م، استمر التمييز الاقتصادي والاجتماعي وتصاعد القمع العسكرى، خاصة بعد مجازر مايو 1945م، فيما فشلت مشاريع التنمية الزراعية في تحسين أوضاع الفلاحين.

مع الجمهورية الخامسة بقيادة ديغول (1958م-1962م)، تصاعدت الحرب بشكل عنيف، حيث كثفت فرنسا قبضتها العسكرية والأمنية بإنشاء مناطق عسكرية مغلقة ومراكز اعتقال، واستخدمت التعذيب والقصف الجوي لقمع ثورة التحرير، وسط استنزاف اقتصادي وتحكم شديد في السكان. في نهاية المطاف، أدركت فرنسا استحالة الحل العسكري، فتجهّزت لتسوية سياسية أفضت إلى اتفاقيات إيفيان (مارس 1962م) وإعلان استقلال الجزائر (يوليو 1962م)، منهية حقبة استعمارية دامّة 132 سنة.

الفصل الثاني :

السياسة الإستعمارية الإيطالية في ليبيا (1911-1943م)

المبحث الأول : السياسة الإدارية و العسكرية للإستعمار الإيطالي في ليبيا.

المبحث الثاني: السياسة الإقتصادية للإستعمار الإيطالي في ليبيا.

المبحث الثالث : السياسة الإجتماعية و الثقافية للإستعمار الإيطالي في ليبيا.

تمهيد :

مثّلت السياسة الإيطالية في ليبيا منذ بداية الاحتلال عام 1911م انعكاسًا لطموحات توسعية استعمارية حاولت إيطاليا من خلالها إثبات وجودها في نادي القوى الأوروبية، عبر فرض نظام سياسي وإداري يخدم مصالحها الاستعمارية على حساب الشعب الليبي .

المبحث الأول : السياسة الإدارية و العسكرية للإستعمار الإيطالي في ليبيا

أولا: قرار ضم ليبيا لإيطاليا 05 نوفمبر 1911م :

مع اشتداد المقاومة الليبية ـ العثمانية منذ الأيام الأولى للغزو الإيطالي في أكتوبر 1911م، وجدت القوات الإيطالية نفسها في وضع عسكري صعب ومعقّد ، فبرغم التفوق العددي والتقني، عجزت هذه القوات عن التوغّل في الداخل الليبي، واضطرت إلى التمركز داخل الحصون والخنادق في المدن الساحلية التي نزلت بها، لا سيما في طرابلس وبنغازي، في حين فرضت المقاومة الوطنية طوقًا محكمًا منع تقدمها، وأجبرها على الانكماش في مناطق محدودة لا تمثل السيطرة الحقيقية على البلاد. وخلال هذه الفترة الممتدة حتى منتصف ديسمبر 1911م، دارت معارك عنيفة خاضها المجاهدون الليبيون والضباط العثمانيون المتواجدون في ليبيا، أبلوا فيها بلاءً حسنًا، وأظهروا قدرة عالية على الصمود والمناورة في وجه الآلة الحربية الإيطالية المدججة بالسلاح.[1]

وفي ظل هذا المأزق الميداني، لجأت الحكومة الإيطالية إلى الأسلوب السياسي والدعائي المخادع، محاولة كسر الجمود العسكري عبر خلق مخرج سياسي يعطي انطباعًا بالنصر، ويُخرجها من "الورطة الليبية". وقد تمثلت هذه المناورة في إصدار قرار ضم إقليمي طرابلس وبرقة إلى التاج الإيطالي يوم 5 نوفمبر 1911م.

[1] علي يونس علي ، أساليب الاستعمار الإيطالي لتوطيد الاحتلال وإخضاع المقاومة في ليبيا (1911 –1932 م)، رسالة ماجستير، جامعة محمد بن علي سنوسي ،ليبيا ، 2020 – 2021 ، ص 87 .

دون أن تكون إيطاليا قد بسطت سيطرتها الفعلية على الأرض ، فقد صدر القرار في وقت كانت فيه الجيوش الإيطالية لا تزال محصورة داخل بعض المدن الساحلية، ولم تتمكن من السيطرة على المناطق الداخلية التي كانت بيد المجاهدين.

هذا القرار لم يكن وليد انتصار عسكري حاسم، بل محاولة مكشوفة للتضليل السياسي على الصعيد الدولي، حيث سعت روما من خلاله إلى إيهام العالم . والرأي العام الإيطالي ذاته بأنها أتمّت احتلال ليبيا، رغم أن الواقع الميداني كان يشي بعكس ذلك تمامًا. وقد لقي القرار ارتياحًا واسعًا في الداخل الإيطالي، إذ رُوّج له كنجاح كبير يعكس استعادة مكانة إيطاليا بين الأمم الكبرى، ويُقوي من عزيمة الرأي العام الذي بدأ يتملكه اليأس بعد طول المعارك والخسائر المتكررة.

كما أن الهدف الاستراتيجي الأبعد للقرار كان توجيه رسالة مزدوجة، أولًا إلى الدولة العثمانية بأن أي تفاوض لاحق لا يمكن أن يُبنى إلا على أساس الاعتراف بالسيادة الإيطالية على ليبيا، وثانيًا إلى القوى الأوروبية بأن إيطاليا قد أنجزت مشروعها الاستعماري وأصبحت ليبيا تحت سلطتها الرسمية، وبالتالي لا جدوى من التدخل أو الضغط الدبلوماسي لعقد صلح يُفضي إلى إعادة النظر في مصير البلاد. لقد أرادت روما فرض الأمر الواقع بالقانون، وإن لم يكن مؤسسًا على أي إنجاز حقيقي على الأرض، في محاولة لاستباق أي تغييرات قد تطرأ على موازين القوى أو على المواقف الدولية.[1]

إن هذا القرار الذي جاء سابقًا لأوانه، لم يكن سوى ترجمة صريحة للسياسة الاستعمارية الإيطالية التي قامت على الخداع والمراوغة الدبلوماسية، أكثر مما قامت على الانتصارات العسكرية أو الحق التاريخي. وقد شكّل حجر الزاوية في المشروع الاستيطاني الذي ستشرع فيه إيطاليا لاحقًا.

[1] علي يونس علي ، المرجع السابق ، ص ص 88 89 .

ثانيا: معاهدة أوشي لوزان 18 أكتوبر 1912م :

دفعت الظروف الصعبة التي عانت منها الدولة العثمانية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، بعض الشخصيات الرسمية إلى السعي نحو عقد صلح مع إيطاليا، حتى وإن كان الثمن التخلي عن ليبيا، آخر ولاية عثمانية في شمال إفريقيا. وكان الاعتقاد السائد لدى هؤلاء أن الانسحاب من ليبيا قد يساهم في تقوية الدولة العثمانية وتركيز جهودها في جبهات أكثر أهمية، خاصة في ظل تزايد التهديدات الأوروبية في البلقان. ورغم ذلك، عارض هذا التوجه بعض المسؤولين الذين فضلوا استمرار الحرب .

أما من الجانب الإيطالي، فقد أظهرت الحكومة الإيطالية ميولًا واضحة نحو تسوية النزاع سلميًا، بعد أن تكبدت خسائر بشرية ومادية فادحة في ليبيا، إذ قُتل لها ما يقارب 1,400 جندي، وفُقد نحو 600 آخرين، إضافة إلى أكثر من 17,000 جريح. كما استنزفت الحرب خزينتها بمبالغ طائلة. وقد رأت إيطاليا أن عقد معاهدة صلح مع الدولة العثمانية قد يسهّل عليها كسر شوكة المقاومة الليبية التي استعصت على قواتها طيلة أكثر من عام.[1]

ومن أبرز العوامل التي أدت إلى توقيع معاهدة أوشي–لوزان مع إيطاليا سنة 1912م، تفوق البحرية الإيطالية بشكل واضح على نظيرتها العثمانية، وسيطرتها على العديد من النقاط الاستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط، مثل جزر بحر إيجه التي تم احتلالها خلال الحرب، ما شكّل ضغطًا إضافيًا على إسطنبول. في ظل هذا الوضع، اضطرت الدولة العثمانية إلى الدخول في مفاوضات سرية مع إيطاليا، انتهت بتوقيع معاهدة الصلح في 18 أكتوبر 1912م، دون استشارة أو إشراك الليبيين الذين فُوجئوا بنبأ توقيع المعاهدة.[2]

ونصّت المعاهدة، التي تضمنت 13 بندًا وأربعة ملاحق، على وقف العمليات العسكرية في ليبيا، وانسحاب القوات العثمانية من الأراضي الليبية، مقابل اعتراف إيطاليا بحق الليبيين في ممارسة شعائرهم الدينية، وإصدار السلطان العثماني مرسومًا يمنح ليبيا حكمًا ذاتيًا شكليًا، مع احتفاظ إيطاليا

[1] علي يونس علي ، المرجع السابق ، ص 94.

[2] علي أحمد خليفة ، المرجع السابق ، ص245.

بالسيطرة الفعلية على البلاد. كما التزم ملك إيطاليا بإصدار مرسوم عفو عام عن الليبيين الذين شاركوا في مقاومة الاحتلال قبل توقيع المعاهدة.

ثالثا: مرسوم 09 جانفي 1913م :

في محاولة لإضفاء طابع شرعي على احتلالها لليبيا، أقدمت الحكومة الإيطالية على إصدار مرسوم بتاريخ 9 جانفي 1913، ينص على إنشاء إدارة مدنية في إقليمي طرابلس وبرقة. لم يكن هذا المرسوم مجرد إجراء إداري، بل حمل أبعادًا سياسية عميقة، إذ سعت إيطاليا من خلاله إلى إظهار أن سيادتها على ليبيا باتت أمرًا واقعًا لا رجعة فيه، وأن البلاد انتقلت من طور الاحتلال العسكري المؤقت إلى مرحلة الإدارة المدنية الدائمة. وهو ما أرادت به إيطاليا أن تُقنع المجتمع الدولي بأنها قد استكملت مشروعها الاستعماري، وأنها صاحبة السيادة الفعلية على الأراضي الليبية[1].

لكن في الواقع، لم يكن هذا المرسوم سوى غلاف قانوني لواقع استعماري هش، و بموجب هذا المرسوم، قُسمت البلاد إلى حكومتين محليتين منفصلتين: ولاية طرابلس وعاصمتها طرابلس، وولاية برقة وعاصمتها بنغازي. كما قُسّمت كل ولاية إلى مناطق تحت حكم محلي وأخرى تحت حكم عسكري، في محاولة للتكيف مع حجم المقاومة، حيث كانت بعض المناطق غير خاضعة كليًا للسيطرة الإيطالية.[2]

وقد وُضع على رأس كل ولاية والٍ يشرف على القوات البرية والبحرية ضمن نطاق ولايته، ويتحمل مسؤولية إصدار اللوائح المحلية، ويمكن تفويضه بصلاحيات تشريعية عادة ما تكون من اختصاص السلطة المركزية ، كما كان للوالي سكرتير عام يُعنى بالشؤون السياسية والمدنية، ويسانده في إدارة الحكم كل من رئيس المكتب السياسي والعسكري، والقائد العام للقوات المسلحة.[3]

---

[1] علي يونس علي ، المرجع السابق ، ص 95.

[2] حواس غربي ، المرجع السابق ، ص 187 .

[3] المرجع نفسه ، ص 187 .

غير أن هذه التركيبة الإدارية لم تكن قادرة على تسيير شؤون البلاد بفعالية، نظرًا لتركيز معظم السلطات بيد الحكومة المركزية في روما، الأمر الذي صعّب على المسؤولين المحليين التعامل مع التحديات الأمنية والاقتصادية، وعلى رأسها تصاعد المقاومة الليبية.

وللتغلب على هذه العقبات، أصدرت الحكومة الإيطالية مرسومين ملكيين في جانفي 1914م الأول بتاريخ 11 جانفي، أنشأت بموجبه "اللجنة الإدارية العليا للشؤون الخاصة بولايتي طرابلس وبرقة" ضمن وزارة المستعمرات، لتكون حلقة وصل بين الإدارة المركزية والإدارات المحلية. أما المرسوم الثاني، الصادر في 15 جانفي، فقد نصّ على إعادة تنظيم البلاد إداريًا بتقسيمها إلى مقاطعات، وضواحي، وأقاليم مدنية وزراعية، يتم تعيين حكّامها من طرف الوزارة المركزية [1]، وبذلك سعت إيطاليا إلى إحكام قبضتها على ليبيا من خلال شبكة إدارية ، تهدف ظاهريًا إلى تنظيم الحكم، لكنها في جوهرها كانت وسيلة للسيطرة و قمع المقاومة الشعبية المتصاعدة.

رابعا: سياسة فرق تسد :

تميّزت الفترة الأولى من المقاومة الليبية ضد الاحتلال الإيطالي (1911م–1912م) بوحدة صف لافتة، شكّلت سدًا منيعًا أمام التغلغل الاستعماري. غير أن هذه الوحدة لم تدم طويلًا، إذ سرعان ما تعرّضت لأول تصدّع خطير في إقليم طرابلس خلال شهر أكتوبر من عام 1912م، وذلك عقب توقيع معاهدة أوشي–لوزان بين الدولة العثمانية وإيطاليا. فقد كانت هذه المعاهدة بمثابة ضربة قاصمة لروحية الجهاد ووحدة المقاومة، حيث أوحت بانسحاب العثمانيين واعترافهم بالأمر الواقع، ما زرع الشكوك والانقسامات في صفوف المجاهدين، وفتح الباب أمام الفتنة الداخلية التي أحسنت إيطاليا استغلالها.[2]

[1] حواس غربي ، المرجع السابق ، ص 188 .

[2] علي يونس علي ، المرجع السابق ، ص 100.

انتهجت السلطات الإيطالية آنذاك سياسة "فرّق تسد" ، حيث عمّقت الخلافات بين زعماء المقاومة في الإقليم الواحد، واستثمرت في النزعات القبلية والجهوية، مما أدّى إلى تفكيك الجبهة الوطنية، خاصة في الغرب الليبي. وقد عرفت الفترة ما بين 1916م و1920م اضطرابات حادة في صفوف المقاومة، تفاقمت بعد مؤتمر العزيزية [1] في نوفمبر 1912م، الذي عمّق الشرخ بين القيادات المجاهدة. هذا الواقع المأزوم مكّن القوات الإيطالية من التقدّم العسكري والسياسي، حيث وسّعت سيطرتها على العديد من المناطق الداخلية في إقليم طرابلس ما بين 1912م و1913م، مُستفيدة من الانقسامات وتراجع التنسيق بين المجاهدين.[2]

وفي مطلع سنة 1913م، وقعت معركة جندوبة [3] بين القوات الإيطالية وقوات المجاهدين بقيادة سليمان الباروني [4]، والتي انتهت بانتصار الإيطاليين. شكّل هذا الانتصار محطة مفصلية في ترسيخ النفوذ الاستعماري، إذ أعقبه استسلام عدد من القبائل، وانطلقت القوات الإيطالية في التوسع نحو الجنوب، وبدأت في التوغّل إلى منطقة فزّان، حيث دارت معارك متفرقة هناك.[5]

[1] مؤتمر العزيزية 1912م: محاولة تفاوضية بين العثمانيين والإيطاليين عُقدت في منطقة العزيزية قرب طرابلس خلال حرب 1911–1912م، سعت لإنهاء النزاع، لكنها لم تُفضِ إلى اتفاق نهائي، ومهّدت لاحقًا لتوقيع معاهدة أوشي–لوزان التي أنهت الحرب رسميًا.(أنظر غويطة مفتاح ، قراءة في مؤتمر العزيزية ص 223)

[2] عائشة الجروشي علي ، الحملة الايطالية على فزان (1913 - 1914م) ، مجلة أبحاث ، ع18، كلية الآداب ، جامعة سرت ، ليبيا، 2021 ، ص95 .

[3] معركة جندوبة 1913م: معركة وقعت قرب درنة شرق ليبيا بين المجاهدين الليبيين والقوات الإيطالية إنتهت بفوز القوات الإيطالية .(أنظر عائشة الجروشي ، الحملة الايطالية ص 96)

[4] سليمان الباروني (1870م–1940م): مجاهد وسياسي ليبي من الجبل الغربي، قاد المقاومة ضد الاحتلال الإيطالي، وشارك في الجهاد المسلح و الدبلوماسي .(أنظر الطاهر الزاوي ، أعلام ليبيا ص 173)

[5] عائشة الجروشي علي ، المرجع السابق ، ص 96 .

من جهة أخرى، شهدت تلك المرحلة صراعًا داخليًا دمويًا بين القيادات المحلية، استغلّته إيطاليا لصالحها، مثل العداء الذي نشب بين صفي الدين السنوسي[1] ورمضان السويحلي[2]، والذي أفضى إلى مقتل هذا الأخير في معركة أخرى ، وقد سعت السلطات الإيطالية إلى تأجيج مثل هذه النزاعات، إدراكًا منها بأن تفتيت القوى الوطنية أكثر نجاعة من مواجهتها موحدة، فكانت بذلك سياسة فرّق تسد الذراع السياسي الأخطر في يد الاستعمار الإيطالي لتحقيق السيطرة وبسط النفوذ.[3]

خامسا: القانون الأساسي 1934 :

شهدت ليبيا خلال الثلاثينيات من القرن العشرين تحوّلًا مهمًا في السياسة الاستعمارية الإيطالية، تمثل في إصدار ما عُرف بـ القانون الأساسي لسنة 1934م، وذلك في أعقاب إعلان الحاكم العام إيتالو بالبو[4] عن توحيد إقليمي برقة وطرابلس تحت اسم موحد هو ليبيا الإيطالية بتاريخ 1 جانفي 1934م. وقد جاء هذا القانون في 9 مارس 1934م كمحاولة لمنح الاستعمار الفاشي[5] في البلاد

[1] صفي الدين السنوسي: شيخ سنوسي وقائد ميداني بارز، شارك في قيادة معركة القرضابية سنة 1915م، وأسهم في توحيد صفوف المجاهدين الليبيين من مختلف القبائل تحت راية المقاومة ضد الاحتلال الإيطالي(أنظر عاشور ونيس ، مقال صفي الدين سنوسي ص 04)

[2] رمضان السويحلي (1879م–1920م): قائد وطني ليبي من مصراتة، لعب دورًا بارزًا في مقاومة الاستعمار الإيطالي، وشارك في معركة القرضابية سنة 1915م.(أنظر الطاهر الزاوي ، أعلام ليبيا ص 161)

[3] علي يونس علي ، المرجع السابق ، ص 101.

[4] إيتالو بالبو (Italo Balbo):ضابط وسياسي إيطالي (1896م–1940م)، كان من أبرز قادة النظام الفاشي ، عُيّن حاكمًا عامًا على ليبيا سنة 1934م .(أنظر موقع ، https://www.britannica.com/)

[5] الفاشية: إيديولوجيا سياسية ظهرت في إيطاليا بعد الحرب العالمية الأولى، تقوم على الحكم الاستبدادي القومي المتطرف، وتمجيد الدولة والزعيم، ورفض الديمقراطية والتعددية.(أنظر https://www.aljazeera.net/)

مظهرًا قانونيًا وتنظيميًا بعد أن تمكنت القوات الإيطالية من القضاء على معظم بؤر المقاومة، خاصة في برقة، إثر استشهاد عمر المختار[1] سنة 1931م.

جاء القانون ليُكرس السيادة الإيطالية المطلقة على كامل الأراضي الليبية، حيث عيّن حاكمًا عامًا يتمتع بصلاحيات واسعة، خولت له التحكم في جميع مفاصل الحياة الإدارية والسياسية والعسكرية، دون إشراك أي عنصر وطني في صنع القرار، كما نصّ على إمكانية منح الجنسية الإيطالية لبعض الليبيين وفق شروط انتقائية، في محاولة لخلق فئة موالية للنظام الاستعماري، دون أن يعني ذلك المساواة الكاملة مع المواطنين الإيطاليين.[2]

سادسا: مشروع بيفن سفورزا :

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، واجهت ليبيا مرحلة حرجة فيما يتعلق بمصيرها السياسي، إذ كانت تخضع لإدارة الحلفاء عقب هزيمة إيطاليا في 1943م. في هذا السياق، ظهر مشروع بيفن سفورزا في 1949م كأحد محاولات القوى الأوروبية لإعادة تقسيم النفوذ في ليبيا، وذلك عبر طرح فكرة تقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق وصاية منفصلة: برقة تحت الوصاية البريطانية، طرابلس تحت الوصاية الإيطالية، وفزان تحت الوصاية الفرنسية. وقد حمل هذا المشروع أسماء السياسيين البريطاني والفرنسي، إرنست بيفن[3] وبيير سفورزا[4] الذان كانا يسعون لتحقيقه .

---

[1] عمر المختار (1862م–1931م): قائد ومجاهد ليبي، يُلقّب بـ"أسد الصحراء"، قاد المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإيطالي في برقة لأكثر من عشرين عامًا، ضمن إطار الحركة السنوسية ، حتى أُسر سنة 1931م وأُعدم شنقًا من قبل السلطات الإيطالية.(أنظر الطهر الزاوي ، أعلام ليبيا ص 291)

[2] علي يونس علي ، المرجع السابق ، ص 193.

[3] رنست بيفن (Ernest Bevin) سياسي بريطاني (1881م–1951م)، شغل منصب وزير الخارجية في حكومة العمال البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية. (أنظر موقع https://www.britannica.com/)

[4] كارلو سيفورزا (Carlo Sforza) دبلوماسي وسياسي إيطالي (1872م–1952م)، تولى وزارة الخارجية الإيطالية بعد الحرب العالمية الثانية.(أنظر موقع https://www.britannica.com/)

كان الهدف من المشروع، الذي عُرض على الأمم المتحدة، إجهاض مساعي الاستقلال الليبي الموحد، ومنع ظهور دولة ليبية مستقلة ذات سيادة، عبر تفتيت الوحدة الوطنية، وإبقاء البلاد تحت النفوذ الأوروبي ، كما عكس المشروع رغبة القوى الاستعمارية في المحافظة على مصالحها الاقتصادية والسياسية في المنطقة بعد انتهاء الحرب ، ومع ذلك، قوبل مشروع بيفن–سفورزا برفض واسع من الليبيين والحركة الوطنية الليبية، الذين أكدوا على حقهم في الاستقلال والوحدة الوطنية. كما دعمته الدول العربية، خصوصًا مصر، في رفض المشروع، مما دفع الأمم المتحدة إلى إصدار قرارها في 1949م الذي نص على منح ليبيا استقلالها الكامل بحلول عام 1951م، وبذلك فشل المشروع في تحقيق أهدافه الاستعمارية.[1]

سابعا: السياسة العسكرية :

بعد غزو ليبيا في عام 1911م، فرضت السلطات الإيطالية سياسة عسكرية صارمة تهدف إلى إحكام السيطرة على الأراضي الليبية والقضاء على المقاومة المسلحة التي قادها المجاهدون الليبيون. أعلنت حالة الطوارئ في المدن التي احتلتها، ومنعت العرب من حمل السلاح والتجول ليلاً أو الخروج من حدود المدن. وبناءً على أوامر الجنرال كانيفا[2]، كان يُعدم كل من يُقبض عليه حاملاً السلاح فوراً ودون محاكمة في نفس المكان.

كما أسست إيطاليا محاكم عسكرية في مدينتي طرابلس وبنغازي لمحاكمة المشتبه في انتمائهم للمقاومة، وصدر بحقهم أحكام بالإعدام أو النفي إلى الجزر الإيطالية. كما جندت إيطاليا حوالي 100 ألف جندي للسيطرة على الأراضي الليبية، واستقدمت طواقم بحرية وطائرات حربية قصف بها المدن والريف المشتبه في دعمهم للمقاومة منتهجة سياسة الأرض المحروقة واستخدمت المعتقلات والمخيمات

[1] علي يونس علي ، المرجع السابق ، ص 242.

[2] الجنرال كانيفا (General Pietro Caniva): ضابط إيطالي بارز شارك في الحملة الإيطالية على ليبيا خلال فترة الاحتلال (1911–1930م). عرف بدوره العسكري في تنظيم العمليات العسكرية لقمع المقاومة الليبية. (أنظر موقع https://www.britannica.com/) (أنظر الملحق 05)

للسيطرة على السكان، في ظل ضغوط دولية ومحلية عليها لإنهاء مقاومة الليبيين بالقوة، و في أبريل 1930م، أُنشئت "المحكمة الطائرة" وهي محكمة عسكرية متنقلة تنتقل بالطائرات لمحاكمة المعتقلين بسرعة، وكان يُحكم عليهم بالإعدام شنقًا أو بالرصاص، وأحيانًا برميهم من الطائرات، بحضور الأهالي ، إضافة إلى ذلك، حاولت إيطاليا توسيع سيطرتها جنوبًا في منطقة صحراء فزان، مما أدى إلى تصاعد المقاومة الشعبية وزيادة المواجهات و المعارك .[1]

المبحث الثاني: السياسة الإقتصادية للإستعمار الإيطالي في ليبيا

أولا: سياسة الإستيلاء على ملكية الأراضي :

قامت السلطات الإيطالية بالاستيلاء على الأراضي عن طريق نزع الملكيات من أصحابها بحجة "الاحتياجات العامة". وقد لعب بنك روما (أنظر الملحق 04) دورًا كبيرًا في هذا المجال، حيث صادر أراضي أولئك الذين سبق أن منحهم قروضًا. وبدأت السلطات بمصادرة أراضي الثوار ورجال المقاومة، وذلك بموجب قرار ملكي صدر في 2 سبتمبر 1913م، إذ كان يُخوّل للحكام الإيطاليين في ليبيا نزع ملكية الأراضي وإبطال أي حق فيها، مقابل تقديم تعويض رمزي لأصحابها ،كما اتبعت السلطات سياسة الشراء القسري للأراضي، خاصة في الشريط الساحلي الممتد من تونس إلى سرت، حيث كانت تُنتزع الأراضي من القبائل مقابل تعويض زهيد، مع تخصيص مساحات بديلة غير صالحة للزراعة. وقد استُخدمت الأراضي المشتراة أو المصادَرة بشكل كامل لتوطين الإيطاليين والاستثمار فيها.[2]

[1] بوجلال مسعودة ، السياسية الإيطالية في ليبيا خلال الإستعمار، المحاضرة 08 ، ألقيت في جامعة أم بواقي ،2023-2024، ص 02 .

[2] بوجلال مسعودة ، المرجع السابق ، ص 05 .

وفي عام 1914م، صدر في طرابلس أول تشريع خاص بالأراضي الزراعية، يتيح للسلطات الإيطالية منح الأراضي للإيطاليين الراغبين في استثمارها.[1] كما أصدر الحاكم مرسومًا بتاريخ 15 ماي 1916م، يمنح حكّام المناطق العسكرية الأربع التي قُسّمت إليها طرابلس، الحق في حجز ممتلكات الثوار .[2]

إضافة إلى ممتلكات المهاجرين الذين سبق لهم دعم المقاومة. وكانت الأملاك المحجوزة تُعتبر ملكًا للدولة، مما أدى إلى مصادرة مساحات واسعة من الأراضي، وتهجير السكان الأصليين والملّاك من الأراضي الخصبة والواحات والمناطق المائية إلى الصحارى، بهدف تجويعهم و إفقارهم لكسر دعمهم للمقاومة من جهة، وخدمة الاقتصاد الإيطالي من جهة أخرى.[3]

وفي عام 1919م، جُرّبت أول محاولة تتعلق بالامتيازات الزراعية التي تُمنح لفترة محددة، وذلك بموجب مرسوم صدر في هذا الشأن. وفحوى هذا الشكل من الاستيلاء على الأراضي أن يقوم المزارع الإيطالي بدفع أقساط سنوية لمدة 90 سنة، على أن تُسترجع الأراضي الزراعية موضوع الامتياز وتعود إلى الدولة في نهاية المدة. وتُقدَّر مساحة الأراضي التي تم منحها لأصحاب الامتياز حتى عام 1922م بنحو 3612 هكتارًا، وكانت هذه الأراضي موزعة في نواحي مختلفة من ضواحي مدينة طرابلس، حيث تم التركيز فيها على زراعة أشجار الزيتون واللوز والفواكه باستخدام الزراعة البعلية. ويُقدَّر أنه تم غرس 68,000 شجرة زيتون، و73,000 شجرة لوز، و92,000 كرمةعنب.[4]

[1] محمد مصطفى الشركسي ، لمحات عن الأوضاع الإقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي ، دار العربية للكتاب ، ليبيا ، 1976 ، ص 68 .

[2] بوجلال مسعودة ، المرجع السابق ، ص 06

[3] بوجلال مسعودة ، المرجع السابق ، ص 05 .

[4] محمد مصطفى الشركسي ، المرجع السابق ، ص 68 .

بوصول الفاشيه الى السلطه اصدر الحاكم فولبي[1] بتاريخ 22 جويليه 1922 مرسوما قظى بموجبه الصبغه القانونيه على ملكيه الدوله لجميع الاراضي المحاذيه للشواطئ باستثناء تلك التي تمتلك وثائق رسمية .

كما صدر مرسوم آخر بتاريخ 15 جانفي 1923م يمنح الحاكم الحق في نزع ملكية أي أرض، سواء كانت لفرد أو لجماعة، في حال خلوها من الأشجار المثمرة أو عدم استخدامها خلال ثلاث سنوات. كما أصبحت الإدارة تنتزع الأراضي من كل ليبي يقوم باستصلاح أرضه، وذلك بموجب قرار صدر بتاريخ 10 فيفري 1923م. وقد أُلغِي بشكل كامل نظام تقديم التعويضات في حالات المصادرة، خاصة لأغراض شق الطرق أو السكك الحديدية أو إنجاز المشاريع العامة.[2]

وقد جلبت الحرب الاستعمارية التي خاضتها إيطاليا الفاشية مآسي عديدة لشعب ليبيا، حيث عبّرت عن نفسها في مجال النشاط الاستعماري كأشدّ صور السيطرة البرجوازية الوحشية. وفي سنة 1940م، وبوساطة التأميم والمصادرة، كانت الحكومة الإيطالية قد استولت في ليبيا على نحو 500,000 هكتار من الأراضي.[3]

أدّت المقاومة الليبية والحروب الطويلة إلى انقطاع شبه تام في حركة التواصل بين السواحل والداخل، مما ساهم في تدهور الأوضاع الاقتصادية والتجارية بشكل ملحوظ. فقد ارتفعت أسعار المواد الأولية والأساسية، وبدأت ظاهرة السوق السوداء تنتشر على نطاق واسع، في ظل نقص الإمدادات وغياب الرقابة الفعالة ، إنتهجت السياسة الإيطالية أسلوب "العصا والجزرة" ، حيث سعت السلطات إلى استمالة بعض السكان من جهة، ومواصلة القمع من جهة أخرى ، كما بلغ العجز السنوي في الميزانية التجارية نحو 7 ملايين ليرة، وهو ما استدعى تغطيته إما من الخزينة الإيطالية المركزية، أو عبر

[1] جوزيبي فولبي (Giuseppe Volpi): رجل أعمال وسياسي إيطالي (1877م–1947م)، عُيّن حاكمًا عامًا على ليبيا بين 1921م و1925م. قاد السياسة الإيطالية في البلاد (أنظر موقع https://www.britannica.com/).

[2] جان ديبوا ، الاستعمار الايطالي في ليبيا طرقه ومشاكله ، تر هاشم حيدر ، دار ليبيا ، باريس ، 1976 ،ص ص 76 77.

[3] نيكولاي بروشين ، تاريخ ليبيا من نهاية القرن 19 حتى عام 1969م ، تر عماد حاتم ، ط 20 ، دار الكتاب الجديد ، لبنان ، 2001 ،ص 249 .

الدعم المالي من بقية المستعمرات الأخرى ، ما يعكس حجم الصعوبات الاقتصادية التي واجهها الاحتلال في إدارة شؤون البلاد.[1]

ثانيا: سياسة نظام الضرائب :

بعد أن تمكّنت القوات الإيطالية من احتلال أبرز المدن الرئيسية في ليبيا مثل طرابلس وبنغازي ودرنة وطبرق وغيرها، لم تتمكن من فرض الاستقرار في البلاد، بسبب استمرار هجمات المجاهدين الليبيين والمقاومة الشعبية المتصاعدة. وأمام هذا الوضع، أصدرت الحكومة الإيطالية مرسومًا ملكيًا بتاريخ 9 سبتمبر 1912م، ينص على تقسيم منطقتي طرابلس وبرقة إداريًا إلى حكومتين منفصلتين، يشرف عليهما حاكمان يتم تعيينهما من قبل وزارة المستعمرات الإيطالية "وزارة إفريقيا الإيطالية"[2].

وقد تضمّن هذا النظام الجديد فرض ضرائب غير مباشرة، شملت الرسوم الجمركية، ورسوم الدمغة[3]، إضافة إلى عوائد احتكار بعض السلع مثل التبغ، الكبريت، والملح لكن لاحقًا، ابتداءً من عام 1923م في منطقة طرابلس، ثم في منطقة برقة، صدرت تشريعات جديدة تتعلق بفرض ضرائب مباشرة، غير أنها كانت في معظمها متفرقة وغير منسقة، لأنها كانت تصدر بموجب قرارات صادرة عن حكام الولايات بشكل مستقل ، وبعد توحيد ولايتي طرابلس وبرقة تحت إدارة مركزية واحدة، تم إنشاء حكومة عامة للبلاد، غير أنه لم يُعتمد نظام ضريبي موحّد بين الإقليمين. والأدهى من ذلك أن أغلب التشريعات التي صدرت قبل عام 1934م، بقيت سارية المفعول في كل من طرابلس وبرقة، ما خلق حالة من التفاوت القانوني والازدواجية الإدارية.[4]

---

[1] جان ديبو ، المرجع السابق ، ص ص 81 82 .

[2] حواس غربي ، المرجع السابق ، ص 188 .

[3] رسوم الدمغة كانت إحدى أدوات الجباية التي فرضها الاحتلال الإيطالي على السكان الليبيين، خاصة خلال الفترة الممتدة من عشرينيات القرن العشرين. تمثلت في إلزام الأهالي بدفع مبالغ مالية مقابل الحصول على أوراق أو وثائق رسمية، هذه الرسوم وسيلة لزيادة موارد الإدارة الاستعمارية. (أنظر حواس غربي ، الحتلال الايطالي لليبيا ص 188)

[4] محمد مصطفى الشركسي ، المرجع السابق ، ص ص 46 48.

وقد كان الهدف الأساسي من فرض الضرائب هو تمويل مشاريع الاستيطان الزراعي للمهاجرين الإيطاليين، إضافة إلى تغطية النفقات الإدارية والعسكرية. لكن ضعف الاقتصاد الليبي في تلك الفترة، إلى جانب استمرار الكفاح المسلح، حال دون تحقيق الأهداف التي كانت تطمح إليها الإدارة الاستعمارية الإيطالية.[1]

ومن بين أبرز الضرائب التي فرضتها الحكومة الإيطالية على السكان الليبيين نذكر:

- ضريبة الأموال المنقولة (ضريبة الدخل):

ضريبة فرضتها السلطات الإيطالية على دخول الأفراد الليبيين من الأنشطة التجارية أو المهن الحرة، بهدف السيطرة الاقتصادية وزيادة مداخيل الإدارة الاستعمارية.

- ضريبة العُشر:

ضريبة زراعية مفروضة على الإنتاج الفلاحي، المحاصيل، والماشية، استمدها الإيطاليون من النظام العثماني السابق، وكانت تُحصّل غالبًا عينيًا أو نقدًا، وشكّلت عبئًا كبيرًا على الفلاحين الليبيين.

- ضريبة المباني والأراضي:

ضريبة تُفرض على العقارات والأراضي القابلة للبناء، وقد استخدمها الاحتلال الإيطالي لتحفيز التحكّم العمراني ومراقبة تملك الأراضي من قبل الأهالي.

- ضريبة الدخل الإضافية التصاعدية:

ضريبة إضافية تصاعدية فُرضت على ذوي الدخول المرتفعة، استُخدمت كأداة مالية لتعزيز مداخيل الخزينة الإيطالية، لكنها كانت تُطبق غالبًا بتمييز لصالح المعمّرين الإيطاليين. [2]

ثالثا: سياسة مراقبة النقد :

[1] المرجع نفسه ، ص48.

[2] محمد مصطفى الشركسي ، المرجع السابق ، ص ص 49 53 .

لا شك أن القيود على المبادلات النقدية لم تكن موجودة في العالم قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، إذ كانت المصارف و الصرافون مستعدين في كل وقت لتبديل العملة الورقية مقابل عملات ذهبية أو فضية. وبالمثل، كانت ليبيا قبل الاحتلال الإيطالي تتداول مختلف العملات الذهبية والفضية العالمية بحرية كاملة، دون قيود أو تدخل من الدولة.

ومنذ بداية الغزو الإيطالي لليبيا في أكتوبر 1911م، بدأت سلطات الاحتلال تفكر في إلغاء العملة العثمانية (التركية)، فظهر اتجاهان مختلفان في هذا السياق: الأول يدعو إلى إصدار عملة محلية بديلة، في حين يرى الاتجاه الثاني أنه من الأفضل إدخال العملة الإيطالية إلى ليبيا، وقد غلب هذا الرأي الأخير وشرعت السلطات في تنفيذه مع نهاية عام 1912م.

ولهذا الغرض، اعتمدت الإدارة الاستعمارية على المصارف المحلية التي كانت تنشط في مدن مثل طرابلس، بنغازي، ودرنة، وأسندت إليها مهمة تبديل العملة التركية مقابل الليرة الإيطالية. وقد تم استكمال عملية الاستبدال ضمن المهلة المحددة، وانتهت العملية في نهاية عام 1914م. وكان سعر صرف الليرة التركية الذهبية، التي تتكوّن من 100 قرش، يعادل 22.78 ليرة إيطالية.[1]

أما سياسة مراقبة النقد في ليبيا، فقد بدأت لأول مرة خلال العهد الإيطالي، وذلك نتيجة الظروف الاقتصادية العالمية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، خاصة بعد تفشي ظاهرة التضخم النقدي في مختلف أنحاء العالم التي امتدت بين عامي 1929م و1934م، ثم تعمّقت أكثر خلال الحرب العالمية الثانية، حيث فرضت السلطات الإيطالية رقابة صارمة على تداول النقد ضمن مستعمراتها، ومن بينها ليبيا.

[1] محمد مصطفى الشركسي ، المرجع السابق ، ص ص 79 80 .

وبدأت هذه المرحلة فعليًا مع بداية الغزو الإيطالي لليبيا سنة 1911م، وانتهت بهزيمة دولتي المحور في الحرب العالمية الثانية، ودخول قوات الاحتلال البريطاني إلى الأراضي الليبية. ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث فترات رئيسية[1] :

- المرحلة الأولى (1911م – 1923م): تميزت هذه المرحلة بغياب سياسة نقدية مستقرة، وذلك نتيجة الاحتلال العسكري المباشر ورفض الأهالي للوجود الإيطالي. لم تستطع إيطاليا فرض نظام نقدي موحد، بل استمرت العملات العثمانية في التداول إلى جانب العملات الإيطالية، ما خلق فوضى نقدية. كما لم يكن هناك بنك مركزي محلي، واعتمدت إيطاليا على البنوك الإيطالية الخاصة مثل "بنك روما" لتسهيل العمليات التجارية والخدمات المالية للمستعمرين. اقتصرت السيطرة الإيطالية على المناطق الساحلية، فيما استمرت المقاومة الليبية بقوة في الداخل، ما حال دون فرض نظام اقتصادي متماسك.

- المرحلة الثانية (1923م – 1933م): مع وصول الفاشيين إلى الحكم في إيطاليا بقيادة موسوليني، بدأت مرحلة التغلغل الاقتصادي الفعلي، وسُخرت الجهود لترسيخ الوجود الاستيطاني عبر تحديث البنية التحتية وربط الاقتصاد الليبي بالاقتصاد الإيطالي. بدأت إيطاليا بفرض العملة الإيطالية (الليرة) بشكل رسمي، وسُحبت تدريجيًا العملات العثمانية والمصرية من التداول. كما شُرعت قوانين جديدة لتنظيم البنوك والمؤسسات المالية، وبدأ الحديث عن مراقبة التحويلات النقدية وأسعار صرف العملات. فُرضت ضرائب جديدة لدعم تمويل مشاريع الاستيطان والزراعة المنظمة، وبُنيت مؤسسات زراعية وتجارية تخدم مصالح الإيطاليين فقط، مع تهميش السكان المحليين اقتصاديًا.

- المرحلة الثالثة (1934م – 1942م): في سنة 1934م، أعلنت الحكومة الفاشية توحيد طرابلس وبرقة وفزان تحت اسم "ليبيا الإيطالية"، وتم تعيين حاكم عام واحد، وهو "إيتالو بالبو"، الذي شرع في تطبيق سياسة مركزية شاملة. خلال هذه المرحلة، تم إنشاء نظام نقدي أكثر انضباطًا، حيث

[1] المرجع نفسه ، ص ص 80 82.

خضعت ليبيا بشكل كامل للقوانين الاقتصادية الإيطالية، وتم تشديد الرقابة على النقد والتجارة الخارجية. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية، ازدادت شدة الرقابة النقدية لمواجهة التضخم ونقص الموارد، وتم تقييد حركة العملات الأجنبية والتحويلات المالية بشدة. كما أصبحت ليبيا جزءًا من المجهود الحربي الإيطالي، مما زاد من الاستغلال الاقتصادي للمستعمرة، في الوقت الذي تعمق فيه تهميش الليبيين من كل نشاط اقتصادي.[1]

تشير الإحصائيات إلى أنه خلال هذه الفترة، أصبحت نحو 85% من معاملات ليبيا التجارية مرتبطة مباشرة مع إيطاليا، بعد أن كانت النسبة أقل بكثير في المرحلتين السابقتين. وقد بلغ مجموع واردات ليبيا خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي 1937م إلى 31 أكتوبر 1937م ما يقارب 493 مليون ليرة، كانت 83% منها واردات قادمة من إيطاليا. أما الصادرات الليبية خلال نفس الفترة فقد بلغت 107 مليون ليرة، وذهبت 88% منها إلى السوق الإيطالية.

ويتضح من خلال هذه الإحصائيات أن الميزان التجاري الليبي في تلك الفترة كان يعاني من اختلال كبير، حيث بلغ العجز التجاري 385 مليون ليرة، وهو ما يعكس التبعية الاقتصادية شبه الكاملة للمستعمر الإيطالي، فضلًا عن غياب التوازن في العلاقات التجارية بين ليبيا والمراكز الأخرى.[2]

رابعا: السياسة الصناعية:

خلال مرحلة الاستعمار الإيطالي في ليبيا، نشأ ما عُرف بالقطاع الصناعي الإيطالي، والذي طغى عليه طابع الإنتاج المصنعي . وقد أسس الإيطاليون عددًا من المؤسسات الصناعية الحديثة الصغيرة، وتركزت بشكل خاص في الصناعات التحويلية، لاسيما الغذائية والخفيفة. ومن خلال هذه

[1] محمد مصطفى الشركسي ، المرجع السابق ، ص ص 82 84.

[2] محمد مصطفى الشركسي ، المرجع السابق ، ص 85 .

المؤسسات، فرض الإمبرياليون[1] هيمنتهم على الحياة الاقتصادية للبلاد، حيث أصبح النمط الرأسمالي[2] للإنتاج وسيلة مباشرة لبسط السيطرة الاستعمارية على مختلف القطاعات الاقتصادية.

وقد كان تأثير هذا النمط الرأسمالي في أقصى درجاته بالمناطق الساحلية، وخاصة في المدن التي خضعت لفترة طويلة للاحتلال الإيطالي. وليس من قبيل الصدفة أن يكون ثلثا المؤسسات الصناعية في البلاد قد تركز في طرابلس وضواحيها.

وإلى جانب هذا القطاع الصناعي الإيطالي، استمر وجود ما يُعرف بالقطاع الليبي، وهو قطاع الإنتاج الحرفي التقليدي، إلا أن توسّع الاحتكارات الإيطالية شكّل ضربة قاضية لهذا النوع من الصناعات، فقد عجزت الصناعات التقليدية مثل النسيج والسجاد، وصياغة المعادن عن مجاراة منافسة الصناعات الآلية الإيطالية، التي كانت تقدم منتوجات أرخص تكلفة .[3]

ونتيجة لذلك، لم يبقَ سوى جزء ضئيل من الورشات الحرفية، وقد كان ثمن هذا البقاء تراجعًا حادًا في شروط حياة الحرفيين، الذين اضطروا لتصريف منتجاتهم بأسعار تقل أحيانًا عن تكاليف الإنتاج. وقبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، لم يكن من بين حوالي 3 ألاف مؤسسة صناعية في البلاد سوى 1300 مؤسسة ليبية، وكلها تقريبًا من النوع الصغير جدًا.[4]

وعمومًا، فإن المراكز الصناعية التي أنشأها الإيطاليون في ليبيا كانت تعتمد بشكل رئيسي على استغلال الزراعة من جهة، واستغلال منتجات البحر من جهة أخرى. وقد ركزت الإدارة الاستعمارية

---

[1] الإمبريالية (Impérialisme): مفهوم سياسي واقتصادي يُشير إلى سياسة توسعية تنتهجها دولة قوية للسيطرة على أراضٍ أو شعوب أخرى، سواء عبر الاحتلال العسكري المباشر أو النفوذ الاقتصادي والسياسي غير المباشر، بهدف استغلال الموارد الطبيعية والبشرية وتعزيز الهيمنة الدولية.(أنظر https://www.aljazeera.net/)

[2] النمط الرأسمالي: هو نظام اقتصادي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وحرية السوق، وتحقيق الربح. وقد اعتمدته القوى الاستعمارية كأداة لاستغلال المستعمرات، مثل ليبيا، عبر نهب الموارد، واستغلال السكان، وفرض نظم ضريبية تخدم المصالح الإمبريالية.(أنظر https://www.aljazeera.net/)

[3] نيكولاي بروشين ،المرجع السابق ، ص 271

[4] المرجع نفسه ، ص 271.

في الوقت ذاته على تطوير بعض المرافق الحيوية في البلاد، مثل إقامة المباني العامة، وتوليد الطاقة الكهربائية، وتوفير المياه، وفتح الشوارع، وبناء السكك الحديدية والموانئ وغيرها من المنشآت التي تخدم أهداف الاستعمار بالدرجة الأولى و بالنسبة لاستغلال الثروات المعدنية، فقد كانت الصناعة في هذا المجال شبه منعدمة، رغم وجود دلائل على وجود البترول في الأراضي الليبية، إلا أن السلطات الاستعمارية لم تتخذ أي خطوات فعلية نحو استغلاله في تلك المرحلة، ربما لأسباب تتعلق بحسابات اقتصادية أو إستراتيجية.

ويُلاحظ أن الصناعة في ليبيا خلال العهد الإيطالي لم تكن ذات طابع مستقل أو متكامل، وذلك لعدة أسباب، من أبرزها الانشغال المستمر بالثورة الشعبية في ولايتي طرابلس وبرقة، إضافة إلى ضعف البنية التحتية للصناعة، وافتقار البلاد إلى المواد الأولية الأساسية التي تُعد شرطًا ضروريًا لقيام صناعة حقيقية قادرة على النمو والتطور.[1]

يجدر الإشارة إلى أنه خلال الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لإجلاء القوات الإيطالية من الأراضي الليبية، توقّف نشاط العديد من الشركات الإيطالية، الأمر الذي ساهم في حدوث نوع من الانتعاش المؤقت في مجال الإنتاج الحرفي الليبي. فقد عاد عدد المشتغلين في الصناعات التقليدية إلى الارتفاع من جديد، وتم افتتاح ورشات جديدة ساهمت في تلبية بعض الاحتياجات المحلية ، ومع ذلك فإن جميع المؤسسات الصناعية ذات الطابع الرأسمالي، وكذا معظم المرافق الحضرية ومحطات توليد الكهرباء، خاصة في مدينة طرابلس، كانت لا تزال تعاني من آثار الدمار الذي خلفته الحرب، وبقيت تحت سيطرة الإدارات الإيطالية، مما حدّ من إمكانية تطويرها أو استغلالها بشكل يخدم مصلحة السكان المحليين.[2]

خامسا: الشركات الايطالية في ليبيا :

[1] محمد مصطفى الشركسي ، المرجع السابق ، ص ص 30 31 .

[2] نيكولاي بروشين ،المرجع السابق ، ص 272.

في إطار سياسة إيطاليا للسيطرة الكاملة على النظام الاقتصادي في ليبيا وتثبيت جذورها الاستعمارية، عملت على إنشاء شركات متخصصة لتنفيذ مشاريع زراعية وصناعية، بالإضافة إلى منظمات شبه حكومية تولّت تنفيذ البرنامج الاقتصادي الذي يخدم أهدافها الاستيطانية والاستغلالية. ومن بين هذه الشركات والمؤسسات التي أسّستها سلطات الاحتلال الإيطالي نذكر ما يلي:[1]

- شركة التبغ الإيطالية (Azienda Tabacchi Italiani –ATI)

تم تأسيس شركة التبغ الإيطالية في ليبيا كفرع تابع للدولة الإيطالية، ضمن استراتيجية الاحتكار الممنهج التي انتهجتها السلطة الاستعمارية. تولّت الشركة السيطرة الكاملة على إنتاج وزراعة التبغ، وصناعته وتوزيعه في مختلف أرجاء المستعمرة، بما في ذلك تحديد المساحات المزروعة، والأسعار، وأنظمة الجباية.

كان الهدف الأساسي من وراء هذه الشركة اقتصاديًا بحتًا في ظاهره، لكنّه سياسي في جوهره، إذ شكلت وسيلة للسيطرة على قطاع حيوي، وتوليد أرباح ضخمة تُحوَّل إلى خزينة الدولة الفاشية لدعم مشاريع الاستيطان، فضلاً عن استخدامها لفرض ضرائب غير مباشرة على السكان من خلال تسعير مرتفع ومراقبة صارمة. كما عملت على تقليص دور التجار المحليين وربط السوق الليبي تمامًا بالاقتصاد الإيطالي.[2]

- مؤسسة التعمير الليبية (ENTE per la colonizzazione della Libia)

تُعد هذه المؤسسة من أبرز الأدوات التي استخدمتها إيطاليا لتنفيذ مشروعها الاستيطاني الزراعي الكبير، خاصة في عهد الحاكم الفاشي "إيتالو بالبو". أُنشئت في بداية الثلاثينيات، لتتولى مهمة تنظيم توزيع الأراضي المصادرة من الأهالي الليبيين على المستوطنين الإيطاليين، الذين تم جلبهم عبر دفعات منظمة من صقلية وجنوب إيطاليا.

لعبت هذه المؤسسة دورًا فاعلًا في تغيير الخريطة السكانية والاقتصادية لليبيا، حيث قامت بتأسيس

[1] هادي المعموري و أشرف حسن ، الإدارة الإيطالية في ليبيا (1931–1940م) ، مجلة سر من رأى ، م 18 ، ع 72 ، العراق ،2022 ، ص 656.

[2] هادي المعموري و أشرف حسن ، المرجع السابق ،ص ص 656 657.

مستوطنات زراعية حديثة، مزوّدة بالبنية التحتية والخدمات، مخصصة فقط للإيطاليين، بينما جُرّد السكان الأصليون من أراضيهم ومصادر رزقهم، ودُفعوا نحو العمل القسري أو الهجرة القسرية. وبالتالي، فإن مؤسسة التعمير لم تكن مجرد هيئة تخطيط عمراني، بل كانت أداة استعمارية هدفت إلى تحويل ليبيا إلى إيطاليا ما وراء البحر، وإخضاع المجتمع الليبي لبنية استيطانية مفروضة بالقوة.[1]

- المعهد القومي الفاشي للتأمين الاجتماعي

تأسس هذا المعهد في إطار مشروع متكامل لخلق طبقة عاملة إيطالية مستقرة في ليبيا. ركّز على تأمين العمال الإيطاليين العاملين في مشاريع البنية التحتية، والإدارة، والجيش، بينما ظلّ العمال الليبيون، الذين شكّلوا الجزء الأكبر من القوة العاملة، محرومين من أبسط حقوق الحماية الاجتماعية. أُنشئ هذا المعهد وفق فلسفة فاشية ترى في المواطن الإيطالي "العنصر المتفوق"، الذي يجب أن تُضمن له الرعاية، بينما يُستخدم الآخرون كأدوات إنتاج فحسب. ولم يُسمح لليبيين بالاستفادة من خدمات التأمين إلا لاحقًا وبشروط تمييزية صارمة.[2]

كان لهذه الشركات الدور الكبير في إطار السياسة الاستيطانية التي انتهجها الاستعمار الإيطالي في ليبيا، شكّلت المؤسسات الاقتصادية والشركات المتخصصة أداة رئيسية لترسيخ الوجود الإيطالي وتثبيت جذوره على الأرض الليبية ، فقد تولّت هذه المؤسسات تنفيذ برامج اقتصادية تهدف أساسًا إلى خدمة الاستيطان، عبر مصادرة الأراضي الزراعية الخصبة وتوزيعها على المستوطنين، وتوجيه النشاط الاقتصادي بما يخدم مصالحهم، فضلًا عن بناء مستوطنات مجهزة بالبنية التحتية الحديثة مخصّصة للجالية الإيطالية. كما ساهمت في خلق اقتصاد مغلق، تحكمه الامتيازات العرقية، إذ خُصصت فرص العمل والخدمات الاجتماعية أساسًا للإيطاليين، ما أدى إلى تهميش السكان الليبيين وحرمانهم من وسائل الإنتاج والمعيشة. وبهذا المعنى، لم تكن هذه المؤسسات مجرد أدوات إدارية أو

[1] المرجع نفسه ، ص ص 658 661 .

[2] هادي المعموري و أشرف حسن ، المرجع السابق ،ص ص 663 664.

اقتصادية، بل جزءًا لا يتجزأ من المشروع الاستعماري الفاشي الذي سعى لتحويل ليبيا إلى فضاء تابع اقتصاديًا وديمغرافيًا وثقافيًا لإيطاليا.[1]

المبحث الثالث : السياسة الإجتماعية و الثقافية للإستعمار الإيطالي في ليبيا

أولا: السياسة الدينية :

عرفت إيطاليا أهمية الدور الذي يلعبه الدين في المجتمعات الإسلامية، واقتنعت بأن أي مساس بالمشاعر الدينية سيؤدي إلى إثارة المتاعب والمقاومة ضدها. ومن ثمّ رأت في هذه الحقيقة فرصة يمكن استغلالها، فسعت إلى توظيف الظاهرة الدينية لخدمة مصالحها الاستعمارية ، وقد اتبعت سياسة تقوم على التأكيد الظاهري لاحترامها للدين الإسلامي، وللأعراف والتقاليد المحلية، في محاولة لاحتواء المؤسسة الدينية بكاملها ودمجها ضمن تركيبتها الإدارية والسياسية، بهدف التغلغل إلى مختلف الأوساط الشعبية، سواء تلك الموالية لها أو المعارضة لوجودها.[2]

لقد شقّ التغلغل الثقافي الإيطالي طريقه إلى المجتمع الليبي عبر قنوات متعددة، سواء بطرق مباشرة أو بأساليب احتوائية ناعمة. وكانت المؤسسة الدينية الإسلامية في مقدمة تلك القنوات التي حرص الاستعمار على التعامل معها بحذر، بعد أن أدرك منذ البداية قوة العواطف الدينية المتجذّرة لدى

[1] نيكولاي بروشين ،المرجع السابق ، ص 278.

[2] حواس غربي ، المرجع السابق ، ص 212.

المسلمين، وتيقّن من خطورة استفزازها أو المساس بها ، لذا اتبعت السلطات الاستعمارية سياسة بديلة تقوم على إظهار التعاطف مع تلك المعتقدات، والتأكيد الظاهري على الحرص على احترامها وصونها، وذلك في مقابل السعي إلى التغلغل داخل المجتمع من خلال هذه المؤسسة، بعد تعطيل جانبها الحركي.[1]

ولتسهيل تنفيذ سياستهم التعليمية والثقافية بأسلوب هادئ بعيد عن الضجيج وإثارة الشبهات، لم يتعرضوا للكتاتيب ولا للزوايا التقليدية، بل ساعدوها على الاستمرار في أداء رسالتها التعليمية المحدودة، كما قاموا بإنشاء المدرسة الإسلامية العليا لتوفير الكوادر المتخصصة في المجالات الدينية، بما يخدم أجنداتهم الاستعمارية على المدى البعيد.[2]

لقد أعلنت إيطاليا سياستها الدينية المتعاطفة منذ بداية احتلالها لليبيا، حيث صدر منشور بتاريخ 19 أكتوبر سنة 1911م عن الجنرال "كانيڤا" بعد أن أحكم سيطرته على مدينة طرابلس، تضمّن تأكيدًا لإحترام الدين الإسلامي ومشاعر المسلمين، وقد تم تأكيد هذه السياسة في مناسبات متعددة خلال السنوات اللاحقة (انظر الملحق 04).

وفي السياق ذاته، أعلن "موسوليني" [3] أثناء زيارته الثانية لليبيا عام 1937م أنه حامل لواء الإسلام، وأظهر تعاطفه مع الدول العربية وقضية الشرق الأوسط، في محاولة منه لخلق تيار مناهض للنفوذ الإنجليزي والفرنسي في المنطقة (انظر الملحق 11).

وفي إطار هذه السياسة الدينية، كان يُكلّف القاضي، نظرًا لمكانته الاجتماعية، بعدد من المهام المرتبطة بالشأن الديني، مثل عضوية المجالس المختصة بالأوقاف، وأحيانًا يُعيَّن محلفًا في المحاكم المدنية.

---

[1] صلاح الدين حسن السوري ، بحوث و دراسات في التاريخ الليبي (1911-1943م)، دد ، ليبيا، 1998 ، ص 491.

[2] المروجع نفسه ، ص 491.

[3] بينيتو موسوليني (Benito Mussolini) هو زعيم إيطالي وُلد سنة 1883م وتوفي سنة 1945م، يُعد من أبرز الشخصيات السياسية في القرن العشرين، ومؤسس الحركة الفاشية في إيطاليا. تولّى الحكم سنة 1922م (أنظر thttps://www.aljazeera.ne/)

وكان القاضي، بحكم وظيفته، يُصبح تلقائيًا عضوًا في المجالس الإدارية في المقاطعات أو المديريات، تبعًا للوضع.[1]

وكان للقضاة مكانة خاصة لدى السلطات الإيطالية، وغالبًا ما كانت تُفرض عليهم مهام تمثيلية حتى في المناسبات السياسية، مثل مشاركتهم في استقبال "موسوليني" خلال زيارته لليبيا، حيث ألقوا كلمات ترحيبية باسمه، بل وأُدرج بعضهم في الوفود المرسلة إلى إيطاليا وقد استُغلت هذه العلاقة الحسنة بين القضاة ورجال الدين من جهة، والسلطات الإيطالية من جهة أخرى، لتنفيذ بعض الإصلاحات ذات الطابع الاجتماعي والديني.[2]

ومن بين أبرز الأمثلة على ذلك، الاجتماع الذي عقده المارشال "بالبو" مع عدد من القضاة والعلماء في سبتمبر 1935م، حيث جرى مناقشة عدة قضايا اجتماعية، وصدر على إثره قرارات عديدة، منها:

- منع زواج البنت قبل بلوغ سن 15 سنة،
- منع المغالاة في المهور والتجهيزات،
- منع الطواف بالجهاز في الشوارع للتباهي،
- منع التبذير في أيام المآتم،
- تحديد عدد ليالي الاحتفالات التي تُقام في الزوايا بمناسبة المولد النبوي، وغيرها من القرارات التي قُدّمت تحت غطاء الإصلاح الاجتماعي.[3]

سعت إيطاليا إلى إظهار حسن نواياها عمليًا تجاه معتقدات المسلمين ومقدساتهم، فأولت الحكومة الإيطالية أهمية خاصة بالمساجد باعتبارها بيوتًا لله تؤدي دورًا دينيًا وتربويًا واجتماعيًا بالغ الأهمية في

[1] حواس غربي ، المرجع السابق ، ص 212.

[2] صلاح الدين حسن السوري ، المرجع السابق ، ص 454.

[3] صلاح الدين حسن السوري ، المرجع السابق ، ص 456.

حياة المسلمين. ولهذا، حرصت السلطات الاستعمارية على الحفاظ على استقلالية هذه المؤسسات ضمن إدارة الأوقاف الإسلامية.[1]

التي أُعيد تنظيمها لتستمر كهيئة مستقلة لها مجلس إدارة خاص بها، وميزانية، وأملاك، ومصادر دخل ، كما استمرت الكتاتيب والزوايا في أداء رسالتها الدينية والتعليمية، رغم طابعها التقليدي، وأسهمت في الحفاظ على اللغة العربية والدين الإسلامي، وهو ما أدى بدوره إلى صيانة الهوية الثقافية والدينية للشعب الليبي، التي تجسدت في أصالته، وعروبته، وإسلامه.[2]

أما عن الطرق الصوفية فقد ميّزت السلطات الاستعمارية بين الطرق ذات التوجه السياسي الفاعل، مثل الطريقة السنوسية، التي لعبت دورًا مركزيًا في تعبئة الجماهير لمواجهة الاحتلال، وبين الطرق الصوفية الأخرى التي ركّزت على الجوانب الروحية والطقوسية. ففي حين تم قمع الطريقة السنوسية بكل عنف، عبر حملات عسكرية وإدارية وقانونية تهدف إلى تصفيتها تنظيمياً وروحياً، عملت إيطاليا على استمالة الطرق الصوفية "المنعزلة" عبر سياسات الإغراء والاحتواء.

وقد شملت هذه السياسة تقديم الامتيازات المادية والمعنوية لشيوخ الطرق الصوفية، كتخصيص إعانات مالية، السماح بإقامة الزوايا، وضمان حرية ممارسة الطقوس، مقابل الولاء للسلطة الاستعمارية أو على الأقل الحياد السياسي. هذا ما مكّن إيطاليا من تحييد جزء كبير من الحقل الديني، بل وتوظيفه كأداة دعائية لترسيخ شرعيتها في أعين السكان. وقد تجلّى هذا التواطؤ بوضوح خلال زيارة موسوليني إلى ليبيا سنة 1937م، حيث نظّمت الطرق الصوفية الموالية كالزاوية العيساوية والرفاعية والعروسيّة استقبالاً رسميًا له، عبّرت فيه عن ولائها لحكمه، في مشهد وظّفته الدعاية الفاشية على نطاق واسع لتأكيد اندماج الليبيين في الإمبراطورية الإيطالية.[3]

---

[1] حواس غربي ، المرجع السابق ، ص 213.

[2] المرجع نفسه ، ص 214.

[3] سالم فرج السويدي ، السياسية الثقافية الإيطالية في ليبيا (1911-1939م) ، مجلة سبها ، ع02 ، ليبيا ، 2013 ، ص ص 86 87 .

ثانيا: سياسة التجنيس :

تجلّت ملامح السياسة الثقافية الإيطالية بوضوح مع قرار ضم الولايات الأربع الواقعة على الساحل الليبي إلى المملكة الإيطالية، وذلك بموجب المرسوم الصادر في 18 أبريل سنة 1938م. وقد تضمّن هذا المرسوم ما عُرف بدستور الليبيين الإيطاليين، الذي نصّ على إمكانية منح الجنسية الخاصة للمواطنين الليبيين المسلمين عند الطلب، ووفق شروط معينة لم تكن صعبة التحقق ، إلا أن هذا الدستور ضمّن نصوصًا صريحة تراعي الفوارق الثقافية والدينية بين الإيطاليين والليبيين، بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما ورد في مواده الأولى والرابعة والخامسة والسابعة. [1]

ومن ناحية أخرى، فقد قيّد القانون منح الجنسية الإيطالية الكاملة ، حيث حظر على الليبيين الحصول عليها حتى في حال الطلب، وهو ما يعكس ازدواجية واضحة في السياسة الاستعمارية فبينما ضمّت إيطاليا الأرض وجعلتها جزءًا من أراضيها الرسمية، أبقت السكان الأصليين في وضع قانوني واجتماعي واقتصادي دونيّ، بل فرضت شكلاً من أشكال الهيمنة القانونية والثقافية، يُثبّت السيطرة الاستعمارية ويمنع الشعب الليبي من الاستفادة من أي تغييرات تنموية أو حقوقية ضمن الدولة الإيطالية.[2]

في منحى آخر، سعى إيتالو بالبو إلى جانب الإجراءات الرامية إلى الاستيعاب الثنائي بين المستوطنين الإيطاليين والسكان الليبيين، إلى توظيف الموارد المخصصة لتحقيق هذا الإدماج وقد عبّر بالبو عن هذا التوجه بعبارات تنمّ عن نبرة استباقية وثناء ذاتي، تعكس رغبته في إظهار نجاح المشروع الاستعماري.[3]

---

[1] صلاح الدين حسن السوري ، المرجع السابق ، ص 490.

[2] المرجع نفسه ، ص 494 .

[3] يونس مصطفى رجب ، سياسة التجنيس و الإستيعاب الفاشية في ليبيا الإيطالية (1934– 1939م) ، معهد أبحاث المغرب العربي المعاصر ، تونس ، 07 أفريل 2024 ، ص 07 .

ففي مؤتمر "فولتا" [1] لم يكتف الحاكم العام لليبيا بالاعتراف بأهمية التعايش السلمي بين السكان الأصليين والمستوطنين الإيطاليين على الأراضي الليبية ، بل أكد كذلك على أن خطوات الإدماج التي تم اتخاذها قد أفضت، وفقًا لتصوره، إلى نتائج ممتازة على الفور ، ويُفهم من هذا التصريح أن الخطاب الإيطالي الرسمي كان يهدف إلى تقديم المشروع الاستعماري في ليبيا على أنه تجربة حضارية ناجحة، تُبرز قدرة الاستعمار على إدارة التنوع ودمج الشعوب تحت مظلة واحدة، في حين أن الواقع الفعلي أظهر أن هذا الإدماج كان شكليًا في أغلبه[2] .

وصفت الدعاية الإيطالية ما عُرف بالجنسية الخاصة بأنها تمثل حلاً وسطًا بين نهجَي الفصل التام والإدماج الكامل، واعتبرتها الصيغة المثلى التي توفق، من جهة، بين متطلبات العزة والكرامة من خلال الاعتراف لليبيين بحقوق مشابهة لتلك التي يتمتع بها المواطنون الإيطاليون، ومن جهة أخرى بين تعاليم الدين الإسلامي عبر ضمان تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الشؤون الشخصية ، ويبدو أن حفاظ إيطاليا على مظاهر الشرعية الدينية لم يكن فقط بدافع احترام العقيدة، بل راعى كذلك انسجام ذلك مع التوجهات العنصرية للفاشية، التي تبنّت سياسة حماية العرق، وهو ما تُرجم بإصدار قوانين تقيّد وتمنع الاختلاط الاجتماعي والسياسي بين الإيطاليين والليبيين، حتى ضمن حدود الجنسية الواحدة[3].

ثالثا: السياسة التعليمية :

شكّل التعليم أحد المرتكزات الأساسية في السياسة الاستعمارية الإيطالية بليبيا منذ احتلالها سنة 1911م، حيث رأت فيه وسيلة فعالة لنشر الفكر والثقافة الإيطالية بين أبناء الشعب الليبي. ومنذ

[1] مؤتمر فولتا 1938م: مؤتمر دعائي نظمه النظام الفاشي لتبرير الاستعمار الإيطالي في إفريقيا، ركّز على تقديم مبررات ثقافية وحضارية للهيمنة الإمبريالية، واستُخدم لتغليف التوسع الاستعماري بطابع أيديولوجي.(أنظر مصطفى رجب ، سياسة التجنيس و الإستيعاب ص 07)

[2] يونس مصطفى رجب ، المرجع السابق ، ص 07 .

[3] صلاح الدين حسن السوري ، المرجع السابق ، ص 491.

الأيام الأولى للسيطرة الاستعمارية، سعت السلطات الإيطالية إلى إعادة تشكيل النظام التعليمي بما يخدم مصالحها الاستعمارية، فأنشأت لجانًا خاصة لصياغة استراتيجيات تعليمية موجّهة.[1]

ورغم هذه الجهود، استمر الأهالي في الاعتماد على الكتاتيب والزوايا والمدارس الملحقة بالمساجد، على غرار ما كان سائدًا في العهد العثماني. كما بادرت السلطات إلى إنشاء بعض المدارس في المناطق التي احتلتها، حيث أقر أحد المسؤولين الإيطاليين بأن تلك المدارس القليلة التي أُنشئت في طرابلس وبعض المراكز الأخرى لم تكن سوى مؤسسات لتعليم الأطفال الإيطاليين وبعض العرب، بهدف إظهار ما سُمي بالاتجاه السلمي في التعليم أمام الليبيين.[2]

وقد خضعت جميع المدارس الابتدائية التي أنشأها الاحتلال لسلطة الإدارة الإيطالية، غير أنها لم تتمكن من تحقيق أهدافها كاملة، ما دفعها إلى إصدار قوانين داعمة لمشروعها، أبرزها إغلاق المدارس الوطنية، وفرض الإشراف الإيطالي الكامل على التعليم في المناطق المحتلة. كما صدر قانون سنة 1917م نصّ على فصل إدارة التعليم عن وزارتي المستعمرات والمعارف، بما يعزز السيطرة المباشرة على القطاع.[3]

لقد كانت هناك بعض المخاوف من قِبل السياسيين والموظفين الإيطاليين من أن يكون نشر التعليم بين العرب أمرًا خطيرًا، إذ قد يستخدمونه كسلاح فكري ضدهم يومًا ما[4] ، ومن بين الذين كانوا يرون وجوب الاهتمام بالتعليم في ليبيا، وُجد اتجاهان يبدو أنهما حازا قصب السبق، فمن جهة كان هناك أولئك الذين يمكن تسميتهم بالقوميين، الذين يرون أن تطبيق برامج المدرسة الإيطالية، لا سيما في تعليم اللغة، سيؤدي إلى طَلْيَنَة الليبيين ، أما الاتجاه الآخر فكان يميل إلى احترام الثقافة المحلية دون إغفال للانتهازية السياسية، واقترحوا تعليمًا يتوافق مع الوسط الإسلامي، فعلى سبيل المثال كان كارلو

---

[1] أحمد جاسم حمزه الطرفي ، التعليم في ليبيا في ظل الاستعمار (1911-1951م). مجلة دراسات إسلامية معاصرة، م 17 ، ع 18، 2017م ، العراق ، ص 327.

[2] سالم فرج السويدي ، المرجع السابق ، ص 91.

[3] أحمد الطرفي ، المرجع نفسه ، ص 328.

[4] كريستي فريديريكو ، التعليم لمسلمي ليبيا إبان العهد الاستعماري ، مجلة كلية الأدب ، تر محمد عثمان ، ع 25 ، ليبيا، 2014م ، ص 321.

ألفونسو نالينو[1] أحد أبرز المستعربين الإيطاليين في تلك الفترة، يؤكد على رفض الاتجاه الداعي إلى الطلينَة ومحاولة القضاء على التراث اللغوي والديني ، وبالنسبة له كان من الضروري أن يكون التعليم الابتدائي باللغة العربية مع إدخال قدرٍ قليل من الإيطالية في الفصول الأخيرة.[2]

بلغ عدد المدارس الإيطالية في طرابلس الغرب عام 1911م سبع مدارس فقط، وكانت مخصصة عادةً لأبناء الإيطاليين أو لأبناء الزعماء والأعيان الموالين للاستعمار، وقد طُبِّق فيها منهج تعليمي يقضي بعدم تدريس التاريخ والجغرافيا الحقيقية للأطفال الليبيين، مع التركيز على تمجيد روما ووصف الفتوحات الإسلامية بأنها شكل من أشكال الاستعمار.[3]

كما يمكن الحديث عن مركز التعليم العسكري العربي الذي افتُتح في سبتمبر سنة 1912م في واحة طرابلس، غير أنّه لم يكن مركزًا حقيقيًا للتعليم العسكري بالمعنى المعروف، بل كان في جوهره مؤسسة اجتماعية تهدف إلى استيعاب العديد من المجموعات المتشرّدة والمتسوّلة من الشباب الليبي الذين لا عائل لهم، وتربيتهم على الشعور بالولاء لإيطاليا، وغرس مفاهيم "الطَّلْيَنة" والحضارة الغربية في نفوسهم. وبحلول سنة 1914م، كان هذا المركز يأوي 122 صبيًّا مسلمًا تتراوح أعمارهم ما بين 10 و15 عامًا، معظمهم من الأيتام أو من الأطفال الذين هجرهم آباؤهم بسبب ظروف الحرب أو الفقر.[4]

إضافةً إلى إنشاء المدرسة الإسلامية التي اعتُبرت من أهم إنجازات تلك الفترة، واستمرت لمدّة غير قصيرة مادّةً للدعاية الفاشية في الداخل والخارج، فقد اقترح إنشاؤها سنة 1915م، إلا أنها لم ترَ النور

---

[1] كارلو ألفونسو نالينو (linoCarlo Alfonso Nal) هو مستشرق إيطالي بارز، وُلد سنة 1872م وتوفي سنة 1938م. يُعد من أبرز الشخصيات العلمية التي وظّفتها إيطاليا الفاشية في مشروعها الاستعماري، خاصة في ليبيا. (أنظر كريستي ، سياسة التعليم الايطالي في ليبيا ص 322)

[2] كريستي فريديريكو ، المرجع نفسه ، ص 322.

[3] بوجلال مسعودة ، المرجع السابق ، ص 07 .

[4] كريستي فريديريكو ،المرجع السابق ، ص 323.

إلا في عهد حاكم ليبيا آنذاك، ركن الزعامة الفاشيستية إيتالو بالبو، حيث أصدر مرسومًا بإنشائها بتاريخ 13 ماي 1935م، وتم افتتاحها رسميًا في جانفي 1936م.

وكان الهدف المعلن من إنشائها هو تخريج علماء دين وأساتذة متخصصين في شتى المعارف والعلوم، يمكنهم تولي وظائف إدارية حكومية، بالإضافة إلى هدف آخر لم يُخفَ، وهو صرف الطلاب الليبيين عن الذهاب إلى مصر لاستكمال دراستهم بالأزهر، حيث كانت هناك إمكانيّة تواصلهم مع الحركات السياسية المعارضة، مما يشكّل تهديدًا للسلطة الاستعمارية الإيطالية.[1]

رابعا: سياسة النفي و التهجير :

انتهجت إيطاليا، منذ احتلالها ليبيا سنة 1911م، سياسة نفي الليبيين خارج بلادهم أثناء المقاومة ضدها، وكان الهدف من هذه السياسة هو الانتقام والقضاء على المقاومة، فضلًا عن محاولة إخماد صوت الحق وخشية إيطاليا من ردود فعل الرأي العام العالمي تجاه الجرائم الوحشية التي ارتكبتها بحق المدنيين الليبيين، والتي لم تمر دون توثيق؛ إذ قام المراسلون الإنجليز والفرنسيون بتغطية هذه الانتهاكات إعلاميًا، ونشرها في صحفهم الصادرة آنذاك.[2]

يُعدّ أول تطبيق فعلي لسياسة النفي التي انتهجتها إيطاليا في ليبيا ما جرى في 23 أكتوبر 1911م، وذلك في أعقاب الهجمات التي شنها المقاومون الليبيون ضد القوات الإيطالية، خاصة في ضواحي طرابلس، والتي أربكت الاحتلال وأظهرت هشاشته في الميدان خشيت السلطات الإيطالية من افتضاح المجازر والإعدامات الجماعية التي نفّذتها بحق المدنيين، فلجأت إلى النفي القسري كوسيلة أنظف في نظر الرأي العام الدولي، وقد بعث رئيس الوزراء الإيطالي "جوليتي" [3]برقية إلى الجنرال

[1] صلاح الدين حسن السوري ، المرجع السابق ، ص 468.

[2] علي يونس علي ، المرجع السابق ، ص 110.

[3] جيوفاني جوليتي (Giovanni Giolitti): سياسي إيطالي بارز (1842م–1928م)، شغل منصب رئيس الوزراء ، حيث قاد حكومة بلاده خلال غزو ليبيا سنة 1911م، في إطار التنافس الإمبريالي الأوروبي على المستعمرات.(أنظر علي يونس ، أساليب الاستعمار الايطالي ص 110)

"كانيفا" يأمره فيها بنفي من سُمّوا بالمتمردين، واقترح في البداية ترحيل نحو 400 شخص إلى الجزر الإيطالية ، على أن يشمل ذلك كل من يُشتبه في دعمه للمجاهدين أو تعاطفه معهم. وقد شكل هذا القرار بداية لمسار طويل من سياسات الإقصاء والعقاب الجماعي التي تبنّاها الاستعمار الإيطالي بهدف إخماد جذوة المقاومة.[1]

كانت طريقة النفي التي اتبعتها إيطاليا في البداية عشوائية تمامًا، حيث لم تفرق بين صبي أو شيخ أو امرأة، ولا بين بريء أو ضعيف، بل شملت حتى المتسولين. لم تكن هناك تهم محددة لهم، نتيجة السرعة الكبيرة التي نفذ بها الترحيل بشكل جماعي. وكان معظم هؤلاء المنفيين من مختلف المدن الليبية، وخصوصًا من المناطق الداخلية الباحثة عن العمل، ولم يكن لهم أي علاقة فعلية بالمقاومة. فقد كان النفي يشمل خليطًا متنوعًا من الناس، بين متسولين وأثرياء، وعمال وتجار، وغيرهم من الفئات الاجتماعية المختلفة.[2]

كما كانت هجرة الليبيين إلى الأقطار المجاورة في عهد الاحتلال الإيطالي نتيجة مباشرة للاضطهاد والظلم الذي تعرض له الشعب الليبي على يد المستعمر الإيطالي. وما نعنيه بهذا التهجير هو التهجير القسري، حيث لم يكن للمهاجرين خيار سوى الفرار بحياتهم ودينهم وأعراضهم. وقد مرت هذه الهجرة بمرحلتين: الأولى امتدت من عام 1911م حتى 1916م، وكانت غالبية المهاجرين فيها من الإداريين والموظفين الذين كانوا من الأتراك، وفضلوا الهجرة بعد توقيع معاهدة أوشي لوزان، بالإضافة إلى سكان السواحل التي استولى عليها الإيطاليون. أما المرحلة الثانية فكانت منذ عام 1922م وحتى عام 1932م، وجاءت نتيجة عزم الإيطاليين على احتلال البلاد بالكامل، لا سيما بعد وصول الحزب الفاشيستي للحكم. ومن بين أبرز القيادات التي تعرضت للنفي والتهجير في تلك الفترة السيد أحمد الشريف[3]، والسيد إدريس السنوسي[1] والسيد سليمان الباروني.[2]

---

[1] المرجع نفسه ، ص 111 .

[2] علي يونس علي ، المرجع السابق ، ص 113.

[3] أحمد الشريف السنوسي (1873م–1933م): قائد وطني ليبي وزعيم الحركة السنوسية بعد المهدي السنوسي، قاد الجهاد ضد الاحتلال الإيطالي في ليبيا ابتداءً من 1911م، (أنظر الطاهر الزاوي ، أعلام ليبيا ص 79)

إن عملية الهجرة خلال فترة الاحتلال الإيطالي تُعد من أبرز العوامل التي ساهمت في إحداث تحوّل عميق في التركيبة السكانية لليبيا، سواء من الناحية العمرية أو النوعية، حيث أثرت بشكل واضح ومباشر على توازن الفئات العمرية داخل المجتمع الليبي، وأدت إلى انخفاض ملحوظ في معدلات النمو السكاني خلال تلك الحقبة، ويُرجح عدد من الباحثين أن عدد المهاجرين الليبيين خلال فترة الاحتلال الإيطالي قد بلغ في أقصى التقديرات نحو 200 ألف شخص من مختلف الأعمار والفئات، وهو رقم يعكس حجم النزيف البشري الذي عانته البلاد نتيجة لسياسات الاستعمار القمعية.[3]

خامسا: الأحوال الصحية :

صاحب الغزو العسكري الإيطالي لليبيا تدهورٌ كبير في الأحوال الصحية للسكان الوطنيين، وذلك نتيجة مباشرة للاضطرابات الأمنية المستمرة وتردي الأوضاع الاقتصادية، خاصة في ظل تراجع القدرة الشرائية للسكان وانتشار سوء التغذية، حيث أصبحت العديد من المواد الغذائية الأساسية شحيحة بشكل كبير وارتفعت أسعارها إلى مستويات باهظة. وقد اضطر الأهالي في ظل هذا الوضع إلى التوجه نحو مراكز التموين التي أنشأتها سلطات الاحتلال بالتعاون مع البلديات، حيث تم تسويق مختلف المواد التي كان مصرف روما يوردها للجيش الإيطالي، إلا أن هذه المواد كما أثبتت التقارير الصحية لم تكن صالحة للاستهلاك البشري، بل شكّلت خطرًا مباشرًا على حياة المدنيين.[4]

---

[1] إدريس السنوسي (1890م–1983م): زعيم ديني وسياسي، خلف أحمد الشريف في قيادة السنوسية سنة 1916م، وتبنى المسار التفاوضي مع إيطاليا، ثم قاد حركة الاستقلال الليبي وأصبح أول ملك للبلاد سنة 1951م حتى أُطيح به سنة 1969م. (أنظر https://www.aljazeera.net/)

[2] المرجع نفسه ، ص 120 .

[3] ليلى علي العاتي ، أثر عمليات الهجرة في ليبيا فترة الإحتلال الإيطالي (1911-1943م) ، مجلة الجامعة ، م02، ع18 ، 2016م ، ماليزيا ، ص136.

[4] نعيمة مصطفى السعطي ، الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في إقليم برقة (1922-1931م)، رسالة ماجستير ، جامعة بن غازي ، ليبيا ، 2018 ، ص 239.

ومن بين الأمثلة الصارخة على ذلك، توزيع خبز منتهي الصلاحية في تلك المراكز، ما أدى إلى تفشي أمراض معوية حادة أودت بحياة العديد من المواطنين. ففي بنغازي وحدها، بلغ عدد الوفيات مع نهاية سنة 1913م نحو 1448 وفاة، منها 648 نتيجة أمراض مرتبطة بسوء التغذية، بينما سُجلت في درنة حوالي 100 وفاة، وفي بنغازي أيضًا نحو 196 وفاة جديدة بسبب تدهور الوضع الصحي، ما يعكس حجم الكارثة التي خلّفها الاستعمار على المستوى الإنساني.[1]

وفي سنة 1917م، وبغرض تحقيق اختراق داخل البنية القبلية الليبية، بدأت الإدارة الاستعمارية في تقديم بعض الخدمات الاجتماعية المحدودة في المناطق الخاضعة للإدارة المحلية بقيادة إدريس السنوسي، حيث استُخدمت تلك الخدمات كوسيلة من وسائل التغلغل الناعم لدفع السكان نحو التعايش مع الاحتلال والاستسلام للأمر الواقع، وفي هذا السياق تم تطوير بعض المراكز الصحية لتؤدي دورًا وظيفيًا في هذا الإطار، من أبرزها المستشفى الحكومي الذي كان قد تأسس في العهد العثماني، وشهد توسعة نسبية سمحت له باستيعاب أعداد أكبر من المرضى، لكنه ظل رغم ذلك قاصرًا عن تلبية الحاجات الصحية الفعلية للسكان في ظل ما فرضه الاحتلال من معاناة وقهر.[2]

خلاصة الفصل :

بعد احتلالها لليبيا سنة 1911م، واجهت إيطاليا مقاومة عنيفة حالت دون فرض سيطرتها الفعلية، مما دفعها إلى انتهاج سياسة استعمارية شاملة ذات أبعاد إدارية وعسكرية واقتصادية وثقافية

[1] نعيمة مصطفى السعطي ، المرجع السابق ، ص 240 .

[2] المرجع نفسه ، ص 245 .

واجتماعية. ففي البداية، اعتمدت على الحكم العسكري اللامركزي، إلى أن جاء العهد الفاشي سنة 1922م الذي رسّخ الإدارة المباشرة وأخضع البلاد لنظام إداري إيطالي صارم، بلغ ذروته سنة 1939م حين اعتُبرت ليبيا جزءًا من التراب الإيطالي.

عسكريًا، وظّفت إيطاليا العنف الممنهج، فشنّت حملات تطهير ضد المقاومة، خصوصًا في برقة، حيث استُخدمت الأسلاك الشائكة والمعتقلات الجماعية، وانتهى الأمر بإعدام عمر المختار سنة 1931م. أما اقتصاديًا، فقد انصبت الجهود على خدمة المستوطنين الإيطاليين من خلال مشاريع استيطانية بدأت منذ 1932م، فيما همّشت السكان الأصليين وأجبرتهم على العمل القسري.

ثقافيًا، سعت إيطاليا إلى طمس الهوية الليبية عبر محاربة التعليم العربي والديني، وتشجيع التعلّم بالإيطالية ونشر الثقافة الفاشية، ضمن سياسة تغريب ممنهجة، كما مارست سياسة "فرق تسد" اجتماعيًا، بتأجيج الصراعات القبلية والطائفية لتفكيك الجبهة الداخلية. واستمرت هذه السياسات إلى غاية دخول الحلفاء سنة 1943م، ما أنهى الحقبة الإيطالية التي امتدت لأكثر من ثلاثة عقود اتسمت بالقمع والتهميش والاستيطان.

الفصل الثالث:

مقارنة تحليلية بين السياسة الفرنسية في الجزائر والسياسة الإيطالية في ليبيا

المبحث الأول : أوجه التشابه بين السياستين.

المبحث الثاني : أوجه الإختلاف بين السياستين.

تمهيد:

تتشابه السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والإيطالية في ليبيا من حيث السعي إلى السيطرة الكاملة على الأرض والإنسان، وفرض الهيمنة الثقافية والقانونية عبر آليات متنوعة، من بينها التفكيك التدريجي للبُنى التقليدية، ومحاولة دمج السكان الأصليين ضمن نموذج الدولة الأوروبية. ومع ذلك، تختلف التجربتان في الأسلوب والحدة؛ إذ اعتمدت فرنسا سياسة إدماج تدريجي مشروط بالجنسية والتجريد من الوضع الشخصي، بينما انتهجت إيطاليا نهجًا أكثر عنفًا، ركّز على الاستيطان القسري والإبادة الرمزية، مع احتفاظ نسبي بالوضع الشخصي كوسيلة تهدئة. كما أن فرنسا حاولت إضفاء طابع قانوني ومؤسساتي أكثر انتظامًا، بينما تميزت السياسة الإيطالية بتقلبات حادة بين التساهل والتشدد، وفقًا للظروف السياسية الداخلية والخارجية.

المبحث الأول : أوجه التشابه بين السياستين

أولا: أسباب و دوافع الإحتلال

تُظهر السياسة الاستعمارية لكل من فرنسا في الجزائر وإيطاليا في ليبيا تقاربًا كبيرًا في الدوافع والآليات التي مهدت للغزو، حيث استغلّ الطرفان حالة الوهن التي كانت تعاني منها الدولة العثمانية في كلا الإيالتين[1] ، لقد تحركت فرنسا وإيطاليا تحت ذرائع متعددة تتقاطع في كونها سياسية الطابع، تستند إلى تبريرات معلنة وأخرى مستترة. فقد وظّفت فرنسا، من جهة، مسألة القرصنة البحرية كغطاء للتدخل منذ زمن لويس التاسع، كما تبنّت لاحقًا خطابًا يستند إلى الامتيازات الأوروبية، ومنها حق صيد المرجان في السواحل الشرقية للجزائر، لتبرير تواجدها ونفوذها في المنطقة [2] ، وبنفس المنطق، تحجّجت إيطاليا في ليبيا بضرورة حماية السكان من سوء الإدارة العثمانية واستغلال النقمة المحلية ضد سياسة الدولة العثمانية.[3]

كما تشابهت القوتان الاستعماريتان في استغلال الاضطرابات الداخلية للدولة المركزية فقد وجدت فرنسا في التوتر الداخلي الفرنسي وسيلة لطرح الاحتلال كحل لإلهاء الشعب وصرف نظر الجيش عن الانقلاب[4]، بينما استثمرت إيطاليا في ضعف النظام الإداري العثماني في طرابلس، حيث تعاقب على حكمها أكثر من ثلاثين والياً في أقل من ثمانين سنة، دون أي استقرار يذكر[5].

[1] مبارك شودار،المرجع السابق ،ص225

[2] عمار هلال ، مرجع سابق ، ص 36.

[3] علي أحمد خليفة ، المرجع السابق ، ص242.

[4] رامي سيدي محمد، المرجع السابق ، ص181.

[5] نبيل لزعر ، المرجع السابق ، ص 23.

إضافة إلى ذلك، اعتمد الطرفان على دبلوماسية استباقية قبل الهجوم العسكري فعينت فرنسا "بيار دوفال" قنصلاً لها وأعلنت استعدادها لتسوية الديون[1]، بينما حصلت إيطاليا على تطمينات من "حقي باشا" السفير العثماني بروما، بعدم وجود نية دفاع جدية عن ليبيا[2]وتكشف هذه المعطيات عن أسلوب مشترك يقوم على التمهيد السياسي والدبلوماسي، قبل اللجوء إلى التدخل العسكري المباشر.

اعتمدت كل من فرنسا وإيطاليا على سياسات تمهيدية متشابهة لتسهيل عملية الاحتلال، اتخذت طابعًا اقتصاديًا وثقافيًا واستخباراتيًا، فقد بدأت فرنسا منذ القرن السادس عشر في التغلغل الاقتصادي داخل الجزائر، من خلال تأسيس شركة "لانش" لاستغلال المرجان بموافقة الدولة العثمانية[3]، وهي سابقة تؤكد أن المصالح الفرنسية سبقت الاحتلال بأكثر من قرنين، ما يُظهر استراتيجية طويلة الأمد في التحضير للسيطرة ، وبالمثل اعتمدت إيطاليا سياسة مشابهة في ليبيا تمثلت في النشاطات الاقتصادية والثقافية والدينية المغلفة بطابع إنساني، كإنشاء بنك روما سنة 1907م دون إذن عثماني، وتأسيس مدارس وملاجئ تحت غطاء العمل الخيري، بينما كانت تخفي جواسيسها وممهداتها الاستعمارية.[4]

كما استغل الطرفان التراخي العثماني ، إذ استفادت فرنسا من الأزمة الدبلوماسية حول ديون الحبوب وتوظيفها كذريعة مباشرة للتدخل[5]، في حين أن إيطاليا اختلقت ذرائع إنسانية وثقافية لتبرير تدخلها، مستندة إلى معلومات دقيقة وفّرتها بعثات استكشافية مثل رحلة بوتشيني سنة 1895م [6] ، وبذلك،

[1] رامي سيدي محمد، المرجع السابق ، ص181.
[2] نبيل لزعر ، المرجع السابق ، ص 25 .
[3] صالح فركوس ، مرجع سابق ، ص 179.
[4] عمر جفال ، المرجع السابق ، ص 171.
[5] حمدان خوجة ، مصدر سابق ، ص 142.
[6] عمر جفال ،المرجع السابق ، ص 174.

يتضح أن الطرفين اعتمدا على التغلغل التدريجي الناعم قبل الانتقال إلى الحسم العسكري، ما يعكس وحدة في الرؤية الاستعمارية رغم اختلاف الأدوات الظاهرة.

ثانيا: مجريات الحملتين الإستعمارية :

أظهرت الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر والإيطالية على ليبيا تشابهًا كبيرًا في مراحلها التمهيدية والعسكرية، من حيث توظيف الذرائع الدبلوماسية لتبرير التدخل، وفرض واقع عسكري سريع لشل الدفاعات المحلية، ففرنسا بدأت حملتها بعد حادثة المروحة، واستبقتها بفرض حصار بحري شامل دام ثلاث سنوات، بهدف إنهاك الجزائر اقتصاديًا وعزلها دبلوماسيًا[1]، وعلى المنوال نفسه وجّهت إيطاليا إنذارًا رسميًا إلى الدولة العثمانية تضمن مطالب غير واقعية، وحين رُفض سارعت إلى تنفيذ هجوم بحري شمل طرابلس وطبرق، مستغلة ضعف الحامية العثمانية.[2]

كما اتفقت القوتان في استغلال عنصر المباغتة والضعف الدفاعي فالفرنسيون اختاروا سيدي فرج كنقطة إنزال في ظل غياب الأسطول الجزائري[3]، والإيطاليون استهدفوا طبرق أولًا لتحييد أي تدخل بريطاني محتمل، ثم نزلوا إلى طرابلس وسط انسحاب تكتيكي للقوات العثمانية[4] ، أيضًا سعى الطرفان إلى كسب الرأي العام عبر ترويج فكرة التحرير، إذ حملت فرنسا معها بعض رجال الثقافة والصحفيين[5]، بينما وزعت إيطاليا مناشير تهنئ الليبيين بتحررهم من الظلم العثماني[6]، ما يعكس وحدة المنطق الاستعماري في تبرير الغزو باسم التقدم والمدنية.

ثالثا: السياسة العسكرية و الإدارية

[1] عمار هلال ، مرجع سابق ، ص 45.
[2] حواس غربي ،المرجع السابق ، ص 174.
[3] حمدان خوجة ، مصدر سابق ، ص149.
[4] عمر جفال ،المرجع السابق ، ص 175.
[5] أرزقي شويتام ، مرجع سابق،ص 201.
[6] عمر جفال ،المرجع نفسه ، ص 176.

1- عسكريا :

رغم اختلاف السياقين الزمني والسياسي لاحتلال كل من الجزائر وليبيا، إلا أن السياسة الاستعمارية التي تبنّتها فرنسا في الجزائر منذ 1830م، وإيطاليا في ليبيا منذ 1911م، تُظهر قدرًا كبيرًا من التشابه في الأهداف والوسائل، سواء من حيث أدوات الهيمنة العسكرية، أو أساليب التنظيم الإداري، أو من حيث الغاية الكبرى التي تمثّلت في السيطرة المطلقة على الأرض والسكان وتجريدهم من أي سيادة حقيقية.

وقد اعتمد كلا النموذجين الفرنسي والإيطالي على الجيش كأداة مركزية في تأسيس وتثبيت الحكم الاستعماري، وهو ما تجسّد منذ اللحظات الأولى للاحتلال ، ففرنسا أنزلت جيشها في سيدي فرج سنة 1830م بقوة منظمة وقيادة مركزية ممثلة في الجنرال دي بورمون[1]، ثم توسعت تدريجيًا بالاعتماد على حملة عسكرية شاملة ضد القبائل والمدن، مع تأسيس تشكيلات عسكرية استعمارية خاصة، أبرزها فرقة الزواف 1830م، وفرقة القناصة الأهلية 1838م، التي تشكلت من متعاونين محليين لتسهيل ضبط المقاومة.[2]

كما مارست فرنسا في مراحل لاحقة، سياسة الاستنزاف العسكري للمجتمع الجزائري، حيث فرضت قانون التجنيد الإجباري سنة 1912م، ودفعت عشرات الآلاف من الجزائريين للمشاركة في حروب لا تعنيهم كالحرب العالمية الأولى، دون أن تعترف بهم كمواطنين متساوي.[3]

أما إيطاليا فرغم أنها جاءت في فترة متأخرة، فقد انتهجت سياسة عسكرية لا تقل شراسة عن فرنسا ، إذ فرضت إيطاليا منذ الأيام الأولى غطاءً عسكريًا مكثفًا على مدن الساحل الليبي (طرابلس، بنغازي)، واستخدمت القصف البحري والمدفعي لإنهاك السكان[4] ، وحين وجدت نفسها عاجزة عن التوغّل في الداخل، لجأت إلى سياسة الأرض المحروقة، وأنشأت محاكم عسكرية متنقلة بالطائرات كما

[1] حمدان خوجة ، مصدر سابق ، ص149.

[2] وليد بوشو ، مرجع سابق، ص 641.

[3] بشير بلاح ،المرجع سابق، ص 237.

[4] أرزقي شويتام ، مرجع سابق،ص 199.

في محكمة الطائرة سنة 1930م، وارتكبت مجازر جماعية راح ضحيتها آلاف المدنيين، كان هدفها كسر شوكة المقاومة وليس فقط حفظ النظام ، بل إنها أنشأت أكثر من 16 معتقلًا ومخيمًا جماعيًا، أبرزها معتقل العقيلة.[1]

2- إداريا :

في المجال الإداري تبنّت كل من فرنسا وإيطاليا نموذجًا استعماريًا مركزيًا يقوم على مزج الحكم العسكري بالإدارة المدنية الصورية، بغية إحكام السيطرة وتقييد المشاركة السياسية للسكان الأصليين، ففي الجزائر أنشأت فرنسا منذ 1834م منصب الحاكم العام، الذي جمع تحت سلطته الصلاحيات السياسية والعسكرية والمالية والإدارية، وكان خاضعًا مباشرة لوزير الحربية الفرنسي[2]، كما دعمت فرنسا هذه الهيكلة بإنشاء ما عُرف بالمكاتب العربية، وهي أجهزة استخباراتية تقوم بالوساطة مع زعماء القبائل، وتمارس نوعًا من الهيمنة غير المباشرة، باستخدام المترجمين والمرتزقة المحليين ، وتم لاحقًا تقسيم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات (الجزائر، وهران، قسنطينة)، ثم أعلنت فرنسا في دستور 1848م أن الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي[3]، في محاولة لإضفاء الشرعية على استعمارها وإقصاء الجزائريين من أي تمثيل فعلي.

أما إيطاليا فقد سلكت نفس المسار، حيث أنشأت بعد معاهدة أوشي-لوزان (1912م) نظامًا إداريًا يقوم على تعيين حكام إيطاليين على ولايتي طرابلس وبرقة، يتمتعون بصلاحيات تنفيذية وتشريعية، ويحكمون بإشراف مركزي من وزارة المستعمرات في روما[4]

[1] بوجلال مسعودة ،المرجع السابق، ص 02 .

[2] وليد بوشو ، مرجع سابق، ص 640.

[3] ابو بكر الصديق حميدي ، مرجع سابق ، ص ص 14 15 .

[4] حواس غربي ، المرجع السابق ، ص 187 .

وفي سنة 1934م، وبعد استشهاد عمر المختار والقضاء على المقاومة في برقة، أصدرت إيطاليا ما سُمي بالقانون الأساسي، الذي وحّد ليبيا إداريًا تحت اسم ليبيا الإيطالية، وعينت حاكمًا عامًا يتمتع بصلاحيات شاملة في الشؤون السياسية والعسكرية، دون إشراك الليبيين في أي قرار سيادي[1] ، وقد تميز هذا النموذج بالتسلط التام ، وبضعف أي تمثيل أو تنظيم إداري محلي حقيقي، رغم تأسيس المجالس المحلية الشكلية.

تشابه النموذجان كذلك في إرساء نظم قانونية تمييزية بين السكان الأصليين والمستوطنين الأوروبيين ، فقد سنّت فرنسا في الجزائر قانون الأهالي سنة 1881م، الذي يفرض على المسلمين عقوبات تأديبية دون محاكمات عادلة، لمخالفات بسيطة كالسفر دون رخصة أو عدم تحية المسؤول الفرنسي ، كما صدر مرسوم كريميو سنة 1870م، الذي منح اليهود الجزائريين الجنسية الفرنسية كاملة مستثنيًا المسلمين، ما أسّس لانقسام مجتمعي ، وبهذا تحوّل القانون إلى أداة استعمارية تكرّس التمايز العرقي وتُعيد إنتاج الهيمنة باسم القانون.[2]

وبالمثل أنشأت إيطاليا في ليبيا نظامًا قانونيًا قائمًا على التمييز العرقي، حيث كانت المحاكم العسكرية هي المرجع للفصل في قضايا السكان المحليين،الذين كانوا يُحاكمون بالإعدام أو يُنفون إلى الجزر [3]، كما أن القانون الأساسي لسنة 1934م سمح بمنح الجنسية الإيطالية للبعض من الليبيين بشروط انتقائية، دون أن يقرّ بمبدأ المساواة، بل كانت الغاية من ذلك خلق طبقة موالية للنظام الفاشي، إضافة إلى ذلك مارست إيطاليا سياسة الإقصاء الرمزي، إذ لم تُدرج أي تمثيل ليبي حقيقي في مؤسساتها الإدارية أو التشريعية، حتى صارت الإدارة كلها قائمة على جهاز معزول عن المجتمع.[4]

رابعا: السياسة الإقتصادية

[1] علي يونس علي ، المرجع السابق ، ص 193.

[2] بشير بلاح ، المرجع سابق، ص ص 232 233.

[3] علي يونس علي ، المرجع السابق ، ص 110.

[4] صلاح الدين حسن السوري ، المرجع السابق ، ص 490.

تكشف دراسة السياسة الاقتصادية التي انتهجتها كل من فرنسا في الجزائر وإيطاليا في ليبيا عن تشابه عميق في الأهداف والآليات التي اعتمدها المستعمران للسيطرة على الثروات وتحويل البنية الاقتصادية في المستعمرتين لصالحها ، وتلتقي التجربتان في كون المشروع الاستعماري لم يكن مجرد احتلال عسكري أو سياسي، بل كان أيضًا مشروعًا اقتصاديًا شاملًا يهدف إلى نهب الموارد الطبيعية، وتكريس التبعية الاقتصادية للأسواق الفرنسية والإيطالية.

أولى نقاط التشابه تكمن في الاستحواذ على الأرض الزراعية وتسهيل الاستيطان الفلاحي الأوروبي ، فقد عمدت فرنسا في الجزائر إلى نزع ملكية الأراضي الخصبة من السكان الأصليين، وتحويلها إلى المعمّرين الفرنسيين في إطار سياسة تشريعية واضحة تهدف إلى خلق قاعدة إنتاج زراعي موجّه للتصدير، خاصة الحبوب والكروم [1] ، واتبعت إيطاليا السياسة نفسها في ليبيا، حيث صادرت أراضي القبائل الليبية ومنحتها للمهاجرين الإيطاليين الذين تم تشجيعهم على الاستقرار[2]، خصوصًا بعد سنة 1934م، مع إنشاء مؤسسة التعمير التي كانت تدير مساحات زراعية واسعة لصالح المستوطنين وتُسهّل الاستيطان المنظم من خلال مشاريع فلاحية ممولة من الدولة[3]

كذلك تشابه الطرفان في استخدام الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية كأداة للسيطرة على الاقتصاد المحلي ، ففي الجزائر وُظفت البنوك والشركات التجارية الفرنسية الكبرى في إقراض الفلاحين المحليين أو ربطهم بنظام إنتاج يخدم فرنسا[4]، وهي سياسة كررتها إيطاليا في ليبيا من خلال بنك روما الذي فتح

[1] سلوى لهلالي ، المرجع السابق ، ص 02 .

[2] محمد مصطفى الشركسي ،المرجع السابق، ص 68 .

[3] هادي المعموري و أشرف حسن ، المرجع السابق ،ص 657.

[4] سلوى لهلالي ، المرجع سابق ، ص03 .

فروعًا له في طرابلس وبنغازي، وبدأ بتقديم قروض للفلاحين الليبيين، ثم مصادرة أراضيهم عند عجزهم عن السداد، ليُحوَّل الاقتصاد المحلي تدريجيًا إلى خدمة مصالح الشركات والمزارع الإيطالية.[1]

ومن أوجه التشابه الأخرى أن كلا الاستعمارين سعى إلى ربط اقتصاد المستعمرة بشكل كامل بالاقتصاد الأوروبي ، ففي الجزائر تم تحويل البلاد إلى سوق للمنتجات الفرنسية ومنطقة لتصدير المواد الأولية[2]، دون السماح بقيام صناعات محلية مستقلة ، واتبعت إيطاليا نفس السياسة في ليبيا، حيث أُنشئت بعض الوحدات الإنتاجية المرتبطة باحتياجات الاقتصاد الإيطالي، مثل مصانع الزيوت والورق[3]، لكنها كانت مشاريع صغيرة الحجم هدفها تعزيز الاكتفاء الذاتي للمستوطنين وليس التنمية المحلية، كما تركزت حركة التبادل التجاري عبر الموانئ التي يسيطر عليها الأوروبيون، وتم توجيه المنتجات الزراعية (كالصوف والحبوب والحلفاء) إلى التصدير نحو إيطاليا دون السماح للسكان المحليين بالاستفادة منها.[4]

ومن الوسائل المشتركة أيضًا الضرائب الجائرة التي فُرضت على الأهالي لدعم الميزانيات الاستعمارية وتمويل مشاريع المعمّرين. ففي الجزائر، كما في ليبيا، كانت الضرائب أداة مزدوجة فهي تُنهك السكان اقتصاديًا وتمنع تراكم رأس المال المحلي، وفي الوقت ذاته تُمول الإدارات والمشاريع التي تخدم المستعمر فقط ،وبهذا صار الأهالي يُموّلون قسرًا نظامًا اقتصاديًا يقصيهم ويهمّشهم.[5]

و فقد استخدم الطرفان الإعلام والصحافة والبرامج التعليمية لترسيخ فكرة الدور الحضاري للمستعمر، وتصوير التنمية الاقتصادية كهدية أوروبية ففي ليبيا على سبيل المثال، أنشأ المستوطنون صحفًا ناطقة

[1] عمر جفال ، المرجع السابق ، ص 171.
[2] سلوى لهلالي ، المرجع نفسه، ص 04 .
[3] نيكولاي بروشين ،المرجع السابق ، ص 271.
[4] محمد مصطفى الشركسي ، المرجع السابق ، ص 30
[5] محمد مصطفى الشركسي ، المرجع نفسه، ص 46.

بالإيطالية مثل طرابلس وصدى طرابلس لتسويق مشاريعهم الاقتصادية وتبرير استغلالهم للأراضي[1] ، وهذا له نظير في التجربة الفرنسية، التي رافقت سياسات الاستيطان الزراعي بحملات إعلامية لتبرير احتلال الأرض بحجة تحديث الزراعة ونشر التمدن.[2]

إن أوجه التشابه هذه لا تعكس مجرد تكرار في السياسات، بل تكشف عن جوهر الرؤية الاستعمارية الأوروبية التي ترى في المستعمرات مجرد فضاءات اقتصادية لاستنزاف الموارد وخدمة مصالحها ، ولذا فإن السياسات الاقتصادية لكل من فرنسا وإيطاليا لم تكن منعزلة عن الأهداف السياسية والعسكرية، بل كانت أحد الأعمدة التي قامت عليها منظومة السيطرة الاستعمارية.

خامسا: السياسة الإجتماعية و الثقافية :

اتجهت السياسات الاجتماعية والثقافية لكل من فرنسا في الجزائر وإيطاليا في ليبيا نحو تفكيك الهوية الإسلامية للشعب، وتكريس السيطرة الاستعمارية عبر أدوات ناعمة وقسرية في آن واحد ، ويبرز هذا التشابه في عدة محاور، أهمها استهداف الدين، التعليم، واللغة.

فعلى المستوى الديني سعت فرنسا إلى إضعاف المؤسسة الإسلامية عبر مصادرة المساجد وتحويلها إلى كنائس أو ثكنات أو مستودعات، كما حدث في قسنطينة حيث لم يبقَ سوى 13 مسجدًا من أصل 75 بعد الاحتلال [3] ،واتبعت إيطاليا سياسة أكثر ليونة ظاهريًا لكنها تهدف لنفس الغرض، إذ حافظت على الشكل التقليدي للمؤسسات الدينية كالكتاتيب والزوايا، لكنها أفرغتها من مضمونها تدريجيًا، وأحاطت بالأوقاف الدينية بقوانين تنظيمية تبقيها تحت رقابتها ، كما استخدمت إيطاليا

[1] عمر جفال ، المرجع السابق، ص 172 .

[2] سلوى لهلالي ، المرجع السابق ، ص05 .

[3] فتح الدين بن أزواو،المرجع السابق ، ص 280 .

الدين وسيلة لاختراق المجتمع، مثل إعلان موسوليني نفسه حامل لواء الإسلام خلال زيارته سنة 1937م، في محاولة لإظهار تعاطف زائف مع العقيدة الإسلامية بغرض كسب الولاء.[1]

أما في ميدان التعليم، فقد تقاطعت فرنسا وإيطاليا في محاربة التعليم العربي الإسلامي واستبداله بتعليم مفرنَس أو مُطيلَن، ففرنسا أغلقت الكتاتيب والمدارس الإسلامية، وفرضت قوانين تمنع فتح مدارس عربية إلا بترخيص، بشرط أن يكون صاحب المدرسة مواليًا لها، وألا يتجاوز التلاميذ العدد المشروط.[2]

أما إيطاليا فقد أنشأت مدارس ابتدائية قليلة خُصصت لأبناء الأعيان الموالين والمستعمرين، وطبقت مناهج تُمجّد روما وتصف الإسلام بشكل من أشكال الاستعمار ، كما فتحت مركز التعليم العربي العسكري بطرابلس، الذي استهدف المتشردين والأيتام، لغرس مفاهيم الطَّلْيَنة والانتماء للحضارة الغربية[3]

أما على المستوى اللغوي والثقافي، فقد أجمعت كل من فرنسا وإيطاليا على محاربة اللغة العربية بوصفها حاملة للهوية، وسعتا إلى فرض لغتهما القومية بوسائل إدارية وتعليمية ، ففرنسا منعت تدريس العربية، وفرضت الفرنسية لغة رسمية في القضاء والتعليم[4]، حتى اعتُبر فتح مدرسة عربية أصعب من فتح حانة ، في حين حاربت إيطاليا العربية عبر تقييد استخدامها في المدارس، وأكدت على تعليم اللغة الإيطالية، خصوصًا في المناطق الحضرية، ما كان له الأثر في انتشار الأمية والتهميش الثقافي.[5]

كما انتهج كلا الطرفين سياسة النفي ، إذ أن فرنسا إستخدمت هذا الأسلوب لإقتلاع الإنسان من جذوره ومحو آثاره و إخراجه من بلده ، حيث نفت فرنسا عند دخولها الجزائر سنة 1830م أكثر

[1] صلاح الدين حسن السوري ، المرجع السابق ، ص 491.
[2] بشير بلاح ، المرجع سابق، ص 271.
[3] بوجلال مسعودة ، المرجع السابق ، ص 07 .
[4] بشكر فاتن ، المرجع سابق، ص 43.
[5] كريستي فريديريكو ، المرجع نفسه ، ص 321.

من 1500 فرد دفعة واحدة ، ولم يختلف الأمر بالنسبة لإيطاليا ، فقد استخدمت نفس الأسلوب وقامت بنفي أكثر من 595 مواطن دفعة واحدة سنة 1911م.[1]

المبحث الثاني : أوجه الإختلاف بين السياستين

أولا: أسباب و دوافع الإحتلال

رغم التشابه العام فإن السياسة الاستعمارية لكل من فرنسا في الجزائر وإيطاليا في ليبيا تميزت باختلافات عميقة في التفاصيل والظروف التي واكبت كل تجربة ، فقد كانت لفرنسا دوافع توسعية عميقة الجذور تاريخيًا، تعود إلى العصور الوسطى، كما هو الحال مع مشروع لويس التاسع [2]، وتواصلت في شكل اتفاقيات تجارية وامتيازات بحرية ضمن إطار نفوذ عثماني هش ، كما واجهت فرنسا شركاءها العثمانيين بتصعيد مستمر عندما خالفت شركة "لينش" الاتفاقيات في القالة وعنابة، ما زاد من توتر العلاقات وساهم في دفع فرنسا إلى التحرك عسكريًا بحجج الدفاع عن المصالح الفرنسية[3]، بينما اتخذت إيطاليا مسارًا مختلفًا، إذ لم تكن تربطها بليبيا سوابق عميقة أو امتيازات تاريخية، بل جاءت اندفاعتها بدافع اقتناص الفرصة السياسية التي أتاحها تفكك الإدارة العثمانية وسخط السكان المحليين من سياسات التتريك .[4]

ومن الناحية الإدارية، واجهت فرنسا كيانًا سياسيًا بحريًا قويًا، كان يتمتع بقوة عسكرية ونشاط بحري واسع، ما فرض عليها تبريرًا سياسيًا ودوليًا أكبر، خاصة أمام الدول الأوروبية المناوئة لها [5] ، بينما وجدت إيطاليا في ليبيا فراغًا إداريًا وأمنيًا واضحًا، مع غياب تحصينات حقيقية للسواحل، وحامية عسكرية ضعيفة تعتمد على بنادق قديمة لم تُستبدل.[6]

---

[1] حميده عميراوي ، آليات الإستعمار الإستيطاني الأوروبي في الجزائر و ليبيا ، جامعة الأمير عبد القادر ، ماي 2008م ، قسنطينة ، ص 166.

[2] عمار هلال ، مرجع سابق ، ص 36.

[3] صالح فركوس ، المرجع السابق ،ص174.

[4] علي أحمد خليفة ، المرجع السابق ، ص242.

[5] رامي سيدي محمد، المرجع السابق ، ص181.

[6] نبيل لزعر ، المرجع السابق ، ص 24 .

كما أن فرنسا هدفت إلى استعادة الهيبة القارية الأوروبية عبر عملية احتلال واسعة، بعد العزلة التي فرضتها عليها الدول الأوروبية و بعض الدول الكبرى مثل روسيا وبروسيا[1]، في حين سعت إيطاليا إلى تأسيس مستعمرة أولى تعزز طموحها الإمبراطوري الوليد، دون الحاجة إلى تبريرات دولية ثقيلة، مستفيدة من تواطؤ أو استخفاف عثماني واضح بحجم الخطر الإيطالي[2] ، وهكذا، فإن الفرق الأساس يكمن في السياق التاريخي وطبيعة العلاقة السابقة مع المنطقة، حيث اتسمت السياسة الفرنسية بالتدرج والحسابات الدولية الدقيقة، بينما جاءت السياسة الإيطالية مباغتة وفراغية، تستند إلى انهيار داخلي وتراخٍ عثماني واضح.

إن الاختلاف في الوسائل والمبررات بين فرنسا في الجزائر وإيطاليا في ليبيا كان واضحًا ، فقد اعتمدت فرنسا على مبررات اقتصادية مباشرة ومكشوفة، انطلاقًا من مصالح الطبقة البرجوازية الصناعية، ووضوح الحاجة إلى مستعمرة تستوعب الفائض السكاني وتُغذّي السوق الفرنسية بالمواد الأولية[3]، مثل الحبوب والقمح بينما فضّلت إيطاليا، نظرًا لحداثة تجربتها الاستعمارية، انتهاج مقاربة أكثر دهاءً ومراوغة، فركّزت على نشر الثقافة واللغة وربط الأهالي بثقافة "الوطن الأم"، من خلال الصحف والمدارس والمصانع، ومحاولة طمس الهوية الإسلامية[4]، وهو ما لم يكن بنفس الدرجة في الحالة الفرنسية عند انطلاق الاحتلال.

كما أن فرنسا دخلت الجزائر بقوة السلاح مباشرة بعد حادثة المروحة سنة 1827م، مستخدمة الذريعة الدبلوماسية كغطاء للتدخل العسكري [5]، بينما اعتمدت إيطاليا على سياسة التغلغل السلمي ، قبل أن تشرع في الغزو سنة 1911م، بعد أن هيّأت الرأي العام، ومهّدت لاحتلال سهل من

[1] رامي سيدي محمد، المرجع السابق ، ص181.
[2] نبيل لزعر ، المرجع السابق ، ص 25 .
[3] صالح فركوس ، مرجع سابق ، ص 179.
[4] عمر جفال ، المرجع السابق ، ص 172.
[5] أرزقي شويتام ، المرجع السابق ،ص123.

خلال بنك روما الذي سيطر على قطاعات حيوية[1]، ويُظهر هذا أن فرنسا كانت أكثر صراحة وعدوانية في أطماعها، في حين اعتمدت إيطاليا على الاستعمار الزاحف والمتخفي، ما يعكس اختلافًا في النهج الاستعماري وفي الممارسة الفعلية لكل من القوتين.

ثانيا: مجريات الحملتين الإستعمارية

إن الاختلافات الجوهرية في مجريات الحملة تكشف عن تباين واضح في الخبرة والتكتيك والسياسات المعتمدة، فقد تميزت الحملة الفرنسية ببطء نسبي في تنفيذ الغزو، إذ سبقتها ثلاث سنوات من الحصار الفعلي، بينما جاءت الحملة الإيطالية سريعة وخاطفة، إذ لم تمضِ أيام معدودة بين الإنذار والقصف والإنزال، في ظل غياب أي استعداد عسكري عثماني جاد، كما اعتمدت فرنسا على حملة برية مكثفة بدأت من الساحل نحو الداخل، تخللتها معارك مضادة مثل اسطوالي وسيدي خلف[2]أما إيطاليا فرغم إنزالها آلاف الجنود، بقيت محاصرة في المدن الساحلية لأشهر، ولم تستطع التقدم نحو الداخل إلا بعد ارتكاب مجازر لترهيب الأهالي.[3]

ومن جهة سعت فرنسا إلى تسوية سريعة بمعاهدة استسلام يوم 5 جويلية 1830م[4]، بينما لجأت إيطاليا إلى القمع والمذابح الجماعية[5]، في محاولة لكسر روح المقاومة، ما يعكس اختلافًا في طبيعة الاحتلال ، فرنسا دخلت كقوة سياسية منظمة، أما إيطاليا فدخلت كقوة عنيفة إستعمارية وعديمة الخبرة.

[1] عمر جفال ،المرجع السابق ، ص 174.
[2] أرزقي شويتام ، المرجع نفسه ، ص 200.
[3] عمر جفال ،المرجع نفسه ، ص 175.
[4] أرزقي شويتام ، مرجع سابق،ص 201.
[5] عمر جفال ،المرجع السابق ، ص 176.

ثالثا: السياسة الإستعمارية الإدارية :

رغم ما تُظهره السياسات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والإيطالية في ليبيا من تماثل في الأسس العامة والأدوات القمعية، فإن التدقيق في تجربتي الاحتلال تكشف عن اختلافات في طبيعة الإدارة الاستعمارية، والتوجه السياسي لكل من المشروعين،متأثرًا بعوامل تاريخية خاصة، وأوضاع دولية متباينة، ومستويات متفاوتة من الخبرة الاستعمارية، ما انعكس بوضوح على الأسلوب الإداري وبنية الحكم، وممارسات وأشكال الهيمنة.

يُعد أبرز اختلاف بين المشروعين هو طبيعة الرؤية الاستعمارية نفسها ، فقد نظرت فرنسا إلى الجزائر منذ البداية باعتبارها امتدادًا لترابها الوطني، وهو ما تجلى في قرار ضم الجزائر رسميًا إلى الجمهورية الفرنسية سنة 1848م[1]، وتقسيمها إلى ثلاث مقاطعات إدارية (الجزائر، وهران، قسنطينة) تُدار بنفس النمط البيروقراطي المتبع في فرنسا[2]، كان هذا الضم يُعبّر عن مشروع استيطاني دمجي يستهدف إلغاء السيادة الجزائرية ككيان مستقل، وتحويله إلى أرض فرنسية، ما جعل الاستعمار الفرنسي أكثر شمولية ومؤسساتية، لكنه أيضًا أكثر إحكامًا وهيمنة.

في المقابل لم تنظر إيطاليا إلى ليبيا بهذه الصيغة، بل تعاملت معها على أنها مستعمرة خارجية تقليدية تخضع لوزارة المستعمرات في روما[3]، وحتى بعد توحيد ولاياتها الثلاث (طرابلس، برقة، فزان) سنة 1934م تحت مسمى ليبيا الإيطالية، لم تُلحق ليبيا إداريًا أو سياسيًا بإيطاليا كجزء من التراب القومي، بل ظلت تعامل معاملة الأقاليم التابعة[4]، وهو ما انعكس في نوعية القوانين، ومستوى الدمج، وانعدام تمثيل السكان الأصليين في أي مؤسسة سيادية ذات معنى، إن هذا الفرق في المقاربة جعل التجربة الفرنسية أكثر تجذرًا وأشد تعقيدًا، بينما بقيت التجربة الإيطالية، رغم قسوتها، هشّة من حيث عمقها الإداري والسياسي.

---

[1] وليد بوشو ، مرجع سابق، ص 640.

[2] جلال يحي ، المرجع السابق ، ص169

[3] حواس غربي ، المرجع السابق ، ص 187 .

[4] علي يونس علي ، المرجع السابق ، ص 193.

و على الصعيد التنظيم الإداري أسست فرنسا في الجزائر جهازًا معقدًا، تميّز بدمجٍ بين الإدارة المدنية والعسكرية،.فابتداءً من المكاتب العربية التي أُنشئت لإدارة المناطق الريفية عبر وسطاء محليين، إلى البلديات الثلاثية التصنيف (فرنسية، مختلطة، وبلديات الأهالي)[1] ، كانت فرنسا تسعى إلى السيطرة وتحقيق استقرار إداري طويل المدى، كما أن القوانين الفرنسية نُسخت بشكل جزئي في الجزائر، وتم تعديلها لتناسب منطق التمييز.

أما في ليبيا فقد عانت الإدارة الإيطالية من غياب التنظيم الهيكلي المؤسساتي ، فعلى الرغم من إنشاء إدارات مركزية في طرابلس وبنغازي، إلا أن الحكم كان يقوم أساسًا على السلطة العسكرية للحاكم العام[2]، دون وجود شبكة إدارية فعالة قادرة على الوصول إلى المجتمع ، مما أدى إلى عزل السكان وتفاقم المقاومة بدل استيعابها.

كما اختلفت السياسة العسكرية الفرنسية والإيطالية في التعامل مع المقاومة الوطنية خلال سنواتها الأخيرة، ففي الجزائر واجهت فرنسا ثورة أول نوفمبر 1954م بتصعيد عسكري واسع النطاق، استقدمت خلاله الآلاف من الجنود وأنشأت مناطق محرّمة، ومراكز اعتقال وتعذيب، وفرضت حصارًا حدوديًا، لكنها رافقت ذلك بخطاب سياسي مزدوج، حاول احتواء الثورة بمشاريع مثل الاندماج والاستفتاء و سلم الشجعان [3]، ما يعكس وجود رؤية سياسية إلى جانب القمع العسكري.

في المقابل واجهت إيطاليا في ليبيا مقاومة منظمة بقيادة عمر المختار، لكنها اعتمدت على القمع الصرف دون أي مشروع سياسي ، مارست إيطاليا سياسة الأرض المحروقة[4] واعتقلت عشرات الآلاف في معسكرات جماعية، وأعدمت عمر المختار سنة 1931م دون تفاوض[5]، وهكذا بينما سعت

[1] بشكر فاتن ،مرجع سابق، ص 15.

[2] صلاح الدين حسن السوري ، المرجع السابق ، ص 490.

[3] بوعزة بوضرساية، المرجع السابق ،ص 124.

[4] بوجلال مسعودة ،المرجع السابق، ص 02

[5] علي يونس علي ، المرجع السابق ، ص 193.

فرنسا إلى إخماد الثورة بالقوة والمناورة السياسية، لجأت إيطاليا إلى الإبادة الصريحة كأسلوب نهائي لإنهاء المقاومة

رابعا: السياسة الإقتصادية

رغم وحدة الأهداف الاستعمارية لدى كل من فرنسا في الجزائر وإيطاليا في ليبيا، والمتمثلة في استغلال الثروات وتحقيق الهيمنة الاقتصادية على حساب السكان الأصليين، إلا أن الاختلافات بين التجربتين كانت واضحة في طبيعة السياسات المتبعة ووسائل تنفيذها وأثرها على البنية الاقتصادية المحلية .

أول هذه الاختلافات يكمن في نوعية التغلغل الاقتصادي وسرعة تنفيذه، فقد بدأت فرنسا التغلغل في الجزائر منذ وقت مبكر جدًا، حتى قبل الاحتلال، وذلك من خلال تأسيس شركة "لانش" الفرنسية سنة 1561م، التي حصلت على ترخيص لصيد المرجان من الداي حسن باشا[1]، مما مكّن فرنسا من وضع أسس حضور اقتصادي طويل الأمد، توج بإنشاء المؤسسة الفرنسية الإفريقية، والتي تحوّلت لاحقًا إلى قاعدة شبه عسكرية اقتصادية[2]، تعكس البعد العميق لسياسة فرنسا في ترسيخ هيمنتها الاقتصادية في المقابل كانت إيطاليا حديثة عهد بالاستعمار، وقد بدأت تدخلها الاقتصادي في ليبيا بشكل متأخر ومباشر ومموه، مثلما تشير إليه الأنشطة التي قامت بها في طرابلس وبنغازي، والتي كانت تدعم بعثات استكشافية مثل رحلة بوتشيني سنة 1895م، ذات طابع استخباراتي لا تنموي، ثم تلاها إنشاء مدرستين ابتدائيتين سنة 1889م تحت غطاء إنساني، لتبرير وجودها الاقتصادي غير المشروع.

و تختلف التجربتان في المؤسسات الاقتصادية التي استخدمها المستعمر. فقد مارست إيطاليا تدخلًا اقتصاديًا مباشرًا ومركزيًا عبر ذراع مالي محدد يتمثل في "بنك روما"، الذي افتتح فرعه في طرابلس سنة

[1] صالح فركوس ، مرجع سابق ، ص 179.
[2] صالح فركوس ، المرجع نفسه ، ص 181.

1907م دون إذن من الدولة العثمانية، وتوسّع لاحقًا إلى 12 مدينة ليبية،[1] وكان دوره الأساسي تسهيل السيطرة الاقتصادية للمستعمر، حيث قام بإنشاء مصانع للورق ومعاصر زيت الزيتون، كما أصدر صحيفتين هما "إيكو دي تريبولي" و"إستيلا" لترويج مشاريع المستوطنين، كما استخدم البنك الإقراض كأداة للاستيلاء على الأراضي، حيث منح الليبيين قروضًا تثقل كاهلهم، ثم صادر أراضيهم عند عجزهم عن السداد، وهو أسلوب استعماري اقتصادي مباشر وسريع المردود.[2]

أما فرنسا فكان توغلها أكثر قدمًا وأقل فجاجة، فقد استغلت حادثة ديون بكري بوشناق كمبرر للضغط الاقتصادي، حيث طالبت الجزائر بسداد ديون تبلغ سبعة ملايين فرنك مقابل الحبوب، وهي ديون تعود إلى ما قبل عهد الإمبراطورية، مما يدل على بنية اقتصادية قائمة منذ أواخر العهد العثماني تحت وصاية النفوذ الفرنسي.[3]

يبرز اختلاف جوهري في أهداف الاستثمار الاستعماري، ففي التجربة الفرنسية كانت الجزائر هدفًا استراتيجيًا طويل الأمد للاستيطان الزراعي والهيمنة التجارية، إذ أشار الجنرال بيجو إلى أن الجزائر ستطلب المنتجات الصناعية من فرنسا لمدة طويلة ، وأنها قادرة على تزويد فرنسا بكميات هائلة من المواد الأولية [4]، ما يدل على مشروع تكاملي طويل الأمد بين المستعمِر والمستعمَرة من حيث تدفق السلع والمواد، أما إيطاليا فقد ركزت في ليبيا على الربح السريع وخدمة الجالية الإيطالية، حيث أنشأت

[1] عمر جفال ، المرجع السابق ، ص 171.
[2] عمر جفال ، المرجع نفسه ، ص 172.
[3] سعدالله ، المرجع سابق ، ص 14 .
[4] صالح فركوس ، مرجع سابق ، ص 179.

مستوطنات لتوطين المهاجرين، فارتفع عدد الجالية من 714 فردًا سنة 1902م إلى 1100 سنة 1911م، وكان نشاطهم التجاري والصحفي جزءًا من بنية اقتصادية مغلقة، هدفها دعم الجالية فقط، دون تطوير الاقتصاد المحلي.[1]

وبذلك يمكن القول إن السياسة الاقتصادية الفرنسية اتسمت بالتدرج والتنظيم بين الاستيطان والإدماج بينما اتسمت السياسة الاقتصادية الإيطالية بالتدخل المباشر العنيف والمحدود ،المرتبط فقط بخدمة الجالية الإيطالية، دون رؤية تنموية حقيقية للسكان الأصليين أو الاقتصاد الليبي ككل.

خامسا: السياسة الإجتماعية و الثقافية :

رغم أوجه التشابه فإن السياسات الاجتماعية والثقافية لكل من فرنسا وإيطاليا اختلفت في الدرجة والأسلوب والغطاء الإيديولوجي المصاحب لهذه السياسات ، ففرنسا تبنت نهجًا قسريًا مباشرًا، أما إيطاليا فاتبعت سياسة ناعمة تقوم على الاحتواء الظاهري.

يتجلى أول اختلاف في أسلوب التعامل مع الدين ، فقد تبنت فرنسا سياسة علنية في معاداة الدين الإسلامي، تجلت في هدم المساجد طرد العلماء مصادرة الأوقاف وإنشاء أسقفيات مثل تلك التي أُسست في الجزائر العاصمة سنة 1838م بل وصل الأمر إلى إعلان واضح عن هدف التنصير، كما صرح الأب جوردان بأن رسالتهم في إفريقيا هي تنصير العرب [2] ، أما إيطاليا فقد تعاملت بحذر شديد مع المؤسسة الدينية، وأظهرت في الظاهر احترامًا للإسلام، بل وسعت لاستخدام العلماء والقضاة المحليين في تثبيت سلطتها، مثلما حدث في اجتماع بالبو سنة 1935م مع القضاة والعلماء،

[1] محمد مصطفى الشركسي ، المرجع السابق ، ص 30 .

[2] فتح الدين بن أزواو،المرجع السابق، ص 283 .

الذي صدر عنه قرارات إصلاحية ذات طابع اجتماعي وديني كمنع زواج الفتاة قبل سن 15، ومنع الطواف بالجهاز في الشوارع.[1]

و يبرز الاختلاف في تعاملهما مع التعليم كمجال للصراع الثقافي ، ففرنسا تبنت سياسة "فرنسة" كاملة للتعليم، سعت فيها إلى طمس كل ما هو عربي أو إسلامي، ومنعت تدريس العلوم الدينية واللغة العربية في المدارس الرسمية[2]،أما إيطاليا فرغم محاربتها المبطنة للتعليم العربي، إلا أنها أبقت على بعض الأطر التقليدية كالزوايا، وأبقت التعليم الديني الرسمي محصورًا ضمن إطار "المدرسة الإسلامية العليا" التي أنشئت سنة 1935م وافتتحت رسميًا سنة 1936م، بهدف تخريج موظفين حكوميين من أبناء المسلمين.[3]

كما يظهر اختلاف واضح في درجة الإقصاء ، فقد سعت فرنسا إلى دمج قسري مرفوض شعبيًا عبر قوانين التجنيس واعتبار الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا ، لكنها حرمت المسلمين من المواطنة ما لم يتخلوا عن أحوالهم الشخصية الإسلامية[4]، وهو ما لم يُقبل شعبيًا، أما إيطاليا فقد انتهجت سياسة مزدوجة من خلال دستور 1938م الذي نص على إمكانية منح الجنسية الليبية للمسلمين وفق شروط صارمة، لكنها في الوقت نفسه حافظت على الفصل القانوني بين الليبيين والإيطاليين، وجعلت التجنيس مجرد دعاية سياسية ضمن مشروعها التوسعي.[5]

و من حيث التعامل مع الطرق الصوفية، مارست فرنسا القمع المباشر للزوايا، وهدمت الكثير منها باعتبارها مراكز للمقاومة الدينية والثقافية، خاصة بعد أحداث 8 ماي 1945م [6]، في المقابل عملت

[1] حواس غربي ، المرجع السابق ، ص 212.
[2] فتح الدين بن أزواو، المرجع نفسه ، ص 290
[3] صلاح الدين حسن السوري ، المرجع السابق ، ص 491.
[4] فتح الدين بن أزواو، المرجع نفسه، ص 291 .
[5] يونس مصطفى رجب ، المرجع السابق ، ص 07 .
[6] يحي بوعزيز ،المجع السابق ، ص 43 .

إيطاليا على استمالة الطرق الصوفية المنعزلة وتحييدها، ومنحتها امتيازات مالية، وسُمح لها بإقامة طقوسها بحرية مقابل إعلان الولاء، كما استُخدمت بعض هذه الطرق في تنظيم استقبال موسوليني سنة 1937م ضمن حملة دعائية ضخمة.[1]

وعليه، فإن فرنسا مارست استعمارًا ثقافيًا مباشرًا وحادًا، بينما اعتمدت إيطاليا استعمارًا ثقافيًا احتوائيًا براغماتيًا، جعل من الدين أداة لضمان الاستقرار، لا ميدانًا للصراع المعلن.

خلاصة الفصل :

تظهر المقارنة بين السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والإيطالية في ليبيا تشابهًا واضحًا في الأهداف العامة، كالسعي إلى السيطرة الكاملة، استغلال الموارد، وطمس الهوية الوطنية، مع اعتماد أدوات مشتركة كالقمع، الاستيطان، لكن مع ذلك، برزت فروقات جوهرية في التطبيق فقد اتسم الاحتلال الفرنسي بالإدماج القانوني والإداري العميق ومحاولة تحويل الجزائر إلى جزء من فرنسا، بينما سعت إيطاليا إلى إلحاق ليبيا دون دمج حقيقي، وظل التمييز العرقي أوضح وأشد ، أما عسكريًا فقد

[1] سالم فرج السويدي ، المرجع السابق ، ص 86 .

اشتركت القوتان في استخدام العنف والإبادة الجماعية ، بينما اعتمدت فرنسا زيادة عن ذلك قوانين قمعية طويلة الأمد ، اقتصاديًا ركز الطرفان على خدمة المستوطنين، إلا أن فرنسا طوّرت منظومة استغلال أكثر تنظيمًا، في حين افتقرت إيطاليا إلى العمق المؤسسي. ثقافيًا، استهدفت كلتاهما محو التعليم العربي الإسلامي، لكن فرنسا أولت عناية أكبر بتكوين نخب موالية، بينما فشلت إيطاليا في ذلك.

الخـــــاتمة

الخاتمة :

بعد تتبع السياسة الاستعمارية لكل من فرنسا في الجزائر وإيطاليا في ليبيا، يتّضح أنّ الاستعمارين قد انطلقا من خلفية أوروبية توسعية موحّدة، تنظر إلى الشعوب المغاربية نظرة دونية، قائمة على استعلاء حضاري وعنصري ، غير أن التطبيق الميداني لكل سياسة أظهر تمايزًا في الأساليب والتوجهات، رغم اشتراكهما في الأهداف العامة المتمثلة في السيطرة الشاملة والاستغلال والاستئصال الثقافي ، وعليه فقد خلصت إلى ما يلي :

- لقد مثّلت السياسة الفرنسية في الجزائر نموذجًا للاستعمار الاستيطاني الطويل المدى، الذي لم يكتفِ بالسيطرة على الأرض، بل سعى إلى دمج البلاد قسرًا في الجمهورية الفرنسية، وتفكيك بنيتها المجتمعية والدينية، واستبدالها بمؤسسات وثقافة استعمارية. فكان الاستيطان الأوروبي مكثّفًا، والتعليم موجّهًا لخلق نخب موالية، والتشريعات قائمة على التمييز والإقصاء.
- أظهرت السياسة الإيطالية في ليبيا ملامح استعمار عسكري عنيف متسارع الخطى، لم يتح لروما الوقت الكافي لترسيخ نموذجها كما فعلت فرنسا في الجزائر، خاصة بسبب قصر مدة الاحتلال، وضعف إيطاليا مقارنةً بالقوى الاستعمارية الأخرى، لذلك ركّزت إيطاليا على الإبادة في القضاء على المقاومة، والنفي الجماعي، وإنشاء معسكرات الاعتقال، ثم حاولت لاحقًا إدماج المجتمع الليبي قسريًا من خلال الطليَنَة والتمركز السكاني الاستيطاني.
- على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، ورغم تفاوت الخبرة والوسائل بين فرنسا وإيطاليا، إلا أن النتائج كانت متقاربة ، إذ أدى الاستعمار إلى تفقير الشعبين، وتهميشهما، وزعزعة البنية القبلية، وانتشار الأمراض والمجاعات نتيجة السياسات القمعية، وسوء التوزيع الاقتصادي، ونهب الموارد ، كما تضرر النمو السكاني بفعل النفي الجماعي والتهجير القسري، ما أحدث تحولات عميقة في التوازنات الديموغرافية.

- من الناحية الثقافية والدينية، فقد اتفقت القوتان الاستعماريتان في محاربة الإسلام ومؤسساته، ومحاولة تقويض التعليم العربي الإسلامي، مقابل نشر اللغتين الفرنسية والإيطالية كمقدمة للغزو الفكري، وإن اختلفت حدة هذه السياسات ونتائجها باختلاف المقاومة المحلية، وقوة التمسك بالهوية الوطنية.

في المحصّلة، يتبيّن من خلال المقارنة أن كلاً من فرنسا وإيطاليا اتبعت سياسة ممنهجة في محو الذات الوطنية، لكن الأدوات والوتيرة والمآلات تختلف تبعًا لطبيعة الاحتلال وزمنه وموقعه في سلّم القوى الاستعمارية ، فالسياسة الفرنسية ظهرت أكثر عمقًا وهيمنة، أما الإيطالية فكانت تفتقر للخبرة ، وبرز ذلك في فشلها في احتواء مكوناتها بالطرق السياسية أو الإدارية.

الملاحق

الملحق رقم 01 : نداء وجهه أول والي عام على الجزائر للسكان بتاريخ 28 سبتمبر 1934م .

الملحق رقم 02 : خارطة توضح توزيع المعمرين الفرنسيين في الجزائر.

الملحق رقم 03 : صورة شارل ديغول حاكم الجمهورية الفرنسية الخامسة و صاحب مشروع قسنطينة.

الملحق رقم 04 : صورة لواجهة بنك روما الذي أفتتح في طرابلس 1905م.

الملحق رقم 05 : صورة الجنرال كانيفا المشارك في الحملة العسكرية على ليبيا 1911م.

الملحق رقم 01 : نداء وجهه أول والي عام على الجزائر للسكان بتاريخ 28 سبتمبر 1934م . [1]

1_ عبد الحميد زوزو ، نصوص و وثائق من تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900م ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الرغاية – الجزائر ، 2009م ، ص25 .

الملحق رقم 02 : خارطة توضح توزيع المعمرين الفرنسيين في الجزائر [1]

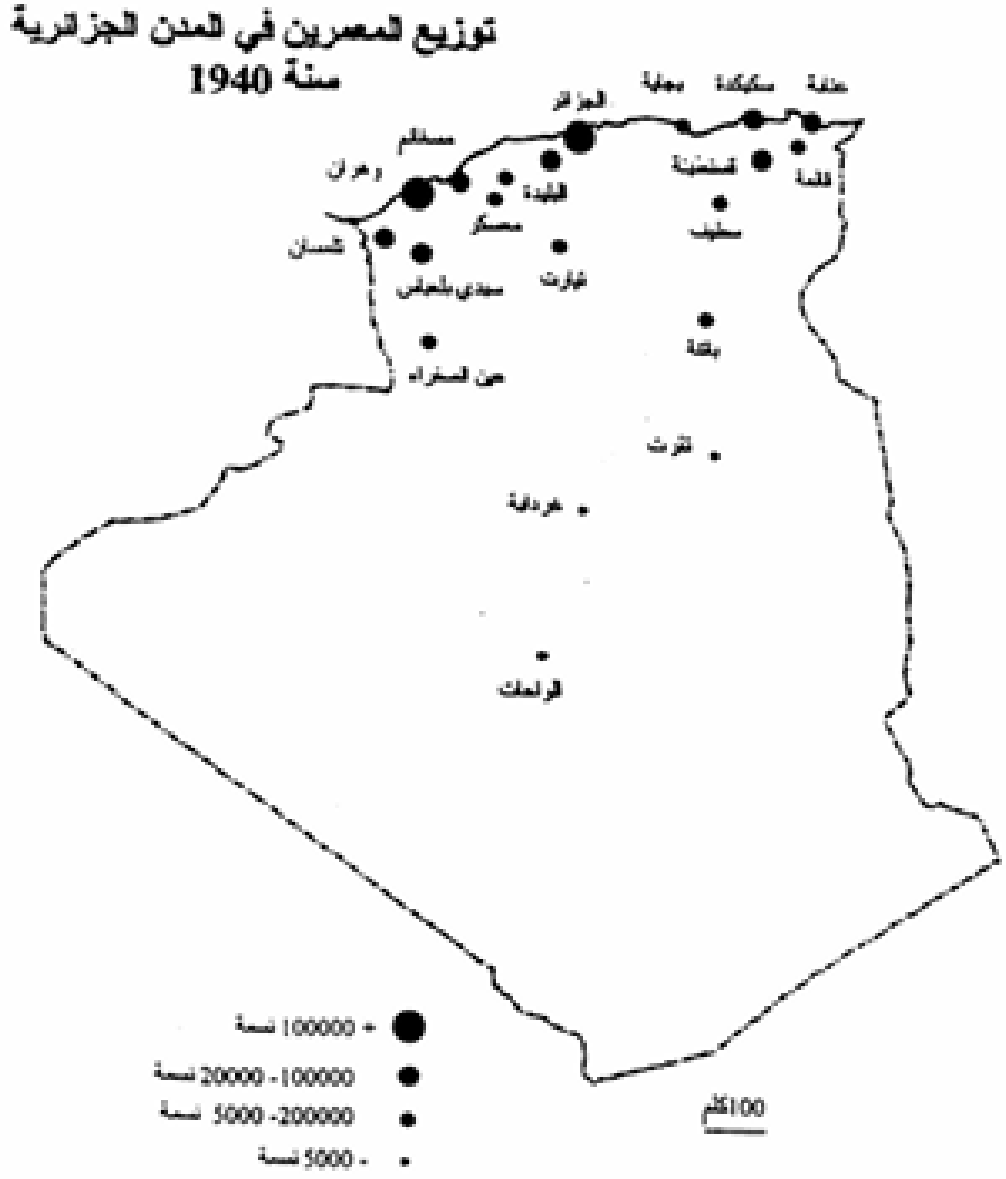

1_ عميراوي حميده ، آثار السياسة الاستعمارية و الإستيطانية في المجتمع الجزائري 1830 –1954م ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر ، 2007م ، ص 140 .

الملحق رقم 03: صورة شارل ديغول حاكم الجمهورية الفرنسية الخامسة و صاحب مشروع قسنطينة[1]

1_ موقع الجزيرة نت ، https://www.aljazeera.net. ، تمت الزيارة يوم 09 ماي 2025م على الساعة 16.30 مساء .

الملحق رقم 04 : صورة لواجهة بنك روما الذي أفتتح في طرابلس 1905م [1].

1_ علي يونس علي ، المرجع السابق ، ص 230 .

الملحق رقم 05 : صورة الجنرال كانيفا المشارك في الحملة العسكرية على ليبيا 1911م [1] .

1_ آرسي ، مع الإيطاليين في حرب طرابلس ، تر منصور عمر الشتيوي ، ط 01 ، دار الفرجاني ، ليبيا ، 1982م ، ص182.

قائمة المصادر و المراجع

أولا : المصادر

1) آرسي ، مع الإيطاليين في حرب طرابلس ، تر منصور عمر الشتيوي ، ط 01 ، دار الفرجاني ، ليبيا ، 1982م .

2) جان ديبوا ، الاستعمار الايطالي في ليبيا طرقه ومشاكله ، تر هاشم حيدر ، دار ليبيا ، باريس ، 1976م .

3) حمدان بن عثمان خوجة ، المرآة ، تق محمد العربي الزبيري ، منشورات ANEP ، ط01 ، الجزائر ، 2006م .

4) عمار هلال ، أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث،ديوان المطبوعات الجامعية،ط2،الجزائر ، 2016م .

ثانيا : المراجع

5) أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011م.

6) بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1989م)، ج01، دار المعرفة، الجزائر، 2006م.

7) جلال يحيى، السياسية الفرنسية في الجزائر (1830–1959م)، دار المعرفة، 1959م.

8) سعد الله أبو قاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ش و ن ت، ط3، الجزائر، 1982م.

9) سعد الله أبو قاسم، تاريخ الجزائر الثقافي (1830–1994م)، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.

10) صلاح الدين حسن السوري، بحوث ودراسات في التاريخ الليبي (1911–1943م)، دد، ليبيا، 1998م.

11) صالح فركوس، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم، عنابة، 2005م.

12) عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق من تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1900م)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية – الجزائر، 2009م.

13) عبدالرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ديوان المطبوعات الجامعية، ج3، ط7، الجزائر، 1994م.

14) عميراوي حميده، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830–1954م)، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007م.

15) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954–1962م)، اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 1999م.

16) محمد مصطفى الشركسي، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي، دار العربية للكتاب، ليبيا، 1976م.

17) نيكولاي بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن 19 حتى عام 1969م، ترجمة: عماد حاتم، ط20، دار الكتاب الجديد، لبنان، 2001م.

18) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دار البصائر، ط2، الجزائر، 2009م.

19) يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830–1954م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

ثالثا : المجلات و الحوليات

20) أحمد جاسم حمزه الطرفي، التعليم في ليبيا في ظل الاستعمار (1911–1951م)، مجلة دراسات إسلامية معاصرة، م17، ع18، العراق، 2017م.

21) ابو بكر الصديق حميدي، السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر (1830–1840م)، مجلة البحوث التاريخية، م01، ع01، 2017م.

22) بوجلال مسعودة، السياسية الإيطالية في ليبيا خلال الاستعمار، المحاضرة 08، ألقيت في جامعة أم البواقي، 2023–2024م.

23) بوعزة بوضرساية، سياسة ديغول اتجاه الثورة الجزائرية (1958–1962م)، مجلة تاريخ المغرب العربي، م02، ع01، جامعة الجزائر، 2016م.

24) بن حرز الله الشارف، السياسة الفرنسية في منطقة الأغواط أثناء الثورة التحريرية (1954–1962م)، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، م06، ع03، الجزائر، 2024م.

25) مبارك شودار، لمحة عن الأوضاع السياسية للجزائر في أواخر العهد العثماني، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، ع04، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط – الجزائر، 2016م.

26) حميده عميراوي، آليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ماي 2008م.

27) رامي سيدي محمد، قراءة مقارنة في خلفيات ودوافع الاحتلال الفرنسي للجزائر وتونس، مجلة القرطاس، ع7، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018م.

28) زعر، نبيل لزعر، الأوضاع في ليبيا قبل الاحتلال الإيطالي، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، ع06، ديسمبر 2018م.

29) سالم فرج السويدي، السياسة الثقافية الإيطالية في ليبيا (1911–1939م)، مجلة سبها، ع02، ليبيا، 2013م.

30) سلوى لهلالي، السياسة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر في الفترة الممتدة من 1830–1860م، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، م05، ع09.

31) صالح بوسليم، جوانب من السياسة الاستعمارية الفرنسية بالصحراء الجزائرية (1956–1962م)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، م02، ع25، جامعة غرداية، الجزائر، 2021م.

32) عائشة الجروشي علي، الحملة الإيطالية على فزان (1913–1914م)، مجلة أبحاث، ع18، كلية الآداب، جامعة سرت، ليبيا، 2021م.

33) عقيلة ضيف الله، سياسة الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830–1954م)، حوليات جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1998م.

34) علي أحمد خليفة، السياسة الإيطالية وأثرها على الساحة الليبية، مجلة الأصالة، ع6، ليبيا، 2021م.

35) عميراوي حميده، آليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ماي 2008م. (مكرّر)

36) عمر جفال، الاحتلال الإيطالي لليبيا وردود الفعل الدولية، مجلة قضايا تاريخية، م09، ع01، جامعة الأغواط، الجزائر، 2024م.

37) فتح الدين بن أزواو، السياسة الاستعمارية الفرنسية الدينية والثقافية في الجزائر (1830–1854م)، مجلة البحوث التاريخية، م05، ع02، 2021م.

38) كريستي فريديريكو، التعليم لمسلمي ليبيا إبان العهد الاستعماري، ترجمة: محمد عثمان، مجلة كلية الأدب، ع25، ليبيا، 2014م.

39) لعايش بكار، الوضعية العامة للجزائر قبيل الاحتلال، حوليات التاريخ والجغرافيا، ع9، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة – الجزائر، 2008م.

40) ليلى علي العاتي، أثر عمليات الهجرة في ليبيا فترة الاحتلال الإيطالي (1911–1943م)، مجلة الجامعة، م02، ع18، ماليزيا، 2016م.

41) مليكة محمدي، مشروع قسنطينة 3 أكتوبر 1958م (استراتيجية ربط الجزائر بالمصالح الفرنسية)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، م15، ع01، جامعة سيدي بلعباس – الجزائر، 2021م.

42) نبيل لزعر، الأوضاع في ليبيا قبل الاحتلال الإيطالي، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، ع06، ديسمبر 2018م. (مكرّر)

43) وليد بوشو، الحكومة العامة وتطورها ضمن الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر (1830–1939م)، المجلة التاريخية الجزائرية، م05، ع02، جامعة الجزائر، 2021م.

44) وهيبة بوزيفي، لمحة عن أوضاع الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، محاضرة ألقيت في جامعة الجزائر 03.

45) هادي المعموري و أشرف حسن، الإدارة الإيطالية في ليبيا (1931–1940م)، مجلة سر من رأى، م18، ع72، العراق، 2022م.

46) يونس مصطفى رجب، سياسة التجنيس والاستيعاب الفاشية في ليبيا الإيطالية (1934–1939م)، مجلة أبحاث المغرب العربي المعاصر، تونس، 07 أفريل 2024م.

رابعا : المعاجم و القواميس

47) طاهر أحمد الزاوي ، أعلام ليبيا ، دار المدار الإسلامي ، ط 03 ، بنغازي – ليبيا ، 2004م.

خامسا : الرسائل الجامعية

48) حواس غربي، الاحتلال الإيطالي لليبيا (1911–1951م)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2016–2017م.

49) شريفة أمين قاضي، الاحتلال الإيطالي والمقاومة الليبية (1911–1951م)، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014–2015م.

50) شيماء بوعافية، إستراتيجية الجمهورية الفرنسية الرابعة في مواجهة الثورة (1954–1958م)، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945م، قالمة – الجزائر، 2019–2020م.

51) علي يونس علي، أساليب الاستعمار الإيطالي لتوطيد الاحتلال وإخضاع المقاومة في ليبيا (1911–1932م)، رسالة ماجستير، جامعة محمد بن علي سنوسي، ليبيا، 2020–2021م.

52) فاطمة باحمان، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830–1852م)، مذكرة ماستر، جامعة أدرار، 2013–2014م.

53) مراح فاطمة، حازم سمية، الأوضاع السياسية والاجتماعية لمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني (1766–1830م)، مذكرة ماستر، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، السنة الجامعية 2016–2017م.

54) نعيمة مصطفى السعطي، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم برقة (1922–1931م)، رسالة ماجستير، جامعة بن غازي، ليبيا، 2017–2018م.

55) وفاء بن عيسى، السياسة الفرنسية في قمع الثورة الجزائرية: المصالح الإدارية المتخصصة أنموذجًا (1955–1962م)، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة – الجزائر، 2013–2014م.

56) يشكر فاتن، سياسة الجمهورية الثالثة في الجزائر (1870–1900م)، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي قالمة، 2021–2022م.

خامسا : المواقع

57) موقع الجزيرة نت ، https://www.aljazeera.net .

58) موقع الموسوعة السياسية ،/encyclopedia.org-https://political .

59) موقع ، /https://en.geneastar.org .

60) موقع الموسوعة العربية ، /ency.com.sy-https://mail.arab .

61) موقع ، /https://www.britannica.com .

الفـــــهرس

فهرس المواضيع

الموضوع	الصفحة
شكر و عرفان	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ-و
المدخل التمهيدي: الحملة الفرنسية على الجزائرو الحملة الإيطالية على ليبيا	
المبحث الأول : الحملة الفرنسية على الجزائر 1830 م	08
أولا : أوضاع الجزائر قبل الحملة الفرنسية	08
ثانيًا: دوافع وأساليب الحملة الفرنسية على الجزائر 1830م.	13
ثالثًا: مجريات الحملة الفرنسية على الجزائر (1827–1830م)...	15
المبحث الثاني : الحملة الإيطالية على ليبيا 1911م.	18
أولا : أوضاع ليبيا قبل الحملة الإيطالية	18
ثانيًا: دوافع وأساليب الحملة الإيطالية على ليبيا 1911م	22
ثالثًا : مجريات الحملة الايطالية على ليبيا (1911 - 1912 م)	25
خلاصة الفصل التمهيدي	28
الفصل الأول : السياسة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر (1830–1962م)	
تمهيد	30
المبحث الأول: السياسة الإستعمارية الفرنسية في عهد الجمهورية الثانية 1830-1870م	30
أولا : سياسيا و اداريا	30
ثانيا : عسكريا	35
ثالثا : إقتصاديا	36
رابعا : ثقافيا و دينيا	39
المبحث الثاني: السياسة الإستعمارية الفرنسية في عهد الجمهورية الثالثة 1870-	42

1940م	
أولا : سياسيا و اداريا	42
ثانيا : إقتصاديا	45
ثالثا : ثقافيا و إجتماعيا	48
المبحث الثالث: السياسة الإستعمارية الفرنسية في عهد الجمهوريتين الرابعة و الخامسة 1940-1962م	52
أولا : سياسيا و اداريا	52
ثانيا : إقتصاديا	59
ثالثا : ثقافيا و إجتماعيا	61
خلاصة الفصل الأول	64
الفصل الثاني : السياسة الإستعمارية الإيطالية في ليبيا (1911-1943م)	
تمهيد	66
المبحث الأول : السياسة الإدارية و العسكرية للإستعمار الإيطالي في ليبيا	66
أولا : قرار ضم ليبيا لإيطاليا 05 نوفمبر 1911م	66
ثانيا : معاهدة أوشي لوزان 18 أكتوبر 1912م	68
ثالثا : مرسوم 09 جانفي 1913م	69
رابعا : سياسة فرق تسد	70
خامسا : القانون الأساسي 1934	72
سادسا : مشروع بيفن سفورزا	73
سابعا : السياسة العسكرية	74
المبحث الثاني: السياسة الإقتصادية للإستعمار الإيطالي في ليبيا	75
أولا : سياسة الإستيلاء على ملكية الأراضي	75
ثانيا : سياسة نظام الضرائب	77
ثالثا : سياسة مراقبة النقد	79
رابعا : السياسة الصناعية	82

خامسا : الشركات الايطالية في ليبيا	85
المبحث الثالث : السياسة الإجتماعية و الثقافية للإستعمار الإيطالي في ليبيا	87
أولا : السياسة الدينية	87
ثانيا : سياسة التجنيس	90
ثالث : السياسة التعليمية	92
رابعا : سياسة النفي و التهجير	94
خامسا : الأحوال الصحية	96
خلاصة الفصل الثاني	98
الفصل الثالث: مقارنة تحليلية بين السياسة الفرنسية في الجزائر والسياسة الإيطالية في ليبيا	
تمهيد	100
المبحث الأول : أوجه التشابه بين السياستين	101
أولا : أسباب و دوافع الإحتلال	101
ثانيا : مجريات الحملتين الإستعمارية	103
ثالثا : السياسة العسكرية و الإدارية.	104
رابعا : السياسة الإقتصادية	107
خامسا : السياسة الإجتماعية و الثقافية	109
المبحث الثالث : أوجه الإختلاف بين السياستين	111
أولا : أسباب و دوافع الإحتلال	111
ثانيا : مجريات الحملتين الإستعمارية	113
ثالثا : السياسة العسكرية و الإدارية	114
رابعا : السياسة الإقتصادية	116
خامسا : السياسة الإجتماعية و الثقافية	118
خلاصة الفصل الثالث	121
الخاتمة	123
الملاحق	126

المصادر و المراجع (البيبلوغرافيا)	133
فهرس المواضيع	141
ملخص اللغة العربية	146

ملخص

ملخص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة المعنونة ب (الإستعمار الفرنسي في الجزائر و الإستعمار الإيطالي في ليبيا – دراسة مقارنة –) إلى تقديم قراءة تحليلية مقارنة للسياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والسياسة الاستعمارية الإيطالية في ليبيا، من خلال تتبع مسارات الاحتلال في كل من البلدين منذ لحظة الغزو إلى غاية نهاية المشروع الاستعماري، وذلك بالاعتماد على المنهج التاريخي المقارن، الذي سمح بكشف أوجه التشابه والاختلاف في أدوات الهيمنة وأساليب الإدارة والتأثير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي. وقد تناولت الفصول السابقة الخلفيات التاريخية والسياسية التي مهّدت للاحتلالين، ثم رصدت طبيعة السياسات الاستعمارية في كل حالة على حدة، بدءًا من التنظيم الإداري وتوزيع السلطات، مرورًا بالسياسات العسكرية وأشكال القمع والمقاومة، وصولًا إلى الأنماط الاقتصادية التي رسّخت التمييز والاستغلال، والسياسات الثقافية التي استهدفت الهوية والدين والتعليم. وتُظهر المقارنة أن كلا المشروعين الاستعماريين انطلقا من أهداف توسعية متشابهة، استخدما فيها الاستيطان، القمع، والتفكيك الاجتماعي، غير أن السياسة الفرنسية امتازت بعمق إداري واستيعابي أكبر تمثّل في محاولات الإدماج القانوني والتجنيس، بينما طغى على السياسة الإيطالية الطابع العنصري والعسكري المباشر، كما برز الفارق في التعاطي مع المؤسسات الدينية والتعليم، حيث انتهجت فرنسا سياسة التفكيك المنهجي والتأطير الثقافي عبر النخب المتفرنسة، بينما مارست إيطاليا تهميشًا قسريًا فاشلًا في بناء بديل ثقافي مقبول. وتخلص الدراسة إلى أن كلا الاحتلالين خلفا آثارًا عميقة على بنية الدولة والمجتمع، لكن الاختلاف في طبيعة السياسات المعتمدة ساهم في تشكيل مسارات مختلفة للمقاومة والتحرر .

Study Summary:

This study, entitled "French Colonialism in Algeria and Italian Colonialism in Libya – A Comparative Study", aims to present an analytical and comparative reading of the French colonial policy in Algeria and the Italian colonial policy in Libya, by tracing the paths of occupation in both countries from the moment of invasion until the end of the colonial project. It is based on the comparative historical method, which has allowed for identifying similarities and differences in the instruments of domination, forms of governance, and socio-cultural and economic impact.

The previous chapters addressed the historical and political backgrounds that paved the way for the occupations, then examined the nature of colonial policies in each case, starting with administrative organization and power distribution, through military policies, forms of repression and resistance, and ending with economic models that entrenched discrimination and exploitation, as well as cultural policies targeting identity, religion, and education. The comparison shows that both colonial projects stemmed from similar expansionist objectives, using settlement colonization, repression, and social dismantling. However, the French policy was distinguished by deeper administrative and integrative dimensions, manifested in attempts at legal assimilation and naturalization, while the Italian policy was characterized by a more overtly racist and militarized nature.

The difference also appears in their treatment of religious and educational institutions: France pursued a policy of systematic dismantling and cultural framing through francophone elites, whereas Italy imposed forced marginalization and failed to establish an acceptable cultural alternative. The study concludes that both colonial regimes left deep imprints on the structure of the state and society, but the divergence in the nature of the applied policies contributed to shaping different paths of resistance and liberation